



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع :

أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري
- دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

إشراف:

د. عبد الوحيد صرارمة

إعداد الطالب:

نوفل بعلول

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. جبار بوكثير	أستاذ محاضر-أ-	جامعة أم البواقي	رئيساً
د. عبد الوحيد صرارمة	أستاذ محاضر-أ-	جامعة أم البواقي	مشرفاً ومقرراً
د. أشرف سليمان الصوفي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة باتنة 1	عضواً
د. نبيل بن عامر	أستاذ محاضر-أ-	جامعة سطيف	عضواً
د. محمد بوقموم	أستاذ محاضر-أ-	جامعة قلمة	عضواً
د. أسماء سفاري	أستاذ محاضر-أ-	جامعة أم البواقي	عضواً

السنة الجامعية 2017 / 2018



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
III	شكر وتقدير.....
IV	إهداء
VI	فهرس المحتويات
X	قائمة الأشكال والجداول
XV	قائمة المصطلحات والمختصرات
XVII	ملخص الدراسة
أ - ي	مقدمة
45 - 2	الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف
2	تمهيد:
3	المبحث الأول: محددات سعر الصرف
3	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف ووظائفه
5	المطلب الثاني: صيغ سعر الصرف.....
11	المطلب الثالث: سوق الصرف
17	المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف.....
17	المطلب الأول: مفهوم وتطور أنظمة سعر الصرف.....
20	المطلب الثاني: أنواع أنظمة سعر الصرف.....
30	المطلب الثالث: أهم الفروق بين أنظمة سعر الصرف.....
33	المبحث الثالث: المقاربات الاقتصادية لسعر الصرف.....
33	المطلب الأول: النظريات الاقتصادية المفسرة لسعر الصرف.....
41	المطلب الثاني: سعر الصرف وعلاقته بالسياسات الاقتصادية.....
45	خلاصة:
89 - 47	الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال
47	تمهيد:
48	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات.....
48	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات ومحدداته.....
53	المطلب الثاني: تقسيمات ميزان المدفوعات.....
60	المطلب الثالث: تحليل إقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات
63	المبحث الثاني: توازن واختلال ميزان المدفوعات.....
63	المطلب الأول: توازن ميزان المدفوعات.....
67	المطلب الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات.....
72	المطلب الثالث: أسباب اختلال ميزان المدفوعات.....

77	المبحث الثالث: آليات معالجة الإختلال وإعادة التوازن لميزان المدفوعات
77	المطلب الأول: التصحيح عن طريق آلية تعديل السعر (التوجه الكلاسيكي).....
79	المطلب الثاني: التصحيح عن طريق آلية تعديل الدخل (التوجه الكينزي)
84	المطلب الثالث: تصحيح عن طريق تدخل الدولة (السلطات العامة).....
89	خلاصة:
142 - 91	الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات
91	تمهيد:
92	المبحث الأول: الرقابة على الصرف كسياسة لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات.....
92	المطلب الأول: سياسة الرقابة على الصرف.....
97	المطلب الثاني: تصحيح اختلال ميزان المدفوعات في ظل برامج الإصلاح.....
100	المطلب الثالث: تقييم استراتيجية صندوق النقد الدولي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات.....
102	المبحث الثاني: تخفيض قيمة العملة كأداة لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات
102	المطلب الأول: ماهية سياسة تخفيض قيمة العملة.....
109	المطلب الثاني: أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات.....
111	المطلب الثالث: أثر تخفيض قيمة العملة على الواردات.....
113	المبحث الثالث: مقاربات تخفيض قيمة العملة لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات.....
113	المطلب الأول: مقارنة المرونات
123	المطلب الثاني: مقارنة الاستيعاب.....
132	المطلب الثالث: المقاربة النقدية.....
142	خلاصة:
206 - 144	الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016
144	تمهيد:
145	المبحث الأول: تحليل تطور المتغير التابع في عينة الدراسة بين 2000 و2016.....
145	المطلب الأول: تحليل تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في دول عينة الدراسة.....
152	المطلب الثاني: تحليل مصادر الفروق بين الأرصدة الكلية لموازين مدفوعات دول عينة الدراسة.....
154	المطلب الثالث: تحليل تطور الرصيد الكلي لميزان مدفوعات دولة الجزائر مقارنة مع متوسط دول عينة الدراسة..
156	المبحث الثاني: تحليل تطور المتغيرات المستقلة في عينة الدراسة بين 2000 و2016.....
156	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف في دول عينة الدراسة.....
158	المطلب الثاني: تطور سعر صرف عملات دول عينة الدراسة للفترة 2000-2016.....

162المطلب الثالث: تحليل تطور المتغيرات المستقلة الأخرى للدراسة.....
184المبحث الثالث: دراسة قياسية لعلاقة المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة باستخدام بيانات بانل.....
184المطلب الأول: التعريف بالإطار القياسي المتبع في الدراسة.....
190المطلب الثاني: تقدير نماذج بيانات البانل واختبار صلاحية الأنسب منها.....
198المطلب الثالث: تحسين نموذج الدراسة وإعادة اختبار صلاحيته.....
206خلاصة:.....
212 - 208خاتمة.....
221 - 214قائمة المصادر والمراجع.....
229 - 223قائمة الملاحق.....

فَلَمَّا أَتَى الْبَيْتَ

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
10	سعر الصرف التوازني	(01.01)
43	ظاهرة الحلقة الفاضلة (vertueuse)	(01.02)
53	العلاقة النظرية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات	(02.01)
75	التوازن الداخلي والخارجي في ظل سعر الصرف الثابت	(02.02)
79	التصحيح عن طريق آلية تعديل السعر	(02.03)
81	تحديد المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد المغلق	(02.04)
83	العلاقة بين التوازن الداخلي والخارجي في ظل الطرح الكنزي	(02.05)
93	آلية التوازن في ظل نظام الرقابة على الصرف	(03.01)
108	الآثار المتوقعة لتخفيض قيمة العملة	(03.02)
109	العلاقة بين سعر الصرف والعرض والطلب على الصادرات	(03.03)
111	العلاقة بين سعر الصرف والعرض والطلب على الواردات	(03.04)
118	أثر تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات على الزمن	(03.05)
119	أثر الحلقة المفرغة على رصيد الميزان التجاري	(03.06)
128	التوازن المحلي للاقتصاد	(03.07)
129	اتحاد الاستيعاب وسعر الصرف الحقيقي من أجل تحقيق التوازن الخارجي	(03.08)
130	دمج التوازن الداخلي والخارجي	(03.09)
138	مخطط يوضح علاقة سعر الصرف المرن بميزان المدفوعات في حالة العجز	(03.10)
138	مخطط يوضح علاقة سعر الصرف المرن بميزان المدفوعات في حالة الفائض	(03.11)
145	تطور رصيد ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	(04.01)
147	تطور رصيد ميزان مدفوعات السعودية خلال الفترة (2000-2016)	(04.02)
148	تطور رصيد ميزان مدفوعات الإمارات العربية المتحدة للفترة (2000-2016)	(04.03)
149	تطور رصيد ميزان مدفوعات البحرين للفترة (2000-2016)	(04.04)
150	تطور رصيد ميزان مدفوعات دولة الكويت للفترة (2000-2016)	(04.05)
151	تطور رصيد ميزان مدفوعات قطر للفترة (2000-2016)	(04.06)
152	تطور أرصدة موازين مدفوعات دول العينة خلال فترة الدراسة	(04.07)
154	مقارنة مسار رصيد ميزان مدفوعات الجزائر مع متوسط العينة خلال فترة الدراسة	(04.08)
159	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2016)	(04.09)
160	تطور أسعار الصرف في: السعودية، الإمارات، البحرين وقطر مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2016)	(04.10)

قائمة الأشكال والجداول

161	تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2016)	(04.11)
163	تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة (2000-2016)	(04.12)
164	تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي السعودي خلال الفترة (2000-2016)	(04.13)
165	تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي خلال الفترة (2000-2016)	(04.14)
166	تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي البحريني خلال الفترة (2000-2016)	(04.15)
167	تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي الكويتي خلال الفترة (2000-2016)	(04.16)
168	تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي القطري خلال الفترة (2000-2016)	(04.17)
170	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2016)	(04.18)
171	تطور معدل التضخم في السعودية للفترة (2000-2016)	(04.19)
172	تطور معدل التضخم في الإمارات للفترة (2000-2016)	(04.20)
173	تطور معدل التضخم في البحرين للفترة (2000-2016)	(04.21)
174	تطور معدل التضخم في الكويت للفترة (2000-2016)	(04.22)
175	تطور معدل التضخم في قطر للفترة (2000-2016)	(04.23)
177	تطور الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2016)	(04.24)
178	تطور الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية للفترة (2000-2016)	(04.25)
179	تطور الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات للفترة (2000-2016)	(04.26)
180	تطور الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين للفترة (2000-2016)	(04.27)
182	تطور الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الكويت للفترة (2000-2016)	(04.28)
183	تطور الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في قطر للفترة (2000-2016)	(04.29)
196	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لنموذج الانحدار التجميعي	(04.30)
204	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في النموذج المحسن	(04.31)

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
18	تطور نظم الصرف	(01.01)
30	وصف عام لأنظمة سعر الصرف	(01.02)
32	مقارنة بين نظامين سعر الصرف الثابت والمرن	(01.03)
57	أمثلة عن معاملات الحساب الجاري	(02.01)
60	شكل متصور لميزان المدفوعات	(02.02)
65	التعادل المحاسبي لميزان المدفوعات	(02.03)
66	التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات	(02.04)
68	حالة العجز في ميزان المدفوعات	(02.05)
69	حالة الفائض في ميزان المدفوعات	(02.06)
71	انواع الاختلالات الاقتصادية لميزان المدفوعات	(02.07)
74	ملخص العوامل المؤثرة على ميل ووضعية منحى ميزان المدفوعات	(02.08)
104	أهم أسباب ومؤشرات المؤدية لتخفيض قيمة العملة	(03.01)
106	الأثار الخارجية لتخفيض قيمة العملة	(03.02)
107	الأثار الداخلية لتخفيض قيمة العملة	(03.02)
114	مركزات نموذج مقارنة المرونات	(03.03)
117	آليات التسوية عن طريق المقاربة	(03.04)
120	تقييم أثر التخفيض من خلال مقارنة المرونات	(03.05)
121	حالات تحقيق سياسة تخفيض قيمة العملة	(03.06)
145	رصيد ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	(04.01)
146	رصيد ميزان مدفوعات المملكة العربية السعودية للفترة (2000-2016)	(04.02)
147	رصيد ميزان مدفوعات الإمارات العربية المتحدة للفترة (2000-2016)	(04.03)
149	رصيد ميزان مدفوعات البحرين للفترة (2000-2016)	(04.04)
150	رصيد ميزان مدفوعات الكويت للفترة (2000-2016)	(04.05)
151	رصيد ميزان مدفوعات قطر للفترة (2000-2016)	(04.06)
158	سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2016)	(04.07)
161	سعر الصرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2016)	(04.08)
163	النتاج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة (2000-2016)	(04.09)
164	النتاج المحلي الإجمالي السعودي للفترة (2000-2016)	(04.10)

165	النتائج المحلي الإجمالي الإماراتي للفترة (2000-2016)	(04.11)
166	النتائج المحلي الإجمالي البحري للفترة (2000-2016)	(04.12)
167	النتائج المحلي الإجمالي الكويتي للفترة (2000-2016)	(04.13)
168	النتائج المحلي الإجمالي القطري للفترة (2000-2016)	(04.14)
169	معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2016)	(04.15)
170	معدل التضخم في السعودية للفترة (2000-2016)	(04.16)
172	معدل التضخم في الإمارات للفترة (2000-2016)	(04.17)
173	معدل التضخم في البحرين للفترة (2000-2016)	(04.18)
174	معدل التضخم في الكويت للفترة (2000-2016)	(04.19)
175	معدل التضخم في قطر للفترة (2000-2016)	(04.20)
176	معدل الإنفاق الحكومي نسبة للنتائج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2000-2016)	(04.21)
178	معدل الإنفاق الحكومي نسبة للنتائج المحلي الاجمالي في السعودية للفترة (2000-2016)	(04.22)
179	معدل الإنفاق الحكومي نسبة للنتائج المحلي الاجمالي في الإمارات للفترة (2000-2016)	(04.23)
180	معدل الإنفاق الحكومي إلى النتائج المحلي الاجمالي في البحرين للفترة (2000-2016)	(04.24)
181	معدل الإنفاق الحكومي إلى النتائج المحلي الاجمالي في الكويت للفترة (2000-2016)	(04.25)
182	معدل الإنفاق الحكومي إلى النتائج المحلي الاجمالي في قطر للفترة (2000-2016)	(04.26)
191	نتائج مصفوفة الارتباط للمتغيرات الأصلية للدراسة	(04.27)
192	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي	(04.28)
193	نتائج تقدير نموذج التأثير الثابتة	(04.29)
194	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	(04.30)
195	نتائج اختبار LM test	(04.31)
197	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي لنموذج الانحدار التجميعي	(04.32)
199	مصفوفة الارتباط للمتغيرات المحسنة للدراسة	(04.33)
200	نتائج تقدير النموذج المحسن	(04.34)
202	نتائج تقدير النموذج المحسن بعد اضافة المتغيرات الوهمية	(04.35)
203	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	(04.36)
205	نتائج اختبار عدم تجانس التباين (heteroskedasticity)	(04.37)

وَالْمُؤْمِنَاتُ وَالْمُؤْمِنَاتُ
وَالْمُؤْمِنَاتُ وَالْمُؤْمِنَاتُ

قائمة المصطلحات والمختصرات

المختصرات	اللغة الأجنبية	اللغة العربية
-	Dollarisation	الدولرة
CP	Crawling peg	الانظمة الثابتة الزاحفة
-	Pegged exchange rate within horizontal bands	الانظمة الثابتة مع مجال افقي
PCC	Pegged to composite of currencies	الربط بسلة من العملات
CB	Crawling band	انظمة المجال الزاحف
MF/DF	Managed floating or Dirty float	الانظمة المرنة المدارة
FOF	Fear of floating	الخوف من التعويم
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الاجمالي
CS	Corner Solution (Bipolar View)	نظرية الركن (نظرية القطبية الثنائية)
FF	Freely Falling	السقوط الحر
PD	Panel Data	بيانات السلاسل الزمنية المقطعية
OER	Official Exchange Rate	سعر الصرف الرسمي
BOP	Balance of Payments	ميزان المدفوعات
DD	Dutch Disease	العلة الهولندية
PRM	Pooled Regression Model	نموذج الانحدار التجميعي
FEM	Fixed Effects Model	نموذج التأثيرات الثابتة
REM	Random Effects Model	نموذج التأثيرات العشوائية
OAPEC	Organization of Arab Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول العربية المصدرة للبتترول
BA	Bank Of Algeria	بنك الجزائر
WB	Word Bank	البنك الدولي
AMF	Arab Monetary Fund	صندوق النقد العربي
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي

ملائكة الأرواح

ملخص:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على تأثير أنظمة سعر الصرف في ميزان المدفوعات بشكل عام، مع إسقاط ذلك على مجموعة من الدول العربية بشكل خاص، وهذا من خلال التطرق إلى مختلف الأدبيات النظرية والتجريبية فيما يخص أنظمة الصرف وأدائها الاقتصادي الكلي من جهة، وميزان المدفوعات من جهة أخرى، ثم محاولة الربط بين الجهتين من الجانب المعرفي الأكاديمي.

ولتحقيق هذا الغرض في الجانب الميداني، تم الاعتماد على أسلوب احصائي قياسي متمثل في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panal Data) لمعالجة بيانات الدول محل الدراسة وصياغة نموذج قياسي يعبر عن العلاقة السببية الارتباطية بين متغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تصب في مجملها أنه، من الجانب النظري الأكاديمي تفيد التوجهات المعرفية بأن أنظمة سعر الصرف تشكل أهم الوسائل لمعالجة الاختلال في ميزان مدفوعات الدولة، أما من الجانب التطبيقي، فتفيد نتائج الدراسة بوجود علاقة تأثير طردية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف كمتغير مستقل وميزان المدفوعات كمتغير تابع.

الكلمات المفتاحية:

نظام سعر الصرف، تخفيض قيمة العملة، الاختلال، التوازن، ميزان المدفوعات، بيانات بانل.

Résumé:

Le but de cette étude est d'examiner l'effet des régimes de change sur la balance des paiements en général, Avec une étude sur un ensemble de pays arabes en particulier, et cela en abordant les différentes publications théoriques et empiriques concernant les systèmes de change et leurs performances macroéconomiques d'un côté, Et la balance des paiements d'un autre coté, et ensuite en essayant de relier les deux côtés cognitif et académique.

Pour atteindre cet objectif sur le plan pratique, le model des données de PANEL a été adoptée pour traiter les données des pays étudiés et pour formuler un modèle économétrique qui reflète la relation de causalité corrélacionnelle entre les variables de l'étude au cours de la période 2000-2016.

L'étude s'est conclue par un certain nombre de résultats, du point de vue théorique et académique, les tendances en matière de connaissances indiquent que les régimes de change constituent le moyen le plus important de remédier aux déséquilibres de la balance des paiements de l'État, et sur le plan pratique, les résultats de l'étude montrent qu'il existe une corrélation positive significative entre le taux de change en tant que variable indépendante et la balance des paiements en tant que variable dépendante

Les mots clés:

Système de taux de change, Dévaluation, Le déséquilibre, L'équilibre, Balance des paiements, Données de Panel.

Abstract:

The aim of this study is to examine the effect of exchange rate regimes in the balance of payments in general, With a study on a set of Arab countries in particular, and that by approaching the different theoretical and empirical publications on exchange rate systems and their macroeconomic performance on the one hand, and the balance of payments on the other side. and then trying to connect both cognitive and academic sides.

To reach this purpose from the practical side, PANEL data model was adopted to process country data and to formulate an econometric model that reflects the correlational causal relationship between study variables over the period 2000-2016.

The study concluded with a number of results, from the theoretical and academic side, the knowledge trends indicate that the exchange rate systems are the most important means of dealing with the imbalance in the balance of payments of the state. In practice. The results of the study show that there is a significant positive correlation between the exchange rate as an independent variable and the balance of payments as a dependent variable..

Key words:

Exchange rate system, Devaluation, The imbalance, The balance, Balance of payments, Panel Data.

معلمة

توطئة:

يقوم الاقتصاد العالمي على علاقات اقتصادية مختلفة بين الدول، تنتج عنها فائض لدول وعجز لدى دول أخرى، هذه العلاقات الاقتصادية يتم رصدها في سجل من طرف كل دولة تكون طرفاً فيها يُعرف بميزان المدفوعات.

ويتمثل ميزان المدفوعات في سجل يشمل على جانبين، جانب دائن وجانب مدين، وتقيد فيه بصورة متواصلة خلال فترة عادة ما تحدد بسنة كل التدفقات المالية الداخلة والخارجة من البلد، كما تحدد حالة الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات بمقارنة الجانبين.

وتعمل الدول التي تسجل عجزاً في أرصدة موازين مدفوعاتها على بذل جهود جبارة لإعادته إلى وضع التوازن وعلاج الاختلال بشتى الطرق والأساليب، لئلا يؤثر على مسارها الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة.

وقد تعددت وتنوعت الأساليب والسياسات التي يمكن أن تستعملها الدول لتحقيق هذا الغرض بين مباشرة وغير مباشرة، كمية وسعيرية، وفي هذا الصدد تشكل سياسة سعر الصرف أهم هذه الأساليب والسياسات.

فسعر الصرف، يعد من أهم المتغيرات في الاقتصاد وهو يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية الأخرى بنسب مختلفة، كما أنه يختلف باختلاف النظام المتبع في تحديده، وهو يمثل المرآة العاكسة للقوة الاقتصادية والمالية للدولة.

بالإضافة إلى أن سياسة سعر الصرف هي دائماً محل اهتمام من طرف صندوق النقد الدولي، وأن معظم الدول التي تعاني اختلالاً خارجياً وفي إطار سياسات التكيف الاقتصادي، حصلت على دعم مالي لموازن مدفوعاتها ضمن اتفاقيات مبرمة مع منظمات دولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، بشرط التوجه نحو تحرير أسعار الصرف، وبالتالي إعادة توجيه معاملاتها الخارجية نحو معالجة اختلالها الخارجي.

اشكالية الدراسة:

بناءً على ما سبق، وبالنظر إلى الوضعية التي توجد عليها موازين مدفوعات الدول العربية بشكل عام وللدولة الجزائرية بشكل خاص، يمكن صياغة اشكالية الدراسة من خلال تساؤل رئيسي مفاده:

كيف يؤثر نظام سعر الصرف على ميزان مدفوعات الدولة؟ وما واقع ذلك في

الجزائر مقارنة بالدول العربية محل الدراسة؟

للإجابة على هذا التساؤل، يمكن الاستعانة بمجموعة من التساؤلات الفرعية التي مفادها:

- ✓ ما المقصود بسعر الصرف؟ وماهي أهم النظريات المحددة له؟
- ✓ ما المقصود بميزان المدفوعات وماهي أهم السياسات المستخدمة لعلاج اختلالاته؟
- ✓ كيف يعمل نظام سعر الصرف على معالجة اختلال ميزان المدفوعات؟
- ✓ هل توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لسعر الصرف على موازين مدفوعات الجزائر وباقي دول العينة محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية التي تندرج ضمنها، يمكن بناء مجموعة من الفرضيات التي تشكل إجابات مسبقة عن الاسئلة المطروحة، وتتمثل هذه الفرضيات في:

✓ الفرضية الأولى:

هناك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية أهمها سعر الصرف تؤثر على ميزان المدفوعات دول العينة أثناء فترة الدراسة؛

✓ الفرضية الثانية:

عدم وجود فروق جديرة بالدراسة بين تطور ميزان مدفوعات الجزائر وباقي دول العينة خلال فترة الدراسة؛

✓ الفرضية الثالثة:

توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لسعر الصرف على موازين مدفوعات الجزائر وباقي الدول العربية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كون موضوعها من المواضيع الحديثة التي تزايد الإهتمام بها في الوقت الحاضر، وذلك من خلال إبراز أهم أنظمة اسعار الصرف المتبعة من طرف دول العينة لاسيما بعد تعرض الإقتصاد العالمي إلى جملة من الأزمات الإقتصادية خلال فترة الدراسة. بحيث أرجعها الخبراء الاقتصاديين إلى سوء إختبار نظام الصرف المناسب بسبب عدم قدرة السلطة النقدية والمالية على تحديد مصدر وطبيعة الصدمات الاقتصادية والتي أثرت بقوة على العديد من الأسواق الناشئة وعلى استقرار وتوازن الاقتصاد الكلي بما في ذلك ميزان المدفوعات.

وبالتالي فإن دراسة وتحليل أنظمة سعر الصرف على ميزان المدفوعات باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي على بيانات بانل (**Panel Data**) تعتبر الأنسب لمعالجة مثل هذا الموضوع، كما أن الدراسة تكتسب أهميتها في كونها من الدراسات العربية القليلة من وجهة نظرنا التي تدرس تأثير نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة مقارنة لمجموعة من الدول العربية باستخدام نموذج بيانات بانل.

أهداف الدراسة:

تتمثل أبرز الأهداف المرجوة من هذه الدراسة في الآتي:

- ✓ محاولة التعرف على إيجابيات وسلبيات كل من أنظمة سعر الصرف المختلفة: الثابتة، المرنة والوسيط؛
- ✓ محاولة إبراز وتحديد طبيعة العلاقة ما بين أنظمة سعر الصرف وميزان المدفوعات والآثار المترتبة عنها لدول العينة؛
- ✓ محاولة معرفة أهم التطورات التي عرفتتها أسعار صرف وأرصدة موازين مدفوعات دول العينة خلال فترة الدراسة؛
- ✓ تحليل وتشخيص العلاقة بين كل من تقلبات أسعار الصرف مع رصيد موازين مدفوعات دول العينة خلال فترة الدراسة؛
- ✓ محاولة الخروج بتوصيات قد تساهم في معرفة سبب حدوث الاختلالات على مستوى ميزان المدفوعات لدول العينة عامة وبالنسبة للجزائر خاصة؛
- ✓ إضافة دراسة علمية جديدة إلى مجموع الدراسات السابقة في إطار موضوع سعر الصرف وميزان المدفوعات.

منهج الدراسة والأساليب المتبعة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى أهداف الدراسة تم استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وذلك من خلال التطرق إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بالموضوع، إلا أن هذا الجانب لا بد بأن يكون مرفقا بجانب تحليلي يدرس العلاقة بين متغيرات الدراسة لهذا استعملنا أسلوب التحليل الاقتصادي من خلال جمع البيانات والإحصائيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها بغية الوصول إلى نتائج، كذلك اعتمدنا على الأساليب الإحصائية والقياسية من خلال استخدام نموذج الإنحدار المدمج الخاص بالسلاسل الزمنية والمقطعية (**Panel Data**)، وذلك بهدف تحليل النتائج

المتحصل عليها من إختبار تأثير أنظمة سعر الصرف على ميزان المدفوعات لدول العينة خلال فترة الدراسة.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

يعود اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب ومبررات، يمكن إبرازها في ما يلي:

- ✓ الرغبة الشخصية للبحث في موضوع سعر الصرف الحساس وذلك لتأثيره على الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وعلى ميزان المدفوعات بصفة خاصة؛
- ✓ أهمية الموضوع في التخصص المدروس، حيث يعتبر سعر الصرف من المواضيع الهامة في المالية الدولية، وكأداة استراتيجية في الاقتصاد الوطني، وكذلك الإهتمام الدولي المتزايد بموضوع ميزان المدفوعات الذي يعد المؤشر الرئيسي للمبادلات والمعاملات التجارية ما بين الدول؛
- ✓ أخذ نظرة حول مختلف أنظمة وأسعار صرف عملات دول الدراسة، وكذا رصد موازين مدفوعاتها ومقارنتها فيما بينها؛
- ✓ قلة الدراسات القياسية التي تقوم على بيانات بانل في تحليل العلاقات بين سعر الصرف وميزان المدفوعات لدول العينة، رغم وجود الدراسات التي تبحث في العلاقة بين سعر الصرف بالمتغيرات الأخرى كالتضخم، النمو الاقتصادي وغيرها؛
- ✓ المساهمة في إثراء مكتبة الجامعة بمرجع جديد، وأملنا أن تعطي هذه الدراسة شيئاً جديداً في هذا الحقل من الدراسات.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

فيما يخص هذا العنصر فالدراسة تتعامل مع بيانات مقطعية وسلاسل زمنية لذلك فإن الإطار الزمني للدراسة يغطي الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016، ويرجع السبب الرئيسي لاختيار هذه الفترة، إلى تذبذب أسعار البترول في الأسواق الدولية التي عرفت تدهوراً في فترات وارتفاعاً في فترات أخرى.

وفي ما يخص الإطار المكاني للدراسة فهو يقتصر ويركز على عينة من الدول العربية وهي ستة (06) تضم في مقدمتها الجزائر، السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت وقطر.

صعوبات الدراسة:

- ✓ من بين الصعوبات التي صدفناها في إنجاز هذه الدراسة يمكن تحديدها في الآتي :
- ✓ اللجوء إلى عدة مصادر لجمع مختلف الإحصائيات والبيانات الرقمية الخاصة بدول العينة في دراستنا سواء بالنسبة لأسعار صرف العملات وحتى بالنسبة للأرصدة الاجمالية لموازن المدفوعات خلال فترة الدراسة (2000-2016):
- ✓ قلة الدراسات التي تطرقت لنموذج بيانات بانل (Panel Data) للاستفادة منها من الناحية التحليلية القياسية؛
- ✓ تضارب الإحصائيات الخاصة بميزان المدفوعات الجزائري، من دون نسيان صعوبة الحصول على التقارير الرسمية الخاصة بمتغيرات الدراسة المتمثلة في سعر الصرف وميزان المدفوعات فيما يتعلق بفترة الدراسة (2000-2016) لدول العينة.

الدراسات السابقة:

- من الدراسات ذات العلاقة بهذه الدراسة ما يلي :
- ✓ دراسة بلحشر عائشة (2013/2014)، موسومة بـ : سعر الصرف الحقيقي التوازني - دراسة حالة الدينار الجزائري-، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المحددات الأساسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري، من خلال معرفة مدى ملاءمته لسياسة الصرف المتبعة في الجزائر. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام طريقة التكامل المتزامن خلال الفترة (1970-2012) للمتغيرات التالية: سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري كمتغير تابع، أسعار البترول، الناتج المحلي الخام، الانفاق الحكومي والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة.

ومن بين النتائج المتوصل إليها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات في المدى الطويل، وأن كل من أسعار البترول والناتج المحلي الخام يؤثران بالإيجاب وبشكل معنوي على سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري، أما الانفاق الحكومي والانفتاح التجاري فلهما تأثير سلبي، مما يعني أن أسعار البترول تعتبر المحدد الرئيسي لسعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري وذلك كون اقتصاد الجزائر هو اقتصاد ريعي.

- ✓ دراسة دوحة سلمى (2014/2015)، تحت عنوان : أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، كان الغرض من الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات اسعار الصرف والميزان التجاري،

إلى جانب إبراز تأثيرات سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التي جاءت في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي، ودورها في تقليص العجز في الميزان التجاري، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من جانفي 1990 إلى غاية ديسمبر 2013.

توصلت هذه الدراسة إلى ان سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يركز على الصادرات من المحروقات والتي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك (OPEC).

✓ دراسة بدر اوي شهيناز (2015/2014)، المعنونة بـ: تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية - دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، حيث قامت بدراسة تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي من خلال التعرف على مختلف الأدبيات النظرية والتجريبية فيما يخص أنظمة الصرف وادائها الاقتصادي الكلي بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة، ولتحقيق هذا الغرض اعتمدت على الاقتصاد القياسي في الدراسة للتعبير عنها كميًا باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لعينة مكونة من 18 دولة نامية خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2012، مقسمة إلى ثلاث مجموعات حسب التصنيف الواقعي المشترك لـ (Reinhart and Rogoff (2004) و (Levy-Yeyati and Sturzenegger (2005) وذلك من أجل الوصول إلى معرفة أي نوع من الأنظمة الثابتة أو الوسطية أو المرنة يتوافق مع نمو اقتصادي أعلى.

وقد توصلت النتائج الاقتصادية المتحصل عليها تشير إلى إيجابية العلاقة بين أنظمة الصرف والنمو الاقتصادي، كما أنها تدعم فكرة ان الدول النامية بإتباعها سياسة سعر صرف ثابت تحقق معدل نمو أعلى مما لو اتبعت سعر صرف مرن أو وسيط، بحيث ان أفضل معدل للنمو الاقتصادي يرتبط بأنظمة الصرف الثابتة وتليها الأنظمة المرنة وتحتل الأنظمة الوسيطة المرتبة الثالثة وهذا ما يؤيد آراء مناصري النظرية القطبية أو الركنية في اختيار أنظمة الصرف الملائمة.

✓ دراسة بنين بغداد (2016/2015)، تحت عنوان: تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية، اطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، هدفت الدراسة إلى التأكد من وجود علاقة بين مختلف أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول النامية، ومعرفة أي الأنظمة أفضل للترافق مع النمو الاقتصادي، وباستخدام نموذج الإنحدار المدمج بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (Panal Data) على عينة مكونة من 19 دولة نامية خلال الفترة (1985-2010)،

وبتقدير النموذج البنال الساكن وبعتماد طريقة الإنحدار التجمياعي وبعد معالجة المشاكل القياسية التي تعرض لها النموذج أثناء التقدير، دعمت نتائج الدراسة فرضية علاقة انظمة سعر الصرف بالنمو الإقتصادي، حيث تبين من نتائج التقدير ان انظمة سعر الصرف الثابت تحقق معدل نمو اعلى مقارنة بأنظمة سعر الصرف المرنة بمعدل 1.99%، وتحقق انظمة سعر الصرف الوسيطة معدل نمو اعلى مقارنة بالأنظمة المرنة بمعدل 1.91%.

✓ دراسة حاجي سمية (2016/2015)، حول: دور السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات (حالة الجزائر خلال الفترة 1990 2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، اعتمدت على استخدام نموذجا قياسييا، لقياس أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات، وقد تم التطرق لبعض العناصر كدراسة ميزان المدفوعات دراسة شاملة لجميع النواحي مع التركيز على نقطة الخلل في ميزان المدفوعات، وطرق إصلاحها كذلك دراسة السياسة النقدية وكيفية معالجتها للخلل الحادث على مستوى ميزان المدفوعات، كونها من اهم ادوات البنك المركزي الذي يمكنه التدخل في النشاط الإقتصادي من خلالها.

كما توصلت الدراسة لمجملته من النتائج يمكن حصرها في الآتي :

– ان فعالية السياسة النقدية في الدول النامية محدودة نظرا لظروف التخلف التي تعيشها هذه البلدان وما يرافقها من ضعف في أداء الجهاز المصرفي، بسبب قلة الوعي المصرفي وضيق السوق النقدية والمالية، وتفشي ظاهرة الاكتناز ووجود سيولة كبيرة في الإقتصاد ناتجة بالأساس عن تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي؛

– إن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري يتوقف بدرجة كبيرة على وضعية الحساب الجاري الذي يعتبر المرجع الاساسي والسبب الرئيسي في حالتي العجز والفائض بينما يلعب حساب رؤوس الأموال دورا ثانويا؛

– استنتاج أن تأثير المتغيرات الإقتصادية (سعر الصرف، التضخم، الناتج الداخلي الخام)، لهما تأثير متباين، حيث نجد ان دور الناتج الداخلي الخام والتضخم ضئيل وسلب، على عكس سعر الصرف الذي يساهم أو له دور فعال في المساعدة في إصلاح الخلل، وهذا ما يتضح من العلاقة الطردية بين التغيرات الحاصلة على مستوى سعر الصرف بوحدة واحدة يرتفع رصيد ميزان المدفوعات بمقدار 0.124 وحدة؛

✓ دراسة بن طرية حورية (2017/2016)، الموسومة ب: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، التي

تطرقت إلى تتبع التطورات التي شهدتها التوازنات الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، ذلك بغية إبراز الدور الذي لعبته الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة بداية التسعينات في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، حيث تم اختبار العلاقة الارتباطية بين الإصلاحات الاقتصادية وعودة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى أن ميزان المدفوعات الجزائري شهد عدة تغيرات وتطورات خلال فترة الدراسة لعب فيها قطاع المحروقات دور أساسياً في تحريك التوازنات الخارجية للجزائر، وهذا تبعاً لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية رغم دور الإصلاحات الاقتصادية في مواجهة اختلالات ميزان المدفوعات.

✓ دراسة محمد الناصر وعبد القادر شويفرات بعنوان: أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة (1989-2014)، مجلة الباحث، العدد 2016/16، جامعة ورقلة، تركزت حول موضوع أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول النامية والذي قاموا باستعراض كل ما يتعلق بموضوعي سعر الصرف وسياساته وكذا ميزان المدفوعات، ولتبيين أثر السياسات المنتهجة في الجزائر على ميزان مدفوعاتها كعملية التخفيض في الفترة (1989-1998) بالتحليل للفترة (1999-2014) بالقياس الإحصائي وذلك لمحاولة معرفة مدى تحقيق هذه السياسات للأهداف والغايات المسطرة من طرف الدولة.

فمن بين النتائج المتوصل إليها متمثلة في:

- سياسة تخفيض العملة التي قامت بها الجزائر لم يكن لها أثر واضح أو معتبر على إعادة توازن ميزان مدفوعاتها للفترة بين 1989 و1998 بقدر ما كان له أثر على التوازن الداخلي، أما تحقيقها لتوازن ميزان المدفوعات فيرجع إلى انتعاش أسعار النفط بدرجة كبيرة؛
- من بين أهم أسباب عدم استجابة ميزان المدفوعات لعملية تخفيض العملة هو التحرير التجاري الذي لم يكن مرفقا بتنمية حقيقية لقطاع الإنتاج والتصدير مما نتج عنه زيادة في الواردات وثبات الصادرات؛
- لم تستفد الجزائر من مزايا استقرار سعر الصرف وجاذبية القيمة المنخفضة لسعر الصرف ولم تحقق نتائج واضحة، وذلك لعدم وجود جهاز تصديري متنوع وقوي ومرن تجاه الطلب الخارجي إضافة لعدم وجود حرية كافية لحركة رؤوس الأموال.

- ✓ **Etude d'Assia MERABET (Juin 2015), sous titre : ESSAI DE MODELISATION DE LA RELATION ENTRE LE TAUX DE CHANGE ET BALANCE DE PAIEMENTS (CAS DE L'ALGERIE de1991 à 2007),Revue d'economie et de statistique appliqué, volume 12, Numero 1, Ecole nationale superieure en statistique appliqué.**

كان الهدف من الدراسة هو التحقق إذا كان التدهور في ميزان المدفوعات هو في الأصل انخفاض سعر الصرف خلال فترة الدراسة، فبعد الإعتماد على نموذج الدراسة من قبل الباحث وبناءً على النتائج المتحصل عليها، يمكن القول أن سعر الصرف بإمكانه التأثير على الميزان التجاري ومن ثم على الحساب الجاري وبالتالي على الميزان الكلي (ميزان المدفوعات). فقد أظهرت نتائج الدراسة أن الانخفاض (*dépréciation*) الحاصل على مستوى أسعار الصرف في الفترة الممتدة من 1991 إلى 2007 كان له آثار إيجابية على رصيد ميزان المدفوعات أي تحسن وتطور الرصيد الكلي.

- ✓ **Etude de Chaker Aloui et Haithem Sassi (Avril 2005), sous-titre : Le Regime de Change et croissance économique : Une Investigation empirique, Revue d'Economie Internationale, France.**

كان الهدف من موضوع هذا المقال البحثي اختيار أنظمة الصرف وتأثيرها على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات بانل لعينة تتكون من 53 دولة خلال الفترة (1973-1998). أشارت نتائج الدراسة إلى انه لا توجد علاقة قوية بين مرونة سعر الصرف والنمو الاقتصادي، كما يعتبر نظام الصرف المرن أفضل نظام يدعم النمو الاقتصادي للدول المتقدمة، بينما أثرت سلباً أنظمة الصرف المرنة على النمو الاقتصادي للدول النامية، في حين لم تؤثر مرونة سعر الصرف على مستوى النمو الاقتصادي للدول الناشئة، وتوافقت النتائج المتوصل إليها مع فكرة أن الدول النامية بإتباعها سياسة سعر صرف ثابت تحقق معدل نمو أعلى عن تلك المسجلة في ظل أنظمة صرف مرنة أو وسيطة.

استعرضنا فيما سبق بعض الدراسات الوطنية والأجنبية القريبة من موضوع دراستنا، فمعظم الدراسات ركزت على تأثير وانعكاس تقلبات سعر الصرف إما على الميزان التجاري وإما على النمو الاقتصادي بالنسبة لحالة الجزائر أو بالنسبة لمجموعة من الدول العربية وحتى النامية المتبعة لأنظمة صرف مختلفة ومقارنتها فيما بينها لعدة سنوات.

❖ في حين دراستنا ركزت أولاً على تأثير نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2016)، ثم ركزنا كذلك على فترة الدراسة التي تعتبر حديثة مقارنة مع الدراسات السابقة، أيضاً الدول المختارة لها أنظمة صرف مختلفة ولها تقريباً نفس المقومات

الاقتصادية. والشيء الأساسي أننا سنعتمد على نموذج بيانات بانل (Panel Data) في الجانب التطبيقي للدراسة.

هيكل وخطة الدراسة:

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، ثلاثة منها نظرية سيتم من خلالها الإلمام بمختلف الجوانب العلمية المعرفية لمتغيرات الدراسة، وكذا العلاقة البنائية بينها، إضافة إلى فصل تطبيقي سيتم من خلاله تحليل ونمذجة العلاقة النظرية في الدول عينة الدراسة، وفي ما يلي اختصار لمضمون هذه الفصول.

حيث سيتطرق الفصل الأول إلى كل ما يخص ويمس الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف، كما سيتم من خلاله أخذ صورة عامة حول محددات سعر الصرف، ومختلف الأنظمة التي يمكن اعتمادها، أيضاً معرفة المقاربات الاقتصادية لسعر الصرف.

أما الفصل الثاني سنحاول فيه القيام بدراسة شاملة حول موضوع ميزان المدفوعات والإلمام بجميع جوانبه من الناحية النظرية، كما سيتم التركيز على مختلف الإجراءات التي يمكن من خلالها تصحيح الاختلالات على مستوى ميزان المدفوعات.

في حين أنه خلال الفصل الثالث سيتم تقديم عرض شامل لدور سعر الصرف في تصحيح الاختلال على مستوى الميزان الكلي، خاصة منها ما يتعلق بـ، وضع رقابة على الصرف كسياسة لتصحيح الاختلال، مروراً بسياسة تخفيض قيمة العملة كأداة لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات، وأخيراً مختلف مقاربات تخفيض قيمة العملة.

أما خلال الفصل الرابع والأخير، الذي يمثل الدراسة التطبيقية سنقوم بدراسة تحليلية قياسية لأثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 لدول العينة المتكونة من ستة (06) دول تتقدمهم الجزائر، ثم المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الإماراتية، مملكة البحرين، دولة الكويت وأخيراً دولة قطر، لمقارنة ومعرفة إن كان لسعر الصرف أثر مباشر وإيجابي على مستوى موازين مدفوعات دول العينة باستخدام نموذج بيانات بانل.

الفصل الأول:

محددات ومقاربات

سعر الصرف

تمهيد:

إن تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين الدول، ترتب عنه اتساع المبادلات التجارية بينها، ومع اختلاف عملاتها الوطنية تداخلت مصالح الدول وتباينت، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بسعر الصرف الأجنبي.

ويعمل سعر الصرف الأجنبي على، تسهيل عمليات التبادل بين الدول من خلال إيجاد وحدة لقياس عملاتها الوطنية من خلال تحويل العملات إلى العملة المتفق عليها في عملية التبادل.

إذا، فمن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية بالغة في أي بلد لما له من تأثير على التوازن الكلي للاقتصاد، من خلال علاقاته المباشرة وغير المباشرة بالمشورات الاقتصادية الكلية، كالناتج الوطني والتجارة الخارجية، وغيرها..

بناءً على ذلك، سيتم خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف المفاهيم والمقاربات العلمية النظرية حول سعر الصرف، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: محددات سعر الصرف؛

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف؛

المبحث الثالث: المقاربات الاقتصادية لسعر الصرف.

المبحث الأول: محددات سعر الصرف.

مما لا يُختلف فيه أن، سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين مختلف اقتصادات العالم، وهو يلعب دوراً أساسياً في تحديد القدرة التنافسية لاقتصاد أي دولة، من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

بناءً على ذلك سيتم خلال هذه النقطة التطرق إلى مختلف المحددات النظرية المعرفية لسعر الصرف.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف ووظائفه.

للإمام بالإطار المفاهيمي لسعر الصرف سيتم مناقشة تعريف سعر الصرف ، أهميته ووظائفه.

أولاً: تعريف سعر الصرف.

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه:

- ✓ عدد الوحدات النقدية المدفوعة من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.¹ كما يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تستبدل بها وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، أي عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى؛²
- ✓ التحول من قوة شرائية عالمية إلى قوة شرائية محلية، أي استبدال العملات الأجنبية بالعملة الوطنية، ويعرف على أنه عدد الوحدات من العملات الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الوطنية؛³
- ✓ المرآة التي تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات الدولة و وارداتها سواء كانت منظورة أو غير منظورة. إذ أن الدولة التي تتمتع بصادرات قوية تكون عملتها الوطنية قوية مقابل بقية العملات والعكس صحيح في حالة ضعف الصادرات وزيادة الواردات، ولذلك يمكن القول بأن سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع مختلف دول العالم إذا ما ترك حراً دون قيود إدارية مباشرة أو غير مباشرة.⁴

¹ Philippe d'arvisenet, Jean pierre petit, *économie internationale la place des banques*, dunod, France, 1999, p:18.

² فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص: 203.

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2007، ص: 96.

⁴ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص: 210.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

من خلال ما سبق يمكن تعريف سعر الصرف بأنه، عبارة عن عدد الوحدات من عملة معينة اللازمة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وهو عبارة عن عملية تحويل عملة أجنبية لعملة محلية أو تحويل عملة محلية مقابل عملة أجنبية أي سعر عملة بعملة أخرى بحيث تعتبر الأولى سلعة والثانية ثمناً لها.

ثانياً: أهمية سعر الصرف

تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في إستقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.¹

إن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الإستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.²

مما سبق، نستخلص أن لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة، سواء كان ذلك نشاطاً تجارياً أو استثمارياً، فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي إضافة إلى أن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد.

ثالثاً: وظائف سعر الصرف.

تتمثل وظائف سعر الصرف في:³

1. وظيفة قياسية: حيث يعتمد المتعاملون الاقتصاديون على سعر الصرف بغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار نفس السلعة في السوق الأجنبية. وهكذا يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والعالمية.
2. وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة بإتجاه سوق شريك تجاري معين، أين توجد ميزة نسبية لسلع البلد (أ) في سوق البلد (ب) ، وبالتالي تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستغناء عن فروع صناعية معينة وتعويضها بالاستيراد، حيث تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن

¹ دوحى سلى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه تخصص تجارة دولية جامعة بسكرة، 2015، ص: 13.

² عبد الحق بوعتروس، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2000، ص: 10.

³ أمين صبيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، لبنان، 2013، ص: 26.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيراد معين، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

وهنا يمكن الاستدلال بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث أحدث الارتفاع الأخير لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم أرخص من السيارات الأمريكية، علاوة على ما تحتويه من تقنيات، وهو ما أدى إلى انتعاش الصادرات اليابانية في قطاع صناعة السيارات بشكل عام و باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.

3. وظيفة توزيعية: حيث يمارس سعر الصرف هذه الوظيفة على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية. حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي، والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

المطلب الثاني: صيغ سعر الصرف.

يمكن لسعر الصرف أن يأخذ صيغ مختلفة باختلاف المدخلات التي يُستند إليها في حسابه، ومن أهم هذه الصيغ ما يلي:

أولاً: سعر الصرف الإسمي: Taux de Change Nominal

يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه؛ سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية،¹ والمقصود من هذا التعريف هو أن، سعر الصرف الإسمي لا يأخذ بعين الإعتبار القوة الشرائية من سلع وخدمات بين البلدين. ويمكن أن يتغير تحسناً أو تدهوراً، فالتحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، أما التدهور فيعني إنخفاض سعر العملة المحلية.²

وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى؛ سعر صرف رسمي، وهو المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي، وهو المعمول به في الأسواق الموازية (السوداء).

¹ بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003، ص:5.

² بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر 3، 2012، ص:33.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي تبعاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد.¹

من خلال ما سبق نستنتج أن، سعر الصرف الإسمي لا يأخذ بعين الإعتبار معدلات التضخم للدول، ونتيجة لإهماله هذا الأخير فهو إذن لا يبين حقيقة العملة، ولا يعتبر معيار يعتمد عليه لقياس تنافسية الدول في الأسواق الخارجية.

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي : Taux de change Réel

يمثل قيمة العملة معبر عنها بالقوة الشرائية لسلع بلد آخر، أي مقدار الوحدات من السلع الأجنبية التي تلزم لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وعليه فهم يأخذ بالاعتبار سعر الصرف الاسمي والتغيرات في الاسعار (التضخم) بين البلدين،² كما يعتبر مؤشراً جيداً لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، ويعكس الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي، ارتفاع في القدرة التنافسية المحلية، ومن ناحية أخرى فإن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعكس تدهوراً في القدرة التنافسية الدولية للدولة.³

ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:⁴

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي × (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية)

فلو أخذنا على سبيل المثال الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، يكون سعر الصرف كالتالي:⁵

$$ER = \frac{En \cdot pdz}{pus} \dots (1)$$

حيث:

ER: يمثل سعر الصرف الحقيقي؛

En: سعر الصرف الاسمي؛

pus: مؤشر الأسعار للسلع المتبادلة بأمريكا (مؤشر الأسعار الأجنبية)؛

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 103.

² زهير سعدي، محمود جمام، سعر الصرف وتعادل القوة الشرائية دراسة حالة الجزائر باستخدام اختبار التكامل المشترك للفترة (1970-2016)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 2، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2017، ص: 331.

³ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

⁴ محمد بربري أمين، الإختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص: 25.

⁵ Gregory N Mankiw, *Macroéconomie*, édition de Boeck, France, 2003, p : 156.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

pdz : مؤشر الأسعار للسلع المتبادلة في الجزائر (مؤشر الأسعار المحلية).

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار، يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا، والقوة الشرائية في الجزائر. وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي للدينار، كلما انخفضت القدرة التنافسية للجزائر والعكس.

كما يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه، السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية،¹ إذ يقيس قدرة البلد على المنافسة كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات.²

إضافة إلى، أن سعر الصرف الحقيقي يقيس معدل التضخم في البلد، حيث كلما كان الفرق بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي قليل كلما كان معدل التضخم منخفض.³

من خلال ما سبق، نستنتج أن سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يبرز القوة الشرائية للعملة، ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

وكمثال على ذلك، إذا ارتفعت مداخيل الصادرات لدولة ما تزامنا مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل فهذا لا يؤدي إلى ضرورة التفكير في زيادة القدرة التصديرية للبلد، كون الارتفاع الحاصل في العوائد التصديرية لم ينعكس إيجابا على أرباح المصدرين حتى وإن ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة مرتفعة.

ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية:⁴

$$TCR = TCN \cdot P^* / P \dots \dots \dots (1.2)$$

TCR : سعر الصرف الحقيقي يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية؛

P : مستوى الأسعار في البلد المحلي؛

P* : مستوى الأسعار في البلد الأجنبي؛

TCN : سعر الصرف الاسمي.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

² Hervé Joly et d'autres, *Le Taux de Change Réel D'équilibre Une introduction*, Ministère de L'économie et des Finances, PARIS, 1996, p:4.

³ صلاح الدين حامد، أسعار صرف العملات، مجلة إضاءات مالية و مصرفية، معهد الدراسات المصرفية، العدد 12، الكويت، 2011، ص:2.

⁴ لزعر علي وآيت يحيى سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص:50.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

فكلما إرتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للبلد المحلي، لأن سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية يعكس الفرق بين القوة الشرائية في البلد الأجنبي والبلد المحلي.

إن إتجاه وميل مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وبالمقابل فإن إنخفاض هذا المؤشر يعتبر عامل إيجابي يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات، لهذا فإن لاتجاهات هذا المؤشر الحقيقي للصرف أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات وكذلك لتطورات ونمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي : Taux de Change Effectif

يعرف سعر الصرف الفعلي، على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم، إعانات مالية، ... الخ، ويعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.¹

ويعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية،² ويدل سعر الصرف الفعلي على مدى تحسن وتطور عملة بلد ما بالنسبة لسلة من العملات خلال فترة زمنية.

رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي : Taux de Change Effectif Réel

إذا كان سعر الصرف الفعلي يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، بمعنى أنه مؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، فإن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو إخضاع سعر الصرف الفعلي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

ويمكن أن يعبر عن سعر الصرف الفعلي الحقيقي بالعلاقة الموالية:³

¹ محمد بربري أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

² J. Zambujal-Oliveira Miguel Faria e Castro, **Mapping a country's competitive position: a real exchange rate approach**, Studies in Economics and Finance, Vol. 28 Iss 3, 2011, p: 2.

³ Yannick Marquet, **conférence sur commerce et finance international**, université de bordeaux, France, 2006, p: 19.

$$Ea = \sum_{i=1}^N \left[\frac{ai}{Eipi} \right]$$

حيث :

Ai : هي حصة الصادرات باتجاه البلد (i) من مجموعة حصة البلد المعني بالدراسة (A)؛

(P) : هو المستوى العام للأسعار في البلد (A) أو المثبط (déflateur) للنتائج البلد (A)؛

(Pi) : هو المستوى العام للأسعار في البلد (i) أو المثبط (déflateur) للنتائج البلد (i)؛

(Ei) : هو سعر الصرف الاسمي للبلد (i) أو المثبط (déflateur).

كما يعرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي كذلك على أنه، سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة اثر تغيرات الأسعار النسبية.¹

نستنتج من هذا التعريف أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد معين إتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة، في حين حركات الأسعار الإسمية لا تشير إلى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني.

لنفرض على سبيل المثال أن سعر الصرف الاسمي لبلد معين قد بقي دون تغيير، لكن مستوى الأسعار في هذا البلد قد ارتفع إتجاه الشركاء التجاريين بالنسبة لفترة أساس معينة هذا يعني أن سلع تصدير البلد سوف تصبح أغلى ثمنا بالقياس إلى أسعار سلع تصدير شركائه التجاريين، وتصبح عملة البلد مبالغ في قيمتها مما يلقي ضغوطا على الميزان التجاري للدولة. بصورة أخرى فإذا كان سعر الصرف الحقيقي، في حالة ارتفاع فإنه يعني أن البلد يشهد تدهورا في التكلفة التنافسية لأن شركائه التجاريين لديهم نسبة كبيرة من التضخم، مثل هذا التدهور يعني صعوبة أكبر في بيع الصادرات وزيادة حجم الواردات.²

خامسا: سعر الصرف التوازني : Taux de Change d'Equilibre

سعر الصرف التوازني هو، السعر الذي يؤدي إلى التوازن المستديم لميزان المدفوعات، عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وكاف.³ ويعرف كذلك على أنه السعر الذي تحدده قوى العرض

¹ عبد الحسن جليل الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 32.

² بنين بغداد، تأثير أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2016، ص: 5.

³ بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، إصدارات مجلة جسر التنمية، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص: 7.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات.¹

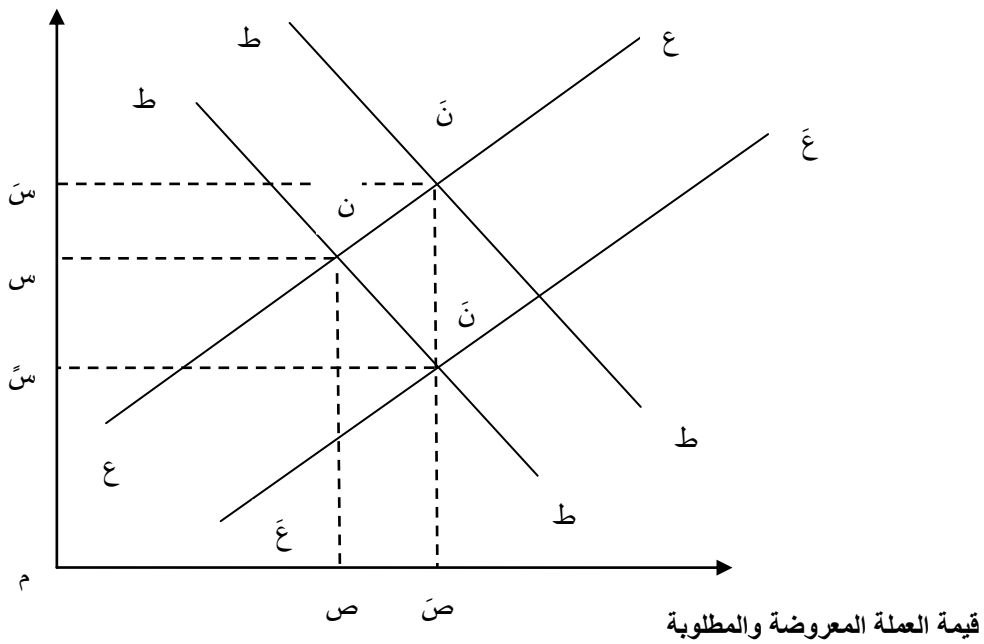
نستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات.

والملاحظ هو أن الصدمات النقدية تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ولهذا فمن الضروري تحديد هذا المستوى التوازني وتفسير تغيراته. وهناك عدة مفاهيم لسعر الصرف التوازني فهناك²: سعر الصرف الذي يحقق توازن في السوق؛ فهو سعر صرف يعمل على توازن العرض مع الطلب على النقود بدون تدخل السلطات.

ويمكن توضيح سعر الصرف التوازني من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01.01): سعر الصرف التوازني.

سعر الصرف



المصدر: برياطي حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

¹ بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

² برياطي حسين، أنظمة الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد دولي، جامعة شلف، 2017، ص: 21.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

من خلال الشكل رقم (01.01) يتضح أن، النقطة (ن) هي نقطة التوازن، وهي يتساوى عندها العرض والطلب على العملة، وبذلك يكون سعر الصرف التوازني هو: (م س)، وفي حالة زيادة الطلب على العملة مع بقاء العرض على حاله فإنه يرتفع سعر الصرف عن السعر التوازني ويصبح (م س)، وفي حالة زيادة الطلب على العملة في مستواه الأول فإنه ينخفض سعر الصرف إلى (م س) وتصبح نقطة (ن).

المطلب الثالث: سوق الصرف.

إن القيام بعمليات الاستيراد يتطلب من الدولة الحصول على عملة الدولة المصدرة أو عملة متفق عليها لتسديد قيمة المنتجات المستوردة، وفي حالة التصدير تحصل الدولة أو المؤسسة المصدرة على قيمة صادراتها بالشروط المتفق عليها، هذا التلاقي بين الطلب على الصرف الأجنبي والعرض عليه يقودنا إلى التعرف على سوق الصرف أين تتم هذه المعاملات.

أولاً: مفهوم سوق الصرف.

تعبر سوق الصرف عن السوق التي تتم فيها عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية، ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق، ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مترابطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية وتعمل 24 ساعة، وهذا نتيجة لاختلاف التوقيت في هذه الأسواق.¹

وتعرف كذلك على أنها سوق غير منظم، ليس له مكان محدد يتم فيه التعامل على العملات المختلفة، إذ يجري التعامل من خلال شبكة اتصالات عالمية، والتجار الأساسيين في تلك السوق هم عادة البنوك التجارية الكبيرة والبنوك المركزية،² نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ركز على أن سوق الصرف ليس له مكان محدد كما لا يقتصر على بلد واحد، فكل المتعاملين في بيع وشراء العملة الوطنية بالعملات الأجنبية سواء كانوا أفراد أو مؤسسات (عامة أو خاصة) أو بنوك (وطنية أو أجنبية) يشكلون أجزاء من سوق الصرف.

كما تعرف سوق الصرف أيضاً بأنها، التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة، بغض النظر عن الزمان والمكان، ويتم الاتفاق على معلومات وآليات وأنظمة معينة من أجل الاستفادة من فروقات الأسعار أو لتحقيق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى.³

¹ بوعبد الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، ص: 57.

² منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، مصر، 1998، ص: 446.

³ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص: 281.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه يضيف للأول بالإضافة إلى المكان الذي يتم فيه التبادل، ضرورة اتفاق الطرفين على عملة المبادلة والمعلومات الخاصة بطبيعة الصفقة من أجل الاستفادة من فروقات الأسعار بين البلدين.

ويعرفه (Jean Marc Siroèn) على أنه السوق الذي يتم فيه التبادل العملات الأجنبية مقابل عملات وطنية، وإذا تم هذا التبادل في نفس اليوم يسمى " فوري "، أما إذا تم الاتفاق على أن يكون الدفع في المستقبل يسمى بـ "الصرف الآجل".¹

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ركز على آجال عملية المبادلة بين الطرفين حيث إذا كانت المبادلة في نفس تاريخ انعقاد الصفقة يسمى سعر صرف فوري، أما إذا كان في تاريخ لاحق يسمى سعر صرف الآجل.

وقد نشأ هذا النوع من الأسواق نتيجة لتطور المبادلات الدولية، وما يميزه عن الأسواق الأخرى هو تطابق الأدوات المتداولة فيه، اقترابها من المنافسة، واعتمادها على وسائل اتصال متنوعة وجد متطورة، خاصة في المراكز المالية مثل: لندن، نيويورك، طوكيو وفرانكفورت...الخ.²

وتعد سوق الصرف ذلك الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله الأفراد، المؤسسات والبنوك شراء وبيع النقد الأجنبي للأغراض المختلفة للتبادل الدولي،³ وهو أكبر الأسواق في العالم حيث يتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من مائة مليار دولار.

ومنه فإن سوق الصرف تتميز بما يلي:⁴

- ✓ يتم التعامل في سوق الصرف بواسطة أدوات الاتصال الحديثة؛
- ✓ هي سوق لا إطار مادي لها؛
- ✓ أسواق الصرف تعمل يوميا على مدار الساعة، وكلما تطورت شبكة الاتصالات الدولية انخفضت تكاليف هذه الشبكات ما يؤدي إلى زيادة نشاط أسواق الصرف؛
- ✓ تتميز سوق الصرف بالحساسية المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يرفع درجة مخاطر الاستثمار فيها.

¹ Jean Marc Siroèn, *Finances Internationales*, Arnaud colin ,Paris, France,1993, p:78

² محمد بربري أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

³ رمضان محمد مقلد و عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 290 .

⁴ دوجي سلى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها" دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه تخصص تجارة دولية ، جامعة بسكرة، 2015، ص: 58.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

حاصل ما تقدم أن سوق الصرف هي الذي في إطارها يتم تحويل العملات، والواقع أنه في سوق الصرف يتم تداول العملات الأجنبية وكل الأوراق المقومة بعملات أجنبية، سواء كانت أوراق مالية كالأسهم والسندات وكذا الأوراق التجارية كالكمبيالات والشيكات والحوالات التلغرافية.

ثانياً: وظائف سوق الصرف.

تقوم سوق الصرف الأجنبي بعدة وظائف نوجز أهمها فيما يلي:

1. تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول: أهم وظيفة لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من دولة إلى أخرى، ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي، الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلا عن البريد، وعن طريقه تصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المرسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدرا معيناً من العملة المحلية السائدة هناك إلى أي شخص أو مؤسسة أو حساب.¹
2. التغطية من مخاطر الصرف الأجنبي: عادة ما تتقلب أسعار الصرف الأجنبي عبر الزمن لظروف معينة، وبذلك فإن أي شخص يقوم باستلام أو دفع مبالغ بعملة أجنبية يتعرض لمخاطر الصرف أما لخطر دفعة أكثر أو تسلمه أقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية، ويمكن تجنب أو تغطية هذا الخطر في الصرف الأجنبي من خلال عملية التغطية، ويقصد بالتغطية "تجنب الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، حيث يتم الاتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي في سوق الصرف يسلم مستقبلاً بناء على الثمن يتفق عليه في الحال عن طريق بنك تجاري لقاء فائدة معينة".²

مثال:

شركة يابانية مدينة بمبلغ 1000 دولار لمصدر أمريكي يستحق الدفع بعد 3 أشهر عند السعر الفوري (1 دولار = 1.3 ين)، ففي هذه الحالة يتوجب على الشركة اليابانية دفع ما يعادل 1300 ين للمصدر الأمريكي، إذا إرتفع سعر الصرف الفوري بعد 3 أشهر إلى 1.4 ين للدولار الواحد، حيث يتوجب على هذه الشركة دفع 1400 ين أي بفارق 100 ين قبل 3 أشهر، ومن خلال عملية التغطية يمكن للشركة اليابانية اليوم شراء 1000 دولار بـ 1.3 ين للدولار الواحد لتسلمها بعد 3 أشهر بغض النظر عن السعر الحاضر السائد في ذلك الوقت متجنباً أي مخاطر في الصرف في موعد تسديد الالتزام.

1 السيد محمد السريحي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية طبع-نشر-توزيع، مصر، 2000. ص: 247.

2 عرفان تقى الحسيني، التمويل الدولي، دار المجدلوي، الأردن، 1999، ص: 181.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

3. تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية: وذلك من خلال قيام أحد البنوك بمنح ائتمان، فعندما يقوم البنك بفتح اعتمادات بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه فإنه يكون قد منح ائتماناً لتمويل التجارة الخارجية.¹

نستخلص مما سبق أن، البنوك التجارية تعمل كبيوت مقاصة في سوق الصرف من خلال العرض والطلب على العملات الأجنبية من أجل تسوية المعاملات الخارجية بواسطة المقيمين في هذه الدولة، وفي حالة غياب هذه الوظيفة فإن المستورد الجزائري الذي يحتاج إلى الأورو مثلاً سيكون عليه أن يبحث عن مصدر جزائري ليتعامل معه بالأورو، وهذا ما سيكون مضيعة للوقت ويكون بمثابة عودة إلى تجارة المقايضة.

4. تسوية المدفوعات الدولية: إن من أهم الوظائف التي تؤديها سوق الصرف هي أنه يسمح بنقل القوة الشرائية من دولة إلى أخرى وتسهيل تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المعاملات التجارية المنظورة وغير المنظورة والرأسمالية الطويلة والقصيرة الأجل لتسوية الحقوق الدائنة والمدينة في الوقت نفسه ويتم ذلك من خلال اللجوء إلى الوسائل المستخدمة في هذا الميدان وهي الحوالات التلغرافية والحوالات المصرفية والكمبيالات وغيرها، وأياً كانت الوسيلة المستخدمة لتحقيق أغراض سوق الصرف فإن الدولة ستقيم مقاصة بين مختلف العملات التي تقوم بها وليس كل عملة على حدا وغالبا ما تكون عملية المقاصة متعددة الأطراف.²

5. المضاربة: وتعني في لغة الصرف الاحتفاظ بمركز مفتوح بعملة أجنبية معرض لأخطار الصرف لتحقيق أرباح مع القبول باحتمال الخسارة وهي شراء أو بيع أجل للعملات بقصد الاستفادة من الفرق بين السعر الآجل يوم التعاقد والسعر الآني يوم الاستحقاق. إن المضارب يسلك بدافع يختلف عن ذلك الذي يدفع في عمليات التغطية، فالمصدر يعد مضاربا إذا لم يغط مركزه كبائع بعملة بيع آجلة لأنه يتوقع ارتفاع السعر الحاضر في تاريخ الاستحقاق.³

¹ السيد محمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص: 249.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيق)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص: 37-38.

³ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

ثالثاً: خصائص سوق الصرف.

تتميز سوق الصرف بالخصائص التالية:¹

- ✓ تعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم وأكبر وأوسع سوق مالية في العالم، وقد قدر بنك الشركات الدولية، من خلال عمليات المسح التي تقوم بها كل ثلاث سنوات لأسواق العملات الأجنبية أن متوسط حجم المعاملات اليومية في سوق العملات الأجنبية هو 1190 مليار دولار؛
- ✓ بالرغم من السيولة الضخمة والاتساع الجغرافي، فإن سوق العملات الأجنبية لديها القدرة على أنها تخضع الأسواق المالية العالمية الحديثة لسلطاتها؛
- ✓ رغم الانتشار المتزايد للمشاركين في سوق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم، إلا أن أغلب الصفقات تتم في لندن ونيويورك وطوكيو، وتصل حصة لندن في أسواق العملة الأجنبية إلى ما يقارب 30% من كل الصفقات، بينما تصل كل من نيويورك وطوكيو ما يزيد عن 16% و10% توالياً؛
- ✓ تجرى الصفقات في سوق الصرف الأجنبي، في كل ساعات النهار والليل وتشمل في أغلب الأحوال مؤسسات في مناطق اختصاص وطنية مختلفة.

رابعاً: معاملات سوق الصرف .

يتم تصنيف معاملات سوق الصرف إلى:²

1. عمليات الصرف الفورية : تتضمن تجارة الصرف الأجنبي شراء عملة أجنبية مقابل بيع عملة أجنبية أخرى، فإذا ما تم الاتفاق على صفقة بنقد أجنبي بسعر صرف محدد، فإن الأطراف المعنية عليها تحديد مكان التسليم وتاريخ التسليم، فإذا لم يحدد تاريخ التسليم فتؤخذ أسعار البيع والشراء على إنها فورية، وتشكل العمليات الفورية الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف، كما يمثل الصرف الفوري الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي، وتتم الصفقات باستخدام التسوية الفورية، وهذا يعني أن العملية ستتم تسويتها بعد مضي يومين من تاريخ إبرام الصفقة.
2. عمليات الصرف الآجلة: عمليات الصرف الآجلة تتضمن صفقات النقد الأجنبي شراء وبيع العملات في تاريخ أجل محدد، ويقصد بعملية الصرف الآجلة أن يعقد اتفاق لاستبدال عملة مقابل عملة أخرى في تاريخ مستقبلي على أساس سعر صرف أجل يتفق عليه الطرفين، وسعر الصرف الآجل لعملة ما هو السعر الذي يتم على أساسه بيع وشراء عملة في تاريخ لاحق،

¹ بوعبد الله علي، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العمليتين موضوع الصفقة في نفس تاريخ إبرام العقد.

3. عمليات المبادلة: وتجمع بين الشراء الفوري لعملة ما وبيعها آجلا في نفس الوقت أو العكس، أو بمعنى آخر تتضمن هذه العملية تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع وقيمة كل من العقدين واحدة إلا أن تاريخي استحقاقهما مختلفين وتفصل بينهما فترة زمنية، كان يبرم عقد بيع بمبلغ مليون جنيه إسترليني مقابل 02 مليون دولار أي بسعر 02 دولار للجنيه بيعا فورا، وفي نفس الوقت يبرم عقد شراء بمبلغ مليون إسترليني يسلم خلال ثلاثة أشهر بسعر واحد جنيه يساوي واحد دولار، إذن في هذا المثال تم مبادلة إسترليني مقابل دولار بتحرير عقدي بيع وشراء، ففي العقد الأول تم بيع إسترليني وفي العقد الثاني أعيد شراء نفس المبلغ بالإسترليني ولكن التسليم تحدد بعد ثلاثة شهور ويسمى الفرق بين سعر الشراء والبيع بسعر المبادلة.

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف

عرف نظام سعر الصرف عدة محطات في تطوره، بدءاً من قاعدة الذهب وانتهاءً إلى النظام العائم، ففي بداية القرن العشرين كان الاختيار واضحاً " انضم إلى قاعدة الذهب، فلقد فعلت كل البلدان المتقدمة ذلك"، وفي بداية القرن الواحد والعشرين أصبح الاختيار كذلك واضحاً " اختر أسعار الصرف العائمة فلقد فعلت كل البلدان المتقدمة ذلك".¹

وسيتم خلال هذا المبحث استعراض مفهوم وتطور أنظمة سعر الصرف، مختلف أنواع أنظمة سعر الصرف ومن ثم المقارنة بينها.

المطلب الأول: مفهوم وتطور أنظمة سعر الصرف.

يعرف النظام الاقتصادي بشكل عام بأنه، مجموعة من الأسس والمبادئ والعلاقات التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية، كما يتضمن كذلك أساليب سيرة هذه الحياة في حل مشكلاتها، وأساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية، وأساليب الإدارة الاقتصادية، والتخطيط تطبيقاً لتلك الأسس والمبادئ.²

أما نظام سعر الصرف فيعرف على أنه، الإطار القانوني أين يتشكل سعر الصرف في ظلّه وتتحقق عملياته، هذا القانون يعمل على أن نظام سعر الصرف يعبر عن الوسيلة الأساسية التي تدخل ضمن استراتيجيات تعديل ميزان المدفوعات من خلال الكفاءة التي يحققها، فإنه يتجسد في معيارين أساسيين هما القوة والإستقرارية، حيث يتعلق الأول بمدى قدرة النظام على امتصاص الصدمات الإسمية (فروقات التضخم) والاضطرابات الحقيقية (اختلالات العرض والطلب)، وأما الثاني فيتضمن نتائج وعواقب إختبار سعر الصرف على إستقرار أسعاره.³

وقد تطورت أنظمة سعر الصرف عبر حقب تاريخية متتابعة بناءً على الخصائص المميزة لكل منها، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ برياطي حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

² مختار عبد الحكيم طلبية، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص: 23.

³ قليل زينب، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية على مجموعة من الدول النامية باستخدام بيانات بانل في الفترة من 1970-2013، أطروحة دكتوراه تخصص مالية، جامعة تلمسان، 2016، ص: 18.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

جدول رقم (01.01): تطور أنظمة سعر الصرف .

قاعدة الذهب ثنائية المعدن، اتحادات العملة، مجالس العملة، التعويم	1917-1880
قاعدة الصرف بالذهب، التعويم، التعويم الموجه، اتحادات العملة.	1945-1919
الربط القابل للتعديل في إطار بريتون وودز، التعويم، أسعار صرف ثنائية، أسعار صرف متعددة	1971-1946
تعويم حر، تعويم موجه، ربط قابل للتعديل، ربط متحرك، ربط بسلة عملات، المناطق أو النطاقات المستهدفة، أسعار الصرف الثنائية، اتحادات العملة.	2002-1971

المصدر: علي توفيق الصادق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

الملاحظ من خلال الجدول رقم (01.01) هو، أن اختيار نظم سعر الصرف، تطور بشكل كبير في القرن الماضي، إذ يورد الجدول سردا تاريخيا عاما لأنظمة سعر الصرف التي شهدها العالم منذ سنة 1880، وقد اتسعت هذه الأنظمة اتساعا كبيرا، من خيار بسيط بين قاعدة الذهب والعملة الورقية إلى أكثر من 15 نظاما، والملاحظ تجريبيا أن هناك تباعدا بين السياسات المعلنة والسياسات الفعلية المطبقة لسعر الصرف.

وقد أكدت التجارب الأخيرة التي قام بها كل من **Renhart and Rogoff (2004)** ذلك، حيث بينت الدراسة أن أنظمة أسعار الصرف تنقسم إلى:¹

✓ نظم بحكم القانون (المعلنة)

✓ نظم بحكم الواقع (الفعلية)

حيث أن نظام الصرف الذي يطبقه البلد المعني بالفعل يختلف بصورة ذات دلالة عن نظامه المعلن، وقد جاء هذا التباعد بين السياسة المعلنة والفعلية انعكاسا لما يلي:²

✓ انتشار أسواق النقد الأجنبي المزدوجة (الموازية في السبعينات والثمانينات)؛

✓ زيادة نظم السقوط الحر .*

¹ فيليب طول كرم، محاضرة بعنوان: نظم أسعار الصرف نظرة جديدة، معهد صندوق النقد الدولي، للشرق الأوسط، 2005، ص: 12.

* نظم السقوط الحر: هي تلك النظم التي يرتفع فيها معدلات التضخم و تتبع نظام صرف مرن.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

وعند مناقشة أداء نظم سعر الصرف (الثابتة والمرنة) من حيث التضخم ونمو الناتج وتقلبه ومدى انتشار الأزمات يتبين ما يلي:¹

- ✓ تزايد ميزات مرونة سعر الصرف مع زيادة اندماج البلد المعني في أسواق المال العالمية، ووضعه نظاما ماليا سليما؛
- ✓ تسجل نظم التعويم الكامل نموا أسرع مما تسجله النظم الأخرى في البلدان المتقدمة، وذلك بدون تحمل نسبة تضخم أعلى؛
- ✓ في البلدان النامية ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى رأس المال الخارجي الخاص، تعتمد ترتيبات جامدة وغيرها من الترتيبات ذات المرونة المحدودة، وهو ما يجعل معدل التضخم أكثر انخفاضا، وذلك دون حدوث خسائر واضحة من حيث إنخفاض النمو أو ارتفاع تقلب معدلات النمو.

غير أنه في بلدان الاقتصادات الصاعدة التي يميزها التعرض لحجم أعلى من التدفقات الرأسمالية الدولية، تشهد النظم الأكثر جمودا معدلا أعلى في حدوث الأزمات. كما لم ترتبط النظم الأكثر جمودا بتحقيق مكاسب واضحة، من حيث إنخفاض التضخم أو ارتفاع النمو، وفي الوقت ذاته، أدى التخوف من حدوث تذبذبات كبيرة في أسعار الصرف يمكن أن يكون لها آثار عكسية إلى كبح التحرك نحو المرونة الكاملة، وهو ما يطلق عليه "التخوف من التعويم"²، وذلك بسبب حدوث مخاوف بشأن موثوقية السياسات والتخوف من "المرض الهولندي أو العلة الهولندية"، في حالة ارتفاع كبير في قيمة العملة، والتخوف من التضخم، وعدم الاتساق بين أسعار العملات والتأثيرات على الميزانية العمومية بسبب ارتفاع دولاره الخصوم، خاصة عند حدوث ارتفاع كبير في قيمة العملة.

يعتبر النقاش بشأن اختيار نظام سعر الصرف الملائم في أي بلد نقاشا حيا بصورة مستمرة، ففي الوقت الذي كانت فيه نظم ربط سعر الصرف تكتسب احتراما لكونها تمثل ركائز إسمية، فإن عدة نظم قائمة على الربط (سعر الصرف الزاحف خاصة) واجهت ضغوط مضاربة من المستثمرين الذي كانوا يتشككون من إمكانية استمرار ذلك النظام.

¹ فيليب طول كرم، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

² ستانلي فيشر، أنظمة سعر الصرف، هل النظرة الثنائية القطب على صواب، مجلة التمويل والتنمية، العدد 2، 2001، ص: 18.

المطلب الثاني: أنواع أنظمة سعر الصرف.

عرف النظام النقدي الدولي عدة أنظمة للصرف بعد انهيار نظام "بريتون وودز" بحيث تلعب حركة المعاملات الدولية دورا كبيرا في تحديد مسار العملة بالتنسيق مع واقع نظام سعر الصرف المعمول به، لذلك تكلم العديد من الاقتصاديين على ضرورة اختيار أحسن نظام ملائم للاقتصاد. وعلى هذا الأساس كان لابد من التعرف على كل نظام مع عرض مختلف المزايا والعيوب التي يتميز بها إنطلاقا من أشد الأنظمة ثباتا إلى أكثرها مرونة ويتوسط بين هاذين النظامين مجموعة من الأنظمة تكون محدودة المرونة.

وفي أغلب الدراسات تم تقسيم أنظمة أسعار الصرف إلى ثلاثة فئات هي:

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت: **Fixed Exchange Rate Regime**

هو عبارة عن أسعار صرف العملات المحلية التي تثبتها السلطات النقدية في بلدانها أن عن طريق استخدام الذهب كوسيط دولي ومحلي للتبادل، بحيث تحدد كل دولة قيمة عملتها مقابل كمية ثابتة من الذهب.¹

خلال هذا النظام، تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي وحجم احتياطات الدولة من العملات الأجنبية وعليه فالعلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية تكون محددة إداريا، أي أنه لا يوجد سوق بحيث أن أي اختلال على مستوى العرض والطلب سوف لن يؤثر على السعر.²

إن نظام سعر الصرف الثابت يعني مركزية القرار الاقتصادي والنقدي لفائدة البلد الرائد هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن عملية التثبيت هي جد مقيدة للدول بما فيها من إخضاع للسلطات النقدية لذلك، مع العلم إن التطورات الاقتصادية قد تختلف من دولة لأخرى فيما يخص إتباع هذا النظام إن لم نقل بأنها تبتعد تماما مما سيسمح للسلطات النقدية لهذه الدول بالسماح لسعر الصرف بالزيادة عن السعر الرسمي المحدد وبالتالي نعتبر هذه الحالة تخفيضا لسعر صرف العملة المحلية.

لكن في الحقيقة لا يكون سعر الصرف المحدد ثابتا بصفة دائمة بحيث أن السلطات النقدية تثبت العملة وتغير قيمة تعادلها عند الحاجة، كما يجب على بنك الجزائر (سلطة نقدية) الالتزام بالدفاع على قيمة تعادل العملة في حالة تعرضها لصددمات داخلية أو خارجية عن طريق التدخل في سوق الصرف

¹ باسم الحمودي، محمد ناصر أبو عاقولة، المالية الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013، ص: 37.

² بدرابي شهبيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية- دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)، أطروحة دكتوراه تخصص مالية، جامعة تلمسان، 2015، ص: 17.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

شراءً أو بيعاً للعملة المحلية أو عن طريق السياسة النقدية،¹ وأن تكون لديها احتياطات صرف كافية من أجل رد عمليات المضاربة ضد العملة، بحيث عندما ترفع من سعر الصرف فإنها تقوم بتخفيض عملتها وعندما تنقص من سعر صرفها فإنها تقوم بإعادة تقييم فما بين هذين النظامين يوجد درجات مختلفة من الإرتباط والتثبيت، فيما أن تكون شديدة التثبيت "Hard Pegs" أو يكون تثبيتها تقليدياً "Traditional Pegs"، ففي حالة الأنظمة شديدة التثبيت يكون من الصعب جدا تغيير نقطة التعادل -Parity- أو الخروج من النظام حتى ولو أمكن فإن ذلك سيكون مكلف جدا، أما أنظمة التثبيت التقليدية فإن العملة ترتبط بعملة أجنبية واحدة أو بسلة من العملات بحيث تكون تكلفة تغيير نقطة التعادل أو ترك النظام أقل من الأنظمة شديدة التثبيت.²

ويؤخذ على هذا النوع من سعر الصرف أن احتفاظ الدولة بسعر ثابت لفترة طويلة مع زيادة معدلات التضخم قد تؤدي إلى أن يكون سعر عملتها أعلى من السعر الفعلي (over-valued)، وعليه فإن الاحتفاظ بسعر أعلى للعملة من السعر الفعلي يؤدي إلى تزايد الاختلال في التوازن الخارجي، ولمعالجة الاختلال تلجأ الدولة إلى سياسة تخفيض سعر الصرف كما تلجأ لاستخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية أو الاقتراض من الخارج لسد الفجوة بين الصادرات والواردات. هذا ما تشير التجربة إلى أن الدول التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت بطريقة مطلقة أو نسبية مقارنة مع باقي الدول تكون عرضة لهزات اقتصادية وسياسية بالإضافة إلى الهزات التي تنتج عن التغيير في شروط التبادل التجاري على غرار أزمة المكسيك عام 1994، كذلك أزمة تايلندا، إندونيسيا وكوريا الجنوبية في عام 1997، روسيا والبرازيل في عام 1998، الأرجنتين وتركيا في عام 2000.³

ومن أهم الصور والحالات التي يكون عليها نظام سعر الصرف الثابت ما يلي:

✓ الأنظمة بدون عملة رسمية خاصة أو بغير عملة قانونية: في ظل هذا الترتيب يتم ربط أو ترتيب العملة المحلية مقابل عملة بلد آخر (الدولة الرسمية)، أو أن تكون الدولة عضوا في اتحاد نقدي أو اتحاد عملة يشترك أعضاؤه في عملة موحدة وقد تبنت العديد من الدول هذا الترتيب لما له من مميزات وخصائص أهمها تحقيق إستقرار سعر الصرف بين الدولة و أكبر شركائها في التجارة الدولية، ولكن اعتماد هذا النوع له كذلك جوانب عكسية أهمها تخلي السلطات النقدية عن كل حق في التحكم في السياسة النقدية.⁴

¹ برياطي حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

² بدرأوي شهبيناز، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

³ بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، -دراسة حالة الدينار لجزائري-، أطروحة دكتوراه تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2014، ص: 132.

⁴ برياطي حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

✓ صندوق الإصدار أو مجالس العملة : يرجع تحديد سعر صرف العملة الوطنية إلى لجنة قانونية، وهذا يعني أن تثبيت سعر الصرف ليس بفعل النظام فقط وإنما بقوة القانون، وتكون العملة المصدرة مغطاة بالكامل بعملة أجنبية أو بالذهب، ويتم الاعتماد على الاحتياطي من النقد الأجنبي في التأثير على كمية النقود، حيث أن أي زيادة في الاحتياطات تؤدي إلى توسع نقدي مقابل تلك الاحتياطات، وأي فقد الاحتياطات يؤدي إلى انكماش نقدي وبالتالي ارتفاع في أسعار الفائدة ثم انكماش اقتصادي.¹ بالإضافة إلى التزام المجلس بدرجة صلابه مرتفعة لأن مصداقيته مرتبطة بحجم احتياطات كاف من العملة الأجنبية لتغطية ما لا يقل عن 100% من عرض النقود، مما يترتب عليه إلغاء وظائف البنك المركزي التقليدية كالرقابة النقدية وغيرها وبالتالي ترك مساحة محدودة للسياسة النقدية. كما أثبتت التجارب السابقة لمجالس العملة بأن قيام هذا النظام يتطلب وجود نظام بنكي قوي وسياسات ميزانية صارمة ودقيقة بموجبه لا يمكن للبنوك المركزية تقديم قروض لجهاز الحكومة، ولذلك فإن هذا النظام يوفر مصداقية كاملة في السياسة الاقتصادية لأن التكلفة السياسية المرتبطة بكل تغيير في سعر الصرف تكون باهظة هذا ما يؤدي إلى تحقيق نتائج هامة في مكافحة التضخم.²

✓ الأنظمة التقليدية الثابتة (سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة أو بسلة من العملات) : وهي أنظمة ذات صلابه نسبية نتيجة عدم تلاؤم أسعار الصرف، حيث أن الدولة تقوم بتثبيت عملتها المحلية عند سعر صرف ثابت لعملة أجنبية أو لسلة من العملات. كما أن هناك التزام مشدد للحفاظ على نقطة التعادل فسعر الصرف يمكن أن يتذبذب داخل مجال ضيق جدا ($\pm 1\%$) هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاحتياطات لا تغطي بالكامل المسؤوليات النقدية المحلية وذلك لترك بعض الإمكانيه الضعيفة لاستخدام السياسة النقدية.

أما عن مزايا وعيوب نظام سعر الصرف الثابت، فيمكن إيجازها في ما يلي:

1. مزايا نظام سعر الصرف الثابت.

إن هناك مجموعة من المزايا والفوائد التي يتحلى بها نظام سعر الصرف الثابت، يمكن إجمالها في

الآتي:³

- ✓ نظام سعر الصرف الثابت يعطي نوع من الثقة في العملة الوطنية وقدر من الإستقرار الذي يجعل التجارة الخارجية تعيش انتعاش كبير؛
- ✓ يساعد الحكومة على بناء سياسة اقتصادية داخلية صارمة ومستقرة للبلد؛

¹ قليل زينب، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

² بدرأوي شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

³ بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

- ✓ يسمح نظام الصرف الثابت بالعمل العادي للمبادلات الخارجية، حيث يوفر للمصدرين والموردين إمكانية عقد اتفاقيات تجارية مستقبلية إما على المدى المتوسط أو الطويل؛
 - ✓ يساهم بالتقليل من المضاربة بسبب مساهمته في التقليل من هوامش تقلبات أسعار الصرف، وبالتالي نقص إمكانية الحصول على الأرباح؛
 - ✓ تعتبر طريقة أحسن بالنسبة للسلطة الاقتصادية من أجل التحكم الجيد في وضعية المؤشرات الاقتصادية (الأسعار، عجز الميزانية، ... الخ).
2. عيوب نظام سعر الصرف الثابت.

هناك مجموعة من العيوب تشوب استخدام نظام سعر الصرف الثابت، من أهمها ما يلي:¹

- ✓ مهما كان ثبات سعر الصرف فإنه يقلل من استقلالية السياسة النقدية باعتبار أن الأولوية معطاة للاستقرار الخارجي على حساب الإستقرار الداخلي؛
- ✓ يجب على البنك المركزي في ظل هذا النظام الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات الصعبة من أجل الحفاظ على إستقرار سعر العملة الوطنية، وهذا قد لا يعكس الواقع الاقتصادي وبالتالي تكون الدولة المتبعة لنظام الصرف الثابت معرضة لأزمات نقدية؛
- ✓ تعتبر أنظمة الربط الثابت سياسات فعالة ولكنها لا تأتي بدون مقابل وذلك لارتكازها على مجموعة من القيود الصارمة تستدعي المراعاة، ومن بينها تقييد استقلالية السلطة النقدية في أداء عملها على أكمل وجه؛
- ✓ يجب على الدولة توفير آلية صارمة لحماية العملة الوطنية من مخاطر الصرف، لأن سعر صرف العملة المحلية لا يعتبر مؤشرا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني.

ثانياً: نظام سعر الصرف الوسيط: Intermediate Exchange Rate Regime

وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا بحدود معينة في كلا الاتجاهين وبالتالي فإن هذه الأنظمة لأسعار الصرف تتوسط نظام سعر الصرف الثابت وسعر الصرف الحر أو المرن، فهي لا تمتاز بالجمود كما في أنظمة سعر الصرف الثابتة وأيضاً لا يسمح لسعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير مما يؤدي إلى عدم إستقرار حجم التجارة الوطنية.²

إذا هي عبارة عن مزيج بين نظامين (النظام الثابت والنظام المرن) فهي تأخذ الإستقرار من الأنظمة الثابتة واستقلالية السياسة النقدية من الأنظمة المرنة، أي أن البنك المركزي يمكنه التدخل لتحديد

¹ بدراوي شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

² قليل زينب، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

تحركات أسعار الصرف بشكل مسبق وذلك للحد من تقلبات هذه الأسعار. ومن مؤيدي هذا النظام الاقتصادي **Krugman 1992** ، **Reinhart 1998** و **Williamson 2000** ، بحيث يرون بأن نظام الصرف الوسيط يعتبر أحسن من نظام الصرف الثابت أو نظام الصرف المرن وذلك لأنها بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصا معتبرة لاقتصاد البلد من أجل مواجهة الصدمات الخارجية والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة.¹

وتحتوي أنظمة الصرف الوسيطة على درجات مختلفة من المرونة في سعر الصرف، وهي ليست ثابتة عند سعر معين للصرف، ولكن البنك المركزي يمكنه التدخل لتحديد تحركات أسعار الصرف بشكل مسبق وذلك للحد من تقلبات أسعار الصرف، ومن تلك الأنظمة نجد:

✓ **نظام التثبيت الزاحف:** وهو ذلك النظام الذي يجب على الدولة التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها أن تنتهز فرصة المرونة التي يحققها هذا النظام وتغير قيم التعادل في سعر الصرف دون انتظار الضغوط التي تجبر الدولة على تغيير غير محتمل، فهذا النظام يتمثل في تبني أسعار ثابتة ولكن مع توسيع الحدود التي يمكن أن تنقلب فيها أسعار الصرف وتسمح هذه الأنظمة للدول التي تعاني من عدم التوازن بالإعلان عن تغييرات صغيرة في أسعار صرفها كل فترة إلى أن يتحقق التوازن.²

✓ **نظام الربط الثابت مع النطاق الأفقي:** يعتبر هذا النظام من أنظمة الصرف الوسيطة، وهو يشبه نظام الربط المتحرك على أساس أن في كلا النظامين يتم تحديد مستوى لسعر الصرف مع إمكانية تعديل قيمة تعادله، ولكن في هذا النظام يترك نطاق واسع للتغير أكثر من الرابط المتحرك التي تكون فيه التعديلات صغيرة، فتسمح الدولة لسعر الصرف طالما لم يتجاوز الهامش المحدد، مثلما حدث في نظام بريتون وودز سنة 1971 أين سمح للعمالات بالتقلب في حدود 2.25% فوق أو تحت سعر التبادل بدلا من 1%.³

ويتيح هذا النظام قدرا محدودا من الصلاحية في تنفيذ السياسة النقدية تبعا لمدى اتساع نطاق التقلب، بحيث تحتفظ البنوك المركزية في ظل هذا النظام ببعض الهامش للتدخل في سوق الصرف إذ لزم الأمر وإن كان ذلك في حدود هامش ضيقة، إلا أنه قابل للتعديل في حالة عدم التوازن أو في حالة وجود ضغوط لا يمكن تحملها حسب مجال ونطاق التقلب المحدد، كما تعرض هذا النظام بشدة إلى أزمات متلاحقة وأصبح أقل جاذبية على المستوى الدولي منذ عام 2001.⁴

¹ بدرأوي شهبيناز، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

² جبوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

³ برياطي حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

⁴ جبوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

✓ نظام الربط بسلة من العملات: إن أهم ما يميز هذا النظام مراعاته للآثار المباشرة لتقلبات أسعار الصرف في البلد من أجل مواجهة عملات شركائه التجاريين الثنائيين في التجارة والأثر غير المباشر لتحركات العملات في البلدان الأخرى على قدرته التنافسية في الأسواق، بالإضافة إلى أنه يقلص إلى حد ما من تقلبات أسعار الصرف. ففي هذا النظام يتم ربط العملة المحلية بسلة من العملات وليس بعملة أجنبية واحدة، بحيث يعمل على قيام السلطات بتحديد سعر الصرف من خلال معالجة ومزج التوازنات بين مختلف العملات التي تكون غير ظاهرة.¹

✓ نظام المجال الزاحف: كذلك نظام المجال الزاحف يسمح للسياسات النقدية أو الصرف بأن تتم فيها التسوية لحماية الاقتصاد من آثار الصدمات المرتبطة بالانفتاح المالي، بحيث أثبتت بعض التجارب بأن هذا النظام يوفر مرونة أكبر من الثبات في سعر الصرف وهذا ما يضمن إستقرار معتدل في سعر الصرف واستقلالية معتدلة في السياسة النقدية وبالتالي السماح للسلطات النقدية من التدخل للقضاء على جزء من التقلبات، أما الجزء الأخر فيترك إلى تقدير وحنكة الأسواق.²

وقد أكدت الدراسات التجريبية أن هذا النظام يعمل على استقرار سعر الصرف، فقد أشار كل من **Ogawa و Ito** عام 2000 من خلال دراسة كانت تبحث في الآثار المحدثة لأزمات سعر الصرف التي عرفتتها اقتصاديات جنوب شرق آسيا، والتي كانت تنبع من الربط الوحيد بعملة الدولار الأمريكي والذي عرفته هذه الاقتصاديات، مما يؤكد أمثلية أنظمة المجال الزاحف في هذه الدولة.³

✓ النظام المرن المدار: تسمح هذه الأنظمة بتقلب سعر الصرف حسب العرض والطلب على العملة، أي أنها تقوم على عدم التزام السلطات على تأكيد القيمة الخارجية للعملة ولكنها تتدخل عند الحاجة من أجل منع التقلبات الشديدة وتحفيز النمو، وهذا يتم دون إعلان مسبق عن مسار معدل الصرف ودون آلية معينة.

توجد بعض الدراسات التي صنفت النظام المرن المدار ضمن مجموعة الأنظمة المرنة مثل دراسة **Ghoch and A1 2002** ، أما دراسة **Goldstein 2002** ففي نظره فإن هذا النظام يعتبر من الحلول الخاصة الأكثر ملائمة والأكثر مردودية اقتصادية بالنسبة للاقتصاديات المندمجة في الأسواق المالية الدولية.⁴

أما عن مزايا وعيوب نظام سعر الصرف الوسيط، فيمكن إيجازها في ما يلي:

¹ بدرابي شهبيناز، مرجع سبق ذكره ، ص: 23.

² نفس المرجع ، ص: 24.

³ بنين بغداد، مرجع سبق ذكره ، ص: 96.

⁴ بدرابي شهبيناز، مرجع سبق ذكره ، ص: 24-25.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

1. مزايا نظام سعر الصرف الوسيط.

لنظام سعر الصرف الوسيط عدة مميزات، من أهمها ما يلي:¹

- ✓ تقليص وتخفيض التغيرات والتقلبات الكبيرة في سعر الصرف، التي تكون لها تأثير سلبي على التجارة الخارجية والعقود المالية الخارجية؛
 - ✓ يسمح بالسيطرة والتحكم في مختلف المؤشرات الاقتصادية الأساسية (التحكم في معدل التضخم، التسيير الحسن للمعروض النقدي المحلي) وذلك من خلال العمل على تحقيق تقارب مع المؤشرات الاقتصادية (أسعار، عجز ميزانية، معدل تضخم) للدول المرجعية (الدولة أو الدول التي تربط العملة المحلية مع عملاتها)؛
 - ✓ تسمح أنظمة الصرف الوسيطة لسعر الصرف الثابت بتعديل التغيرات المؤقتة في الأسعار النسبية والمحافظة على درجة من الاستقلال النقدي، كما تساهم أنظمة الصرف الوسيطة في تقليص التقلبات في سعر الصرف الإسمي، بحيث يلعب دور مهم في استهداف الأسعار الداخلية بالمقارنة مع أنظمة الصرف المرنة.²
- ### 2. عيوب أنظمة الصرف الوسيطة

هناك مجموعة من العيوب تشوب استخدام نظام سعر الصرف الوسيط، من أهمها ما يلي:³

- ✓ إذا كان البنك المركزي يتدخل لإبقاء سعر الصرف قريبا جدا من معدل الصرف الحقيقي أو العمل على جعله يرتفع وينخفض في حدود مجالات محددة، وبالتالي يصبح نظام الصرف المطبق هو نظام صرف ثابت، أي أن سعر الصرف يصبح لا يلعب دوره المنتظم وفق هذا النظام في تحقيق التوازن في الأسعار النسبية أو تحقيق الاستقرار النقدي.
- ✓ من أجل جعل سعر الصرف قريب من المعدل المحوري أو معدل الصرف الحقيقي العاكس لواقع الاقتصاد الوطني يؤدي إلى إلزام السلطات النقدية على توفير كمية معتبرة من النقد الأجنبي، مثل ما هو جاري في نظام الصرف الثابت.

¹ برياطي حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

² بدرأوي شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

³ بنين بغداد، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

ثالثاً: نظام سعر الصرف المرن: Exchange Rate Regime

إن نظام سعر الصرف المرن يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقاً لقوى الطلب والعرض كأية سلعة أخرى، وعليه لا تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو بمعيار دولي كالذهب، وتتراوح أنظمة الصرف المرنة بين سعر الصرف المرن الحر وسعر الصرف المرن المدار **Managed**.¹

ومن مؤيدي هذا النظام الاقتصادي " فريدمان **Friedman** "، فهو يعتقد بأن النظام المرن يتفوق على النظام الثابت، فهذا النظام يترك فيه لأسعار الصرف بين العملات حرية التغير من يوم لآخر بما يتفق مع قوى السوق أو ما يسمى العرض والطلب. وهذا النوع من أسعار الصرف هو على النقيض تماماً من أسعار الصرف الثابتة، ويقتصر تدخل السلطات في حالة أسعار الصرف الحرة على التأثير على سرعة التغير في سعر الصرف فقط وليس الحد من ذلك التغير.²

يتبع هذا النظام الدول الصناعية الكبرى كما يظهر في بعض الاقتصاديات التي تتميز بالانغلاق في مجال التجارة الدولية مع وجود تكامل مالي كلي مع الأسواق المالية العالمية، مع تنوع الإنتاج والتجارة إضافة إلى عمق وتوسع القطاع المالي.³

أيضاً يبين بعض الاقتصاديين في مقدمتهم **Fischer (2001)**، أنه عندما يكون الاقتصاد منفتحاً على العالم الخارجي فإن نظام سعر الصرف الأمثل الذي يجب أن يتبنى هو النظام المرن، حيث كلما كان الانفتاح هاماً كان الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات وأن استقرار هذه الصدمات يسند إلى سعر الصرف الذي يجب في ظل هذه الشروط أن يكون مرناً لتسهيل عملية التصحيح. إن السياسة النقدية المرتبطة بالنظام العائم تمثل أداة قوية وفعالة في عمليات التسوية، حيث بفضل النظام العائم تكتسب الكتلة النقدية الحرية إتجاه ميزان المدفوعات والذي يقود إلى نتائج هامة وإن هذه الفعالية تكون أكثر دعماً في حالة الحركة التامة لرؤوس الأموال، مما يتيح مجالاً للحد من آثار الصدمات غير المتناظرة على الاقتصاد المحلي من جهة وإلى التوفيق بين التوازن الداخلي والخارجي من جهة ثانية، هذا وتتيح مجالاً محدوداً للمضاربة على قيمة العملة وعدم إمكانية المراهنه على إنهيار نظام سعر الصرف.⁴

ويتخذ نظام سعر الصرف العائم أو المرن شكلين رئيسيين، هما:

✓ **النظام المرن الحر:** يعرف أيضاً بالتعويم المستقل، بحيث يتحدد فيه سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية بقوى العرض والطلب ويكون تدخل البنك المركزي نادراً، جداً وذلك بهدف

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 91، 92.

² باسم الحمودي، محمد ناصر أبو عاقولة، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

³ ترقو محمد، إمكانية تحرير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في ظل اختيار نظام الصرف الأمثل في الجزائر - دراسة قياسية - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2016، ص: 80.

⁴ جبوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

الحد من التقلبات الزائدة عن الحاجة دون تحديد نسبة معينة، كما أنه وفقا لهذا النظام فإن السياسة النقدية تعمل دون اعتبار لتحركات أسعار الصرف. غير أن معارضي نظام التعويم الحر يذهبون إلى القول بأن ميكانيزم السوق لا يضمن بشكل دائم تحديد سعر الصرف المناسب للعملة، فسعر الصرف الذي يحقق التوازن في سوق الصرف الأجنبي في أية لحظة معينة قد لا يكون هو نفس السعر الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن في الأجل المتوسط. فإذا كان الأصل في تطبيق نظام سعر الصرف المرن هو ترك تغير سعر الصرف لقوى السوق دون تدخل من جانب السلطات النقدية والمالية، فإن الواقع العملي يثبت عكس ذلك فمن غير المعقول أن تترك الدولة مصير إستقرارها الاقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض والطلب.¹

✓ النظام المرن المدار: يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف، وفي نفس الوقت تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا وشراء للعملات الأجنبية من أجل تفادي التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها وتحقيق صالح وطني على حساب البلد الآخر،² وكذلك بقصد تحقيق أهداف معينة، كالحد من التقلبات والحصول على ظروف عادية، أو لتمنع سعر صرف عملتها من التحرك بالزيادة والنقصان لدرجة غير مرغوب فيها. يطبق هذا النظام عندما تحدث تغيرات في العرض والطلب على العملة الأجنبية.³

أما عن مزايا وعيوب نظام سعر الصرف المرن، فيمكن إيجازها في ما يلي:

1. مزايا نظام سعر الصرف المرن.

إن المنافع المتحققة من نظام الصرف المرن جعلت منه نظاما مرغوبا، خاصة بعد تبني حوالي 26 دولة في سنة 2006 لهذا النظام، ومن أهم مزاياه ما يلي:⁴

✓ الاستئصال الذاتي (الأوتوماتيكي) للاختلال في ميزان المدفوعات دون الحاجة إلى التدخل في ذلك، إذ أن التوازن يعود إلى ميزان المدفوعات بواسطة التحرك في سعر الصرف، أي عن طريق آلية السوق؛

✓ تقليل الحاجة إلى الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية ونظريا يمكن القول إنه لا حاجة نهائيا إليها، وبذلك يمكن إستخدام هذه الاحتياطات بفاعلية في ميادين أخرى؛

¹ بدرأوي شهبيناز، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

² بلحشرش عائشة، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

³ بنين بغداد، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

⁴ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

- ✓ يكون الإستقرار الداخلي أفضل هدف يمكن مواصلته، فالدولة عليها أن تنظر إلى الإستقرارية الداخلية للأسعار والإنتاج والتوظيف وترك سعر الصرف يتغير كما يشاء ليحقق التوازن الخارجي ومثل هذه السياسة تزيل التداخل بين الإستقرار الداخلي والخارجي؛
 - ✓ يأخذ سعر الصرف دور مستوعب الصدمات إذا كان مرنا فهو يدفع اجتياح القوى التضخمية أو الانكماشية عن الاقتصاد، بينما النظام الثابت سينقل تلك الصدمات إلى الاقتصاد الداخلي، أي أن سعر الصرف العائم سيعمل على عزل الاقتصادات وحمايتها من الصدمات الخارجية المختلفة.
2. عيوب نظام سعر الصرف المرن.

هناك مجموعة من العيوب تشوب استخدام نظام سعر الصرف المرن، من أهمها ما يلي:

- ✓ أن تغيرات أسعار الصرف في ظل التعويم تؤثر بشكل كبير على الأسعار المحلية والدولية، حيث أن التقلبات الحادة اليومية في أسعار الصرف تنعكس بشكل مباشر على أسعار السلع المحلية وبالتالي تؤثر عكسيا على نشاط التصدير، كما يؤدي تعويم العملة المحلية إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل بقية العملات مما يؤدي إلى عرقلة حركة الصادرات وبالتالي زيادة الواردات مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، كما يتسبب في اتجاه رؤوس الأموال المحلية نحو الاستثمار الخارجي لأنه أصبح بالإمكان مبادلة وحدة العملة المحلية بوحدة أكثر من العملة الأجنبية مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات؛¹
- ✓ يعتقد أن الصرف المتقلب يؤثر على الاستثمار الطويل الأجل ويمكن الرد على هذا، بأن المستثمرين لا يمكن أن يثبط استثماراتهم الصرف المرن، لأنهم حتى في ظل الصرف الثابت ليسوا متأكدين لعشر سنوات في الأكثر من ثبات السعر وبقائه على حالة دون تخفيض للعملات أو إعادة تقييم لها ولذلك فإن سعر الصرف المرن، لا يمكن أن يرفض على أرضية الاستثمار طويل الأجل.²
- ✓ كما أن معارضي نظام التعويم الحر يشيرون إلى أن ميكانيزم السوق لا يتضمن بشكل دائم تحديد سعر الصرف المناسب للعملة والذي يحقق التوازن في المدى المتوسط، ومن ثم يكون مضللا للمتعاملين مع الخارج خاصة بالنسبة للعقود الآجلة وما يكتنفها من مخاطر تقلبات سعر الصرف. فسر الصرف الذي يحقق التوازن في سوق الصرف في أية لحظة معينة، قد لا يكون هو نفس السعر الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن في الأجل المتوسط. فإذا كان الأمر كذلك فإن ميكانيزم الأسعار سوف يعطي دلالات خاطئة للراغبين في الاستثمار الآني من أجل

¹ دوجي سلى، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

الحصول على عائد في المستقبل، وهذه الدلالات الخاطئة سوف تؤدي إلى إتخاذ قرارات غير سليمة وذلك فيما يتعلق بعملية تخصيص الموارد؛¹

✓ تأثر أسعار الصرف بالعامل النفسي، بحيث إنها حساسة للإشاعات من خلال التنبؤات التي تؤثر في درجة الثقة الممنوحة للعملة الوطنية على مستوى سوق الصرف.²

المطلب الثالث: أهم الفروق بين أنظمة سعر الصرف.

كملخص حول مختلف أشكال وصور أنظمة سعر الصرف سواء الثابتة أو الوسيطة أو المرنة، التي تم التطرق إليها في النقطة السابقة، سيتم عرض وصف عام لأنظمة سعر الصرف. من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01.02) : وصف عام لأنظمة سعر الصرف .

الملاحظات	الوصف	النظام
رغم إمكانية تطبيقه من الناحية النظرية إلا أنه عمليا من النادر استمراره لفترة طويلة، حيث يرغب البنك المركزي كالعادة في التدخل بدرجة محدودة	حرية كاملة لقوى السوق	التعويم الحر Free Float
شائع الوجود، إلا أن المشكلة هي أن البنك المركزي لا يعرف ما إذا كانت حركة سعر الصرف هي تقلب قصير الأجل أم علامة على وجود اتجاه أساسي.	يتدخل البنك المركزي ولكن عادة للحد من التقلبات فقط.	التعويم المدار Managed Float
موجود بصورة أكثر شيوعا ولكن مستمر فقط في حالة اتفاق السوق مع رؤية البنك المركزي لتعديل مسار المعدل، ويمكن إن تكون الإصلاحات وفقا لصيغة ما، مثال: للتأثير على الربط بسلة من العملات أو العكس إختلاف معدلات التضخم مع الدول المتنافسة، وعادة ما يتم نشر صيغة أو قواعد التعديل الأخرى.	يتدخل البنك المركزي في تحقيق تعديل خاضع للسيطرة في سعر الصرف، وعادة ما يكون ذلك بصورة مستمرة.	الربط مع الزحف Crawling Peg
مثل نظام النقد الأوروبي الذي يعمل في ظل هامش يتراوح ما بين حدي 10.5% و 15%، فإذا ما اقترب المعدل أو وصل للحد فان البنك المركزي	يسمح له بالتقلب في حدود هذا الهامش، ولكن يتدخل البنك المركزي لمنع المعدل من تعدي هذا	ثابت مع هامش أو منطقة مستهدفة Fixed with

¹ جبوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

² بنين بغداد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 91، 92.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

يواجه اختيارات أو تحديات كما هم الحال في نظام الصرف الثابت.	الهامش.	margin or target zone
نظام "بريتون وودز" حيث كان الحد الأقصى لهامش التقلب 1% على أي من جانبي النسبة المعلنة مقابل الدولار، وقد شاع استخدام هذا النظام في الفترة 1945-1972.	ثابت (ويتدخل البنك المركزي إذا لزم ذلك) لفترات ممتدة، وان كان في حدود هوامش ضيقة إلا انه قابل للتعديل في حالة عدم التوازن او في حالة وجود ضغوط لا يمكن تحملها.	ثابت ولكن قابل للتعديل Fixed but adjustable
يقصد الثبات الدائم " Indefinite Fixity " ولكن لا يمكن ضمانه، فقد يكون الإصلاح ضروريا حتى وأن يتم صراحة الاعتراف بإمكانية قياسه، خلافا لذلك يحصل التدخل نادرا هذه الأيام ولكن قد يظهر كمقدمة الاتحاد النقدي الأوروبي، بعض الأمثلة التاريخية لإجراء الثبات إذا ما كانت هناك تعبئة منخفضة أو قيود على رأس المال. مثال: الجنيه البريطاني والجنيه الايرلندي حتى 1979.	يعد نسخة أكثر صرامة واشد من نظام ثابت ولكن قابل للتعديل	ثابت من قبل البنك المركزي Fixed by central bank
نظام إلي وصارم يضمن تحول النقود الأساسية عند معدل ثابت ومن ثم بالمراجعة أو الموازنة " Arbitrage " يضمن سعر قريب من معدل السوق، إلا أن الضغط على مكان آخر داخل الاقتصاد (مثلا: على البنوك، الأنشطة أو الأسعار) قد يزيد الضغوط السياسية لتغيير المعدل أو للتنازل عن نظام مجلس النقد.	النقود الأساسية = العملة + ميزانية البنوك لدى البنك المركزي، ولا بد من تغطيتها بالكامل بالعملة الأجنبية (الذهب) عند معدل ثابت.	ثابت بمجلس النقد 'معياري الذهب' Fixed by currency board or gold standard
وهنا يظهر تساؤل حول ما إذا كانت الدولة تابعة بالكامل لدولة أخرى في تحديد السياسة النقدية ونيل الرسوم أو يسمح لها بحصة.	التنازل عن العملة المستقلة وإتباع عملة أخرى	عملة موحدة Unified currency

المصدر: بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية- دراسة حالة صرف الدينار الجزائري-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص: 43.

من خلال ما سبق يتضح أن نظام سعر الصرف الوسيط يمكن اعتباره مزيجا من نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن، وعليه سيتم التركيز على الفروق الموجود بين النظامين الرئيسيين (ثابت، مرن)، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

جدول رقم (01.03): المقارنة بين نظامي سعر الصرف الثابت والمرن.

التعيين	نظام الصرف الثابت	نظام الصرف المرن
الأسس	<ul style="list-style-type: none"> - يكون البنك المركزي مستعداً لتوفير النقد الأجنبي - يتدخل البنك المركزي من حين لآخر في سوق النقد الأجنبي للإبقاء على سعر الصرف داخل الحدود المعلنة سلقاً 	<ul style="list-style-type: none"> - لا يلتزم البنك المركزي بتوفير نقد أجنبي - قد يتدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي لتسهيل العمليات أو في حالة التقلبات الكبيرة
المزايا	<ul style="list-style-type: none"> - إنخفاض تقلبات أسعار الصرف - توفير ركيزة للأسعار الاسمية، وبالتالي تخفيف التوقعات التضخمية. - دعم سياسات حكيمة لتعزيز استمرارية الربط - تعزيز الموثوقية 	<ul style="list-style-type: none"> - يعزل النظام النقدي المحلي عن الصدمات الخارجية - يسمح باستقلالي السياسة النقدية وإمكانية قرض آخر المطاف - يوفر مرونة أكبر للسياسات، في مواجهة الصدمات - يتيح مجالاً محدوداً للهجمات المضاربة - تشجيع تغطية مخاطر الصرف
السلبات	<ul style="list-style-type: none"> - تسهيل الهجمات المضاربة - عدم القدرة على تهدئة التقلبات القصيرة المدى في أسعار الفائدة - يشجع المخاطرة غير المغطاة والخطر المعنوي - تضارب بين التثبيت الاقتصادي والقدرة التنافسية - الحاجة إلى الاحتفاظ باحتياطات ملائمة من النقد الأجنبي 	<ul style="list-style-type: none"> - خطر التقلب الكبير لسعر الصرف - فقدان الركيزة (أداة التثبيت الاسمية) - تزايد الحاجة إلى خبرة السلطات النقدية لتطبيق ركيزة اسمية بديلة وإطار نقدي ملائم.

المصدر: أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

المبحث الثالث: المقاربات الاقتصادية لسعر الصرف

رغم الاجتهادات المتواصلة من طرف الباحثين في موضوع سعر الصرف، ومحاولاتهم لبناء تفسير اقتصادي موحد له، سواء من جانب تقديم نظريات اقتصادية مفسرة لسعر الصرف أو إيجاد نماذج رياضية احصائية تبين العلاقات السببية الارتباطية بين سعر الصرف ومختلف الظواهر الاقتصادية الأخرى، غير أن ذلك يبقى رهين الظروف الاقتصادية السائدة في محيط كل دولة.

بناءً على ذلك سيتم خلال هذا المبحث التطرق إلى؛ النظريات المفسرة لسعر الصرف وعلاقة سعر الصرف بالسياسات الاقتصادية.

المطلب الأول: النظريات الاقتصادية المفسرة لسعر الصرف.

تعددت النظريات الاقتصادية التي تفسر اختلافات أسعار الصرف بين الدول ولكل منها فرضيات ومتطلبات تختلف عن الأخرى، ومن أهمها ما يلي:

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية.

ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل عن كيفية تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها ما أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة في أسعار الصرف.¹

وتتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي.²

وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل **Gustav Cassel**، حيث حاول أن يبحث على أسس جديدة لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى بخلاف قاعدة الذهب، وتوصل إلى " نظرية تعادل القوة الشرائية " والتي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقاً لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل.³

¹ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص: 129 .

² شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 167

³ شعيب بنونة وخطاط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر "دراسة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص: 124 .

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

خلاصة هذه النظرية إن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية خارجه، وبالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الداخلية، وقد بين Gustav Cassel في تفسيره أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحبة للتضخم.

ولنظرية تعادل القوة الشرائية صورتين، هما:

1. الصورة المطلقة.

تعتبر هذه الصيغة إمتداد لقانون السعر الوحيد، والذي يستلزم أن وحدة نقدية بعد تحويلها تبادل بنفس سلة السلع في الدولة المحلية والأجنبية، إضافة إلى ذلك تفترض أن السوق تامة وغياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع، إلى جانب الانتقال التام للمعلومات، وتوافر سوق دولية في ظل المنافسة، فضلا عن تجانس السلع في كل البلدان. كما تبين أن سعر الصرف التوازني بعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر.¹

تشير النظرية في صورتها المطلقة أن، سعر صرف أي عملة مقوم بوحدة من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملتين كل في بلدها، ويتحدد سعر الصرف بحساب النسبة بين مؤشرات الأسعار في كل بلد ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين، فرضا أن:²

✓ رمز سعر الصرف هو £

✓ مؤشر الأسعار المحلية P

✓ مؤشر الأسعار الأجنبية P*

في هذه الحالة يكون التعبير عن الصورة المطلقة للنظرية بالمعادلة التالية :

$$£ = P/P^* \dots\dots\dots(1)$$

وهذه المعادلة تشير إلى نتيجة وهي: " توجد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان " وهذا يعني أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلة تكون كالآتي:³

$$P = £ . P^* \dots\dots\dots(2)$$

¹ بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2013، ص: 22.

² دوحى سلى، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

³ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 129، 130.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

فإذا افترضنا أن وحدة من سلعة ما تباع في الجزائر بـ $100 DA$ و تباع في أمريكا بـ 10 دولار أمريكي، وأن سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري هو $0.0137 \$/DA$ ، فإن سعر الوحدة في الجزائر يساوي سعرها في أمريكا إذا حولنا الدينار الجزائري إلى الدولار باستخدام سعر الصرف المذكور سابقاً، أي:

$$1.37 \$ = 0.0137 * 10 DA$$

2. الصورة النسبية.

على عكس الصيغة المطلقة، فإن الصيغة النسبية تبنى على أساس فرضية الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل. لقد اهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على الغاء فوارق التضخم في البلدين او بمعني اخر، يحقق توازن سعر الصرف عندما يساوي معدل التغيير في سعر الصرف مع التغيير في النسبة بين الأسعار.¹

تشير نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر الصرف التوازن من لحظة إلى أخرى، حيث أن سعر التوازن يحدث عندما يتساوى معدل التغيير في سعر الصرف مع معدل التغيير في النسبة بين الأسعار، وفي حالة اختلاف معدلات التضخم المحلي فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات.²

والدولة التي تصادف معدل تضخم مرتفع نسبياً سوف تفقد من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها، فإنخفاض القوة الشرائية في الداخل يؤدي إلى تقليص حجم الصادرات وتشجيع الواردات والذي يؤدي بدوره إلى زيادة المعروض من العملة التي انخفضت قوتها الشرائية وإلى نقص الطلب عليها في سوق الصرف الخارجي، وبالتالي إنخفاض القيمة الخارجية للعملة في حين الدولة الثانية التي يكون فيها معدل التضخم منخفض نسبياً مقارنة بالدولة الأولى فإن السلع والخدمات التي تنتجها ستكون رخيصة وهذا ما يزيد من حجم صادراتها وفي المقابل ينخفض حجم الواردات نظراً لارتفاع قيمة السلع الأجنبية بالمقارنة بسعرها محلياً وهذا ما يدفع إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، والذي ينتج عند رفع سعر العملة.³

بالإضافة إلى ذلك توضح البحوث التجريبية أن نظرية تعادل القوة الشرائية تعتبر أكثر كفاءة لتحديد سعر الصرف في الأجل الطويل منه في الأجل القصير، وتشير إلى رفض فرضية أن أسعار الصرف تتبع المسار العشوائي من خلال أن سعر صرف يتجه إلى مستواه التوازني، ذلك المستوى الذي تحدده

¹ بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 23، 24..

² مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

³ أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، ط 09، المملكة العربية السعودية، 2001، ص: 116.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

نظرية تعادل القوة الشرائية ولكن تبقى الانحرافات النسبية مستمرة، أما في المدى القصير، فأسعار الصرف هي أكثر تطاير من مستوى أسعار السلع والخدمات.¹

كما أن هذه النظرية في صورتها النسبية أن أي ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلية دون أن يصاحبه ارتفاع في مستوى الأسعار العالمي سيؤدي بالضرورة إلى تدهور سعر الصرف، وبالتالي تدهور القيمة الخارجية للعملة بنفس ارتفاع الأسعار. بالرغم من منطقية نظرية تعادل القوة الشرائية وقبولها من قبل العديد من الاقتصاديين على اعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية، إلى أن هذه النظرية لم تسلم من الانتقادات، خاصة منها ما يتعلق بأنه:

✓ يوجد العديد من السلع والخدمات تؤثر أسعارها على القوة الشرائية في البلد المعني ولا تؤثر في سعر الصرف كون هذه السلع والخدمات لا يتم تبادلها دولياً ولا تدخل في نطاق التجارة الخارجية؛²

✓ قد تؤدي الزيادة في الدخل القومي إلى الزيادة في السلع المستوردة دون أن تؤثر في الأسعار المحلية، حيث أن الزيادة في السلع المستوردة تزيد من الطلب على العملات الأجنبية دون أن تحدث أثر على القوة الشرائية الداخلية؛³

✓ تعجز النظرية عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير، ويعتبر حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أفضل مؤشر في الأجل القصير لبيان اتجاهات سعر الصرف كون بنود هذا الحساب يعبر بدقة على القدرة التنافسية للدولة، حيث إذا تحقق فائض في الحساب الجاري يؤدي إلى تحسين سعر العملة والعكس في حالة العجز؛⁴

✓ إن هذه النظرية تتعلق فقط بميزان العمليات الجارية وليس ميزان المدفوعات ككل.⁵

ورغم كل هذه الانتقادات إلا أن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تزال مرجع للكثير من الاقتصاديين، حيث حاولت تقديم تفسير لتحركات سعر الصرف في المدى الطويل خاصة في حالة اختلاف معدلات التضخم السائدة في الدول المختلفة بدرجة كبيرة، كما أوضحت النظرية العلاقة بين الأسعار في مختلف الدول وأسعار الصرف ما بين عملاتها في ظل نظام حرية الصرف.

¹ جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و نمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة الدكتوراه تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص: 14.

² دوحى سلمي، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

³ جبوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

⁴ مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 131، 132.

⁵ عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص: 189.

ثانياً: نظرية تعادل أسعار الفائدة.

تؤكد العديد من النظريات الاقتصادية أن سعر الصرف يتوقف بشكل كبير على المتغيرات المالية، أهمها أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى العرض والطلب على الأصول النقدية والمالية.

وتعبر نظرية تعادل أسعار الفائدة عن العلاقة الموجودة التي تصل بين السوق النقدي وسوق الصرف حيث أن مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العلاقة في تغييرات أسعار الصرف المنتظرة.¹

أي أنه على المستوى الكلي سوف تتوازن أسعار الفائدة الدولية مع التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف.

فالقاعدة العامة تقول: " تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول والعكس صحيح ".²

حسب هذه النظرية تؤثر أسعار الفائدة السائدة في دولتين بعد مدة معينة على سعر الصرف نقداً لعمليتي هاتين الدولتين، وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان سعر الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة السائد في البلد الآخر.

وحسب هذه النظرية أيضاً، لن يتمكن المستثمرين من الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج من تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلية عند توظيفهم لأموالهم في الدول ذات معدلات الفائدة أكبر من المعدل السائد في السوق المحلي، كون الفارق بين معدلات الفائدة في السوقين يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف العاجل والآجل.

ما يمكن استخلاصه هو أن نظرية تعادل أسعار الفائدة تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف، حيث أن هذه النظرية مبنية على تحركات الفوائد لتفسير أسعار العملات على المدى القصير إذ تتحرك أسعار العملات كاستجابة لأسعار الفوائد، على عكس نظرية تعادل القوة الشرائية التي لا تفسر تحركات أسعار العملات على المدى القصير وإنما أثرها على المدى الطويل.

¹ نورة عبد الرحمان اليوسف، تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 01، المجلد العشرون، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، يونيو 2004، ص: 7.

² جمال الدين لعويصات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص: 52.

ثالثاً: نظرية الأرصد.

يتحدد سعر صرف عملة دولة ما، في ضوء النتيجة النهائية لميزان المدفوعات وفقاً لحالة رصيد الميزان الكلي، فإذا حقق الميزان عجزاً بمعنى رصيماً سالباً (قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات) فهذا يعني زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية مما ينتج عنه انخفاض في قيمتها الخارجية، وعندما يحقق ميزان المدفوعات فائضاً أي رصيماً موجباً (زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات)، فهذا يدل على ارتفاع الطلب على العملة المحلية، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية.¹ وفي حالة ما إذا حقق رصيماً ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية.²

لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتأثر قيمة المارك الألماني رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وأيضاً ارتفاع مستوى الأسعار، وذلك نتيجة توازن الميزان التجاري لألمانيا وهو ما انعكس على رصيماً ميزان المدفوعات.

نستخلص من خلال هذه النظرية أن وضعية ميزان المدفوعات وما يتضمنه من عمليات دائنة ومدينة هي التي تحدد سعر صرف العملة المحلية، فميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسين وضعه يميل سعر صرف عملته نحو الارتفاع إتجاه العملات الأخرى، والعكس صحيح في حالة العجز.

نستنتج أيضاً من خلال هذه النظرية أنها أغفلت جانب وهو من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة لتحديد سعر الصرف.

رابعاً: نظرية كفاءة السوق.

قدم الاقتصادي الأمريكي **Eugene Francis Fama** مفهوم السوق الكفاءة في بداية السبعينات، فالسوق الكفاءة أو الفعالة هي تلك السوق التي تعكس فيها الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل فالسوق الكفاءة تتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية.³

¹ بن حمودة فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

² علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 3، الأردن، 2013، ص: 116.

³ دوجي سلسي، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

وحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى معلومات حالية كانت أو ماضية كإعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم، كما تفيد نظرية كفاءة السوق أن سعر الصرف الأجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف.

هناك جدل بين الاقتصاديين بخصوص كفاءة أسواق الصرف، وفي هذا الخصوص تم القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، ومن بين هذه الاختبارات: إختبار **Dufey** و **Giddy** على التوالي في (1975-1976) أظهرت كفاءة سوق الصرف، في حين نجد دراسات **Hunt** عام 1986 ودراسات **(Kearney, Macdonald)** كيرني وماكدونالد 1989 التي تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبياً، كما يعتقد الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.¹

خلاصة القول أن، نظرية كفاءة السوق تمكن من معرفة سوق الصرف الجاري في السوق المستقبلي دون تحمل عبئ وتكاليف المعاملات، كما توفر أيضاً المعلومات التي تقيد في عمليات الصرف الأجنبي وأيضاً ميزان المدفوعات للدولة المعنية التي يتحدد من خلاله إتجاه المتعاملين في سوق الصرف من خلال العرض والطلب على العملة المحلية.

خامساً: نظرية كمية النقود.

تعتبر زيادة كمية عرض النقود وتداولها في اقتصاد دولة ما مؤثراً في تحديد سعر صرف العملة من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية، وعليه ارتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظائرها من سلع وخدمات الدول الأخرى، الشيء الذي ينتج عنه تباين واضح من معدلات التبادل الدولي باعتبار أن الطلب عليها في الأسواق العالمية قد انخفض، وإقبال المقيمون على إقناء هذه السلع من الخارج وهذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية، وبالتالي تدهور سعر صرف العملة الوطنية أو المحلية، ويحدث العكس تماماً في حالة نقص كمية النقود وإنخفاض سرعة تداولها إذ تقل تكلفة الصادرات فيزداد الطلب عليها فتزيد القيمة الخارجية، إذن تغيرات الكتلة النقدية ذات تأثير على معدلات الصرف.²

لكن من الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية أن المبالغة في العرض النقدي يؤدي إلى التضخم المحلي وهو المتسبب الرئيسي في إحداث اختلال على مستوى ميزان المدفوعات.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 122، 123.

² درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير إختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011، ص: 43.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

سادسا: نظرية التعديل الزائد لسعر الصرف.

هذه النظرية قدمت من طرف "دور نبوش" سنة 1936، لتفسير عدم توازن سعر الصرف وكذلك التركيبة الحقيقية والمالية لتحديد سعر الصرف.

وحسب "دور نبوش" إن ردة الفعل فوق العادية حيال أزمة نقدية (على سبيل المثال ارتفاع شديد في كمية النقد قيد التداول)، يتضح من خلال كون مختلف الأسعار في إطار الاقتصاد، لا تصحح جميعها بنفس السرعة عقب اضطراب معين، فأسواق الصرف والأصول المالية تصحح بوتيرة أسرع من أسواق السلع، كما أن تغيرات سعر الصرف حسب "دور نبوش" تخضع لسعر الفائدة في المدى القصير ولتساوي القوى الشرائية في المدى الطويل.¹

سابعاً: نظرية فقاعات المضاربة.

إن الأزمة المالية التي حدثت سنة 1981 كشفت الغطاء عن مفاهيم جديدة تتعلق بسلوك سعر الصرف وكذلك المتعاملين الاقتصاديين، فالفكرة المبدئية لهذه النظرية هو إمكانية وجود فوارق دائمة بين سعر الصرف (أو أسعار الأصول المالية) الملاحظة في السوق، وقيمة التوازن المتعلقة بالأساسيات الاقتصادية (ميزان المدفوعات، تضخم، سعر الفائدة...) وهذا الفارق يسمى "فقاع المضاربة" ويمكن أن نصيغه رياضياً كالتالي :

$$S = S^{EQ} + B$$

حيث:

S = سعر الصرف في السوق،

S^{EQ} = سعر الصرف التوازني،

B = فقاع المضاربة، معبرا عنها بالانحراف أو الفجوة عن القيم الضمنية أو التوازنية.

إن آلية الفقاعات مبنية على فكرة أساسية تتمثل في تأثير التوقعات على تغيرات سعر الصرف، حيث إن تغير المعلومة في السوق يؤثر سلبا أو إيجابا على سعر الصرف التوازني، لكن في الأخير سعر الصرف سيصحح هذا الخلل وبالتالي تنفجر الفقاعة.²

¹ Mondher cherif, **le taux de change**, édition Economica, France, 1999, p: 44.

² Mondher chérif,op-cit,p: 48 .

إلا أنه يجب أن نفرق بين فقاعات المضاربة العقلانية وغير العقلانية، ذلك إن لهذه الأخيرة تأثير جد خطير على وضعية الصرف وكذا على عودته إلى وضع التوازن، وهو ما يسمى بسلوكيات المتعاملين الاقتصاديين.¹

المطلب الثاني: سعر الصرف وعلاقته بالسياسات الاقتصادية.

أوضحت سياسة سعر الصرف، سياسة اقتصادية قائمة بذاتها تنتهجها الدولة في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، كنظام الأسعار، حجم التجارة الخارجية، ووضع ميزان المدفوعات، بل وأصبحت آلية تستخدمها كذلك لمعالجة الاختلالات التي يمكن أن تؤثر على الأداء الاقتصادي، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها شروط التبادل التجاري.

وتعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أنها تعبر عن مجموع التوجيهات والتصرفات السلطات النقدية والتي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف. كما تعتبر سياسة سعر الصرف أهم مجالات السياسة الاقتصادية والتي تتخذ من معطيات سعر الصرف موضوعا لتدخلها معتمدة في ذلك على العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.²

أولاً: أدوات وأهداف سياسة سعر الصرف.

لتنفيذ سياسة تستعمل السلطات النقدية العديد من الأدوات، أهمها ما يلي:³

1. تعديل سعر صرف العملة؛ إن السلطات النقدية في ظل تعديل ميزان المدفوعات تلجأ للتأثير على العملة المحلية إما بتخفيض قيمتها النقدية أو إعادة تقويمها وهذا في ظل نظام سعر الصرف الثابت أما في ظل نظام سعر الصرف المرن فتعمل على التأثير على تحسب أو تدهور قيمة العملة.
2. استخدام احتياطات الصرف الأجنبي؛ في ظل أسعار الصرف الثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر الصرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة التي تملكها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن عملتها تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية، أما في ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

² بن شلاط مصطفى، إمكانية إندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في الدول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة تلمسان، 2016، ص: 189.

³ بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص: 66.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للأثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

3. استخدام سعر الفائدة؛ في حال ما إذا كانت العملة ضعيفة، يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة.
4. مراقبة الصرف؛ تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة يتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة لصالح المضاربين
5. إقامة سعر صرف متعدد؛ يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة تقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعيرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالي فيه والمتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة لتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

من خلال هذه الأدوات تعمل سياسة سعر الصرف على تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن ابرازها في ما يلي:¹

تنمية الصناعات المحلية؛ يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعات الوطنية، فقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض عام للعملة مما شجع الصادرات، وفي المرحلة الثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

تخصيص الموارد؛ يؤدي سعر الصرف الحقيقي والذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً والسلع التي يمكن تصديرها.

توزيع الدخل؛ يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة

¹ بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر-. مرجع سبق ذكره، ص: 66.

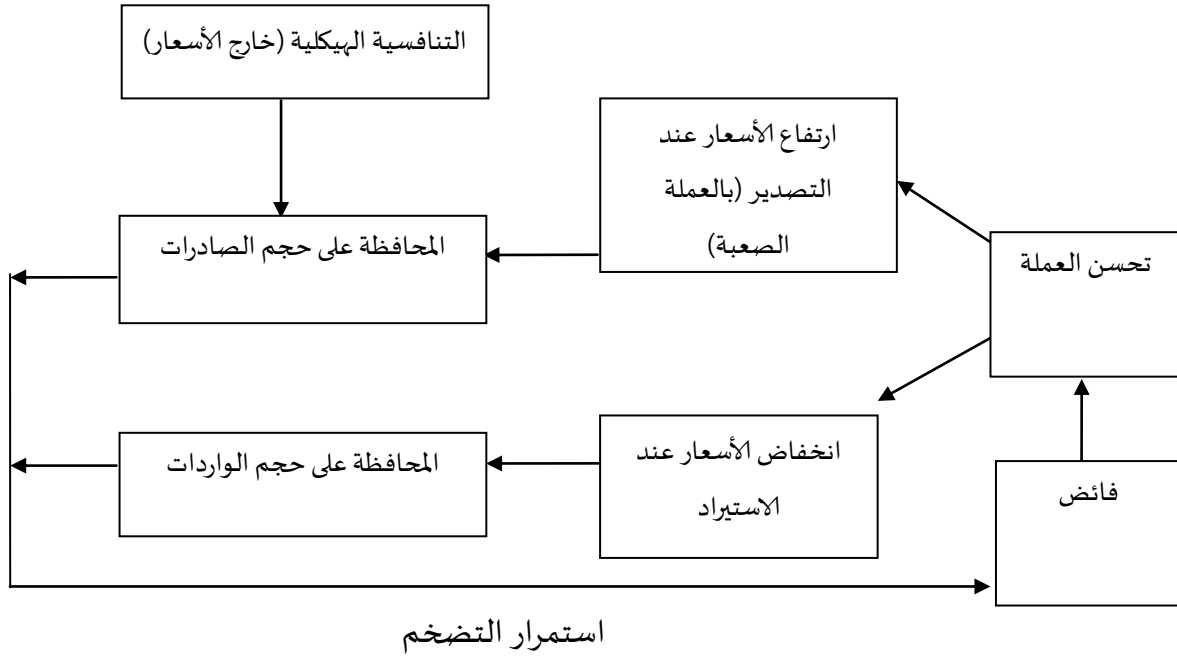
الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت التي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها، ويهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر الصرف للواردات الغذائية...الخ.

مقاومة التضخم؛ حيث يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثراً إيجابياً على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات مما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا ما يمكن المؤسسات من تحقيق عوائد إنتاجية وإنتاج سلع ذات جودة عالية وهذا ما يعني تحسن قدرتها التنافسية. تقوم هذه السياسة لغرض المحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية بالتنسيق مع السياسة النقدية التي تهدف إلى تخفيض معدلات التضخم.

وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة (*vertueuse*) للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983، ويمكن توضيحها في الشكل التالي.

شكل رقم (01.02): ظاهرة الحلقة الفاضلة (*vertueuse*).



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

ثانياً: علاقة سعر الصرف بالسياسات الاقتصادية.

يمكن توضيح علاقة سعر الصرف بالسياسات الاقتصادية من خلال التطرق إلى علاقته بالسياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية.

1. علاقة سعر الصرف بالسياسة النقدية.

السياسة النقدية تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهو هدف البنك المركزي في ممارسته الرقابة على النقود، وكذلك قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان إستقرار أسعار الصرف.

فالسياسة النقدية تؤثر في سعر الصرف من خلال عاملين أساسيين وهما معدلات نمو الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية، حيث يتأثر هذين العاملين بتغيرات الأسعار في أسواق السلع والخدمات، فيؤدي ذلك إلى سلسلة من التأثيرات بين السياسة النقدية ومستويات أسعار السلع والخدمات ومعدلات الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية ومن ثم أسعار الصرف الأجنبي.¹

ويمكن للسياسة النقدية أن تتخذ طرقاً مختلفة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي أهمها ما يلي:²

✓ شراء وبيع السندات في سوق الصرف، وذلك بغرض الاحتفاظ بكميات ملائمة من الاحتياطات النقدية الدولية؛

✓ التأثير في أسعار الفائدة الحقيقية لتحقيق الإستقرار في سوق الصرف وذلك دون إستخدام الاحتياطات النقدية الدولية؛

✓ فرض قيود على حركة رؤوس الأموال الدولية لتفادي أو تعديل الضغوط قصيرة الأجل على أسعار الصرف، وبما يحمي الاقتصاد من التدفقات الداخلة والخارجة غير المستقرة لرؤوس الأموال وكذلك تعديل الضغوط طويلة الأجل عند ضعف العملة الوطنية.

2. علاقة سعر الصرف بالسياسة المالية.

السياسة المالية هي السياسة التي يفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

والسياسة المالية تؤثر في أسعار الصرف من خلال تأثيرها المباشر على الإنفاق الحكومي الصافي بالزيادة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الطلب الإجمالي، وهذا ما ينعكس على

¹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار الصفاء، عمان، 2005، ص: 321، 322.

² أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

الفصل الأول: محددات ومقاربات سعر الصرف

أسعار السلع والخدمات والأصول بمعدلات مضاعفة، وزيادة الطلب يؤدي إلى زيادة الواردات وإنخفاض الصادرات حيث يوجه جزء منه مع السوق المحلي، وهذا ما يؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية بالإنخفاض، كما أن التغيير في الإنفاق الحكومي الصافي يؤدي إلى ظهور عجز أو فائض في الميزانية العامة للحكومة، وهذا ما ينعكس على كميات النقد وعلى أسعار الفائدة، ومن ثم يؤثر على الاستثمار وعلى أسعار السلع والخدمات، فتظهر ضغوط الانكماش والتضخم في الأسواق المحلية وتتغير أسعار الفائدة الحقيقية وينعكس كل ذلك على أسعار السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية، وهذا كله يؤثر على عرض العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية فتتغير أسعار الصرف.¹

3. علاقة سعر الصرف بالسياسة التجارية.

تشمل السياسة التجارية التدخلات الحكومية بخلاف تدخلات السياسة الاقتصادية الكلية، لتغيير حجم الواردات والصادرات ووجهتها وتكوينها وذلك بهدف حماية الأنشطة المحلية، ويجري التمييز عادة بين نوعين رئيسيين السياسات التجارية، وهما سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة:²

✓ سياسة حرية التجارة: تعمل هذه السياسة على إلغاء المحددات الإدارية والقيود الكمية والتعريفات الجمركية بدرجة أو بأخرى، وتعتمد أصلاً على قانون الميزة النسبية، وبموجب القانون المذكور فإن كل بلد يتخصص في إنتاج سلعة تكون تكلفتها أقل مما هي عليه في بلد آخر.

✓ سياسة حماية التجارة: تتبنى الحكومات أساليب عديدة للحد من حرية التجارة، وفرض سياسات الحماية، ويتمثل أهمها في: التحديدات الإدارية والقيود الكمية (أو الحصص)، والتعريفات الجمركية. وتساق في هذا المجال مبررات عدة أهمها؛ حماية الصناعات الناشئة التي ترتفع تكاليف إنتاجها في البداية، وتحتاج إلى دعم كاف لرفع قدراتها التنافسية، بناء الصناعات ذات المساس المباشر بالأمن، أو الدفاع، مثل الصناعات العسكرية والفضائية، مواجهة الإغراق الذي يسببه بيع منتجات أجنبية في السوق المحلية بأسعار أدنى من تكلفتها الحقيقية.

وبإيجاز، إن تأثير السياسة التجارية يعتمد على مدى أهمية السلع الخاضعة للحماية في صافي الإنفاق الأجنبي والنتاج والتشغيل، وبعد تحديد هذه الأهمية يمكن تشخيص هذا التأثير في سوق الصرف.

¹ هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 323، 324.

² أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

خلاصة:

بعد أن استعرضنا الملامح والاتجاهات الأساسية لفكرة مبادلة العملات فيما بينها على سبيل تسعير وحدة من عملة بلد ما بوحدات من عملة بلد آخر تحت صورة يعبر عنها بسعر الصرف. وعلى خطى ما تم التطرق في هذا الفصل لوحظ أن سعر الصرف هو بحق أمر يتطلب كثيراً من الإهتمام لما يشغله من حيز لا يستهان به في مختلف العلاقات والمعاملات الاقتصادية الراهنة.

حيث خالصنا إلى أن سعر الصرف هو المرآة العاكسة للمركز المالي للدولة من منطلق أنه عبارة على تلك الوحدات النقدية التي تبادل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية. وهو بذلك يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصادات فضلاً عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى الربحية للقطاعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ومن ذلك التضخم والعمالة.

ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقاً لقوى السوق (الطلب والعرض). وفي سوق يسمى سوق الصرف، وهذا بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد من الأنظمة المتعارف عليها والمتعلقة بسعر الصرف. وكل ما سبق ذكره نقر بأهمية وحتمية الجانب التحليلي لسعر الصرف وهو الأمر الذي تطرقت له نظريات سعر الصرف والتي ناقشت هذا الموضوع وفسرت كيف يتحدد من أوجه مختلفة ومن ثم تمت عملية استنباط المحددات التي سيتم انطلاقاً منها تحديد سعر الصرف وهذا من خلال النظريات الأخيرة.

وعليه يمكن اعتبار سعر الصرف سلعة كباقي السلع كونه يتأثر بعوامل اقتصادية مختلفة ومثال ذلك التضخم، معدل الفائدة والدخل.

الفصل الثاني:

ميزان المدفوعات

بين

الدوائن والاختلال

تمهيد:

يعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات في وضع معالم سياستها الاقتصادية، ولقد تزايد الإهتمام به مع تطور كل من حجم التجارة الدولية وأسواق رأس المال. ولميزان المدفوعات أهمية كبيرة، نظراً للمدلولات الاقتصادية والتحليلية التي تعكسها مفرداته، لذلك فإنه غالباً ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم موازين مدفوعاتها سنوياً لكون هذا الميزان من أهم المؤشرات دقة في الحكم على المركز الخارجي للبلد العضو.

ويعد قياس وتقييم الوضع الخارجي لبلد ما خطوتين ضروريتين في عملية وضع السياسة الاقتصادية، وتشكل بيانات المعاملات والتدفقات المالية بين بلد ما والعالم الخارجي، التي يلخصها ميزان المدفوعات، الأساس المنهجي الذي يقوم عليه أي تحليل للوضع الخارجي للبلد، ودراسة مدى الحاجة لتصحيح الخلل فيه، ولذلك يعتبر توازن المدفوعات أحد أهم الأهداف النهائية ضمن ما يسمى المربع السحري للسياسة الاقتصادية.

كما أن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة، التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية هي في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني، لأن هذه الوثيقة (ميزان المدفوعات) تسمح للسلطات العامة بمعرفة وتحليل وضعية الاقتصاد الوطني ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، وبالتالي تمكّنها من اتخاذ القرارات الصائبة في ميادين السياسة النقدية، المالية، التجارية، وكذلك سياسة سعر الصرف.

بناءً على ذلك، سيتم خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف المفاهيم والمقاربات العلمية النظرية حول ميزان المدفوعات، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات؛

المبحث الثاني: توازن واختلال ميزان المدفوعات؛

المبحث الثالث: آليات معالجة الاختلال وإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات.

يعبر ميزان المدفوعات عن التدفقات النقدية من الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي سواء كان مصدرها تبادل السلع أو تحركات قوى العمل أو تحركات قوى رأس المال. وهي إما أن تكون تدفقات داخلية إلى الاقتصاد الوطني- مثل حصيلة الصادرات، والاستثمارات الأجنبية والتحويلات- أو تكون تدفقات خارجة مثل ثمن الواردات، والاستثمارات الأجنبية وتحويلات العاملين الأجانب.

لذلك، سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهم المتغيرات المتعلقة بميزان المدفوعات ومكوناته، فضلاً عن أوضاعه الاقتصادية المختلفة مع التركيز على مفاهيمه كأدوات للتحليل الاقتصادي.

المطلب الأول : مفهوم ميزان المدفوعات ومحدداته:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في الأجل القصير، وهو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي وسنحاول من خلال هذا المطلب وضع مفهوم مبسط لميزان المدفوعات مع إبراز الأهمية البالغة لهذا المؤشر الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل.

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات.

تعددت تعريف ميزان المدفوعات، ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

✓ عرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه ؛ سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاد دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم.

إذن، ميزان المدفوعات لدولة ما هو عبارة عن بيان احصائي شامل يلخص وبطريقة منهجية كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة المعنية، والمقيمين في الدول الأخرى، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويقوم بإنجاز هذه الوثيقة البنك المركزي لحساب الحكومة.¹

✓ ميزان المدفوعات هو؛ كشف أو سجل محاسبي يشتمل على جميع المقبوضات التي تحصل عليها الدولة من الدول الأخرى، ويوضح جميع مدفوعاتها لتلك الدول خلال فترة زمنية محددة

¹ رعد حسن صدق، أساسيات التجارة الدولية، دار الرضا، الجزء 2، سورية، ص: 323.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

قد تكون سنة أو ستة أشهر أو ربع سنة، وهذا الحساب يعطي وصفا دقيقا ومنتظما لتسلسل عمليات القبض والدفع بين دولة ما ودول العالم الخارجي، ويمكن القول أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف يبين دائنية ومديونية الدولة من خلال معاملاتها الدولية المنظورة وغير المنظورة.¹

والمقصود بالمقيمين، الأشخاص والمؤسسات التجارية والحكومية الذين يقومون بعمليات تجارية دولية مع الخارج، وعبارة الإقامة لا تعني الإقامة المادية أو الجنسية بل المركز الأساسي للنشاط التجاري.² نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه، ركز على كون ميزان المدفوعات هو سجل أو جدول يتم من خلاله ترتيب كل المعاملات الخاصة بالدولة مع الأطراف الخارجية، كما بين أيضا أن هذه المعاملات تسجل خلال فترة زمنية محدودة وهي سنة.

✓ ميزان المدفوعات؛ وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة، وغير المقيمين خلال مدة معينة وتكون عاما واحدا.³ وهو يعتبر الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وهو يبين صافي تعامل الاقتصاد في علاقته مع اقتصادات العالم الأخرى، وبتعبير آخر يمثل ميزان المدفوعات الصورة المحاسبية لهذه العلاقة.⁴

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن، ميزان المدفوعات يوضح أن كل المعاملات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي عبارة عن تدفقات سواء إلى الداخل أو إلى الخارج.

✓ ميزان المدفوعات؛ هو البيان الذي يدل على مجمل المعاملات التجارية والمالية بين دولة ما والعالم الخارجي والتي تقضي على طلب العملات الأجنبية أو عرضها في فترة معينة.⁵

بناءً على التعريفات السابقة، يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه؛ سجل منظم تسجل فيه بصورة منتظمة، قيمة كافة العمليات الاقتصادية التي تسوى بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية محددة تحدد عادة بسنة واحدة.

ويمكن التفريق بين ميزان المدفوعات ونوعين آخرين من الموازين:⁶

¹ زراقة محمد، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة قياسية- حالة الجزائر للفترة 1990/2014، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد قياسي، بنكي ومالي، جامعة تلمسان، 2016، ص: 35.

² علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 3، الأردن، 2013، ص: 215.

³ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2010، ص: 49.

⁴ فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 387.

⁵ بن حمودة فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

⁶ دوحة سلى، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

✓ ميزان المدفوعات الدولية؛ حيث يقتصر ميزان المدفوعات الدولية على المدفوعات النقدية الدولية، في حين أن ميزان المدفوعات يشمل كل أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة والتي عادة تكون سنة؛

✓ ميزان المديونية؛ يحتوي ميزان المدفوعات على التغيرات التي تطرأ على ما لدى الاقتصاد الوطني من أصول وخصوم في مواجهة العالم الخارجي فقط، ما يفرقه عن ميزان المديونية الذي يبين أصول وخصوم البلد في مواجهة الخارج في لحظة زمنية معينة؛

من جانب آخر، يركز ميزان المدفوعات على أساس التسجيل بمبدأ القيد المزدوج، حيث تسجل وفقه كل معاملاته والذي يوضح أن لكل عملية تتم مع الخارج قيدين أحدهما مدين والآخر دائن متساويين في القيمة ويسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية وفي الجانب المدين تسجل قيمة واردات الدولة من الخارج أي ديون الدولة والتزاماتها مع الخارج.¹

كما يستخدم في ميزان المدفوعات ما يعرف بنظام القيد المزدوج: ويعني ذلك أن أي مبادلة تجارية دولية ستؤثر على الجانب الموجب (الدائن) وعلى الجانب السالب (المدين) من الميزان فمثلاً عندما يقوم بلد - أ- باستيراد البترول من البلد - ب- فإن الجانب الأول من هذه المبادلة الاقتصادية يتمثل في تدفق البترول إلى البلد -أ- ويسجل في الجانب السالب في حين أن الجانب الثاني يتكون من تدفق المدفوعات النقدية من البلد -أ- إلى البلد - ب- ويسجل في الجانب الموجب وحيث أن كلا الجانبين يسجلان في ميزان المدفوعات بقيم متساوية ولكن متعاكسة في الإشارة فإن ميزان المدفوعات سيكون دائماً في وضع توازن وبالتالي فإن العجز في ميزان المدفوعات (أو الفائض) مفهوم غير دقيق يقصد به في كثير من الأحيان عدم التوازن الذي يحدث في بعض الحسابات الفرعية من ميزان المدفوعات والتي سنتعرض لها بالتفصيل في العناصر القادمة.²

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات.

تتجلى أهمية ميزان المدفوعات من حيث النقاط التالية:³

✓ ميزان المدفوعات يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة؛ هيكل المعاملات الاقتصادية الدولية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل الصادرات والواردات، بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف وكذا مستوى الأسعار والتكاليف... الخ؛

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 20.

² طالب عوض، التجارة الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013، ص: 186.

³ حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990/2014، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة بسكرة، 2016، ص: 106، 107.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

✓ ميزان المدفوعات يُظهر القوى المحددة لسعر الصرف؛ إن ميزان المدفوعات يعكس العرض والطلب على العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي لمتابعة ومعرفة مدى تطور البيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية؛

✓ ميزان المدفوعات يُساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة؛ حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلبي والجغرافي، أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات، والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة؛

✓ ميزان المدفوعات يقيس الوضع الخارجي للدولة؛ حيث أن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وبذلك فهي تعكس الوضع الخارجي للدولة؛

✓ ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات؛ تتعلق بالمبادلات التي يترتب عليها التزامات إتجاه الغير، أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات؛

✓ ميزان المدفوعات يعكس درجة نمو اقتصاد الدولة؛ دراسة ميزان المدفوعات دولة ما يمكننا من التعرف على درجة نمو تلك الدولة، فالدولة المتقدمة الصناعية تكون السلع المصنوعة جزءا كبيرا من صادراتها أما الواردات فتتكون غالبا من المواد الخام والسلع الغذائية، عكس الدول النامية التي تكون معظم صادراتها من المواد الأولية وغالبا ما تعتمد في تصديرها على عدد محدود جدا من المواد الخام وربما تكون مادة واحدة أما عن وارداتها فإنها تتكون غالبا من السلع المصنوعة وأحيانا بعض المواد الغذائية؛

بناءً على ما تقدم، يمكن اعتبار ميزان المدفوعات أداة هامة تعتمد عليها السلطات العامة من أجل تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد من خلال تخطيط التجارة وإعداد السياسات الاقتصادية النقدية والمالية، بالإضافة إلى الاعتماد على كل العمليات المدونة في الميزان من طرف البنوك والمؤسسات الاقتصادية التي تعمل في مجال التمويل الخارجي والتجارة الدولية.

وما يمكن استخلاصه كذلك، هو أن ميزان المدفوعات يوفر قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي، وذلك لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات مع الخارج.

ثالثاً: محددات ميزان المدفوعات.

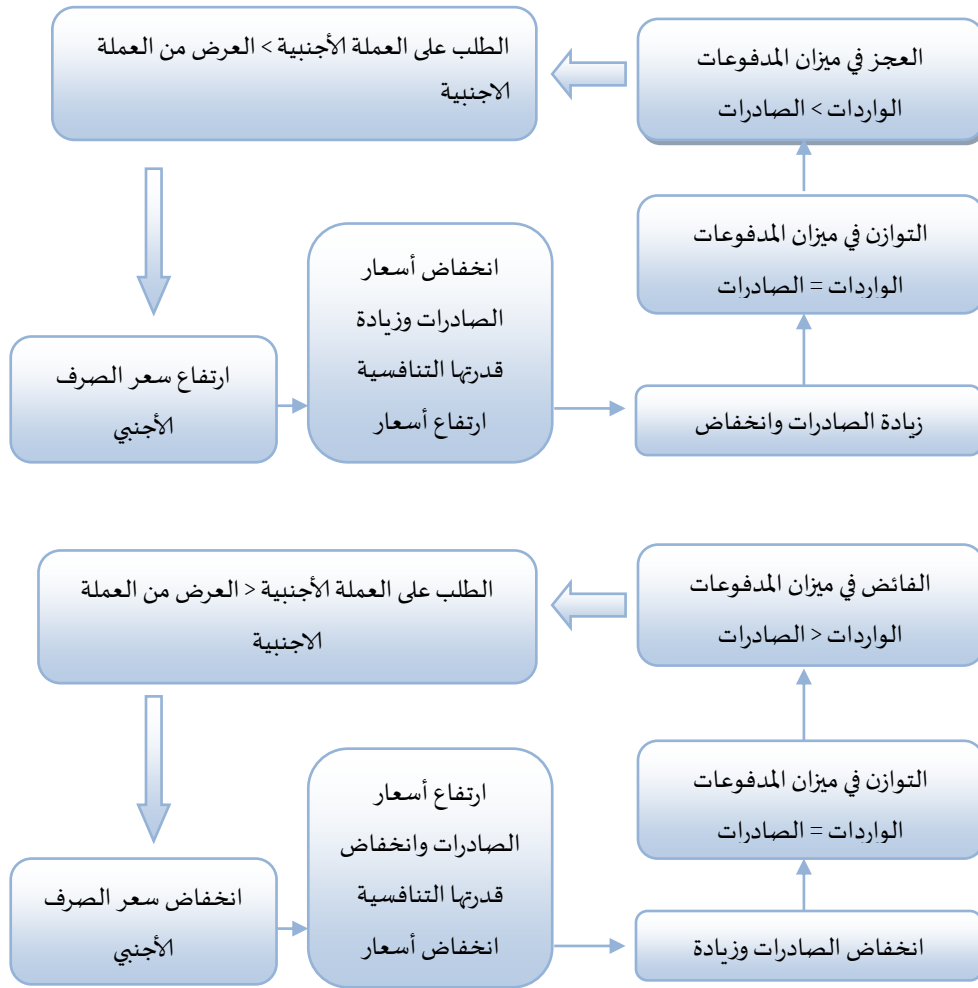
يتأثر طابع ميزان المدفوعات بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة، خلال مراحل نمو الاقتصاد الوطني، لذا أنه يتأثر بالمتغيرات المؤثرة في نمو الاقتصاد ونذكر منها ما يلي:¹

1. التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتتخفض الصادرات وترتفع الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة لمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية؛
2. معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل، إذ ينخفض الطلب على الواردات؛
3. سعر الفائدة الحقيقي: إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثراً على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين؛
4. سعر الصرف: يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تراجع سعر الصرف إلى زيادة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين. وفي الشكل الموالي، يمكن توضيح كيفية عمل آلية سعر الصرف كمحدد لميزان المدفوعات.

¹ درقال يمينة، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 56، 57.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

شكل رقم (02.01): العلاقة النظرية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.



المصدر: ميراندا زغلول، التجارة الدولية، د دن ، جامعة بنها، مصر، 2010، ص: 137.

المطلب الثاني: تقسيمات ميزان المدفوعات.

نتيجة لتعدد المعاملات الاقتصادية لكل بلد مع العالم الخارجي، ظهرت صعوبة في حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، مما يستلزم في الغالب تقسيم ميزان المدفوعات.

ويمكن تقسيم ميزان المدفوعات على مستويين هما:

أولاً: التقسيم الأفقي:

أفقياً ينقسم ميزان المدفوعات إلى:¹

¹ دوحة سلى، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

1. الجانب الدائن؛ ويتم في هذا الجانب تسجيل كل العمليات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.
2. الجانب المدين؛ ويسجل في هذا الجانب كل العمليات التي يترتب عنها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة من قبل دول أخرى.

ثانياً: التقسيم العمودي:

عمودياً ينقسم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة وحسابات وموازين فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، والمتقاربة من حيث الأهداف، ويشمل هذا التقسيم الحسابات التالية:

1. حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري): يمثل هذا الحساب أهم الحسابات في ميزان المدفوعات فهو يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية، ويعتبر الميزان التجاري المكون الرئيسي لهذا الحساب وهو يمثل الفرق بين الصادرات والواردات، وبالتالي فإن الحساب الجاري يتضمن كافة المعاملات الاقتصادية الدولية والتدفقات المتعلقة بالدخل المستلم أو عمليات التسديد خلال المدة الجارية،¹ ويشمل كذلك هذا حساب رصيد كلاً من ميزان التجارة المنظورة (حساب الميزان التجاري) والتجارة غير المنظورة (حساب ميزان الخدمات).² وهو يضم الفروع التالية:

✓ الميزان التجاري: ويتعلق بكل ما تصدره وتستورده الدولة من السلع المادية الملموسة خلال فترة محددة ويسمى الفرق بين قيمة صادرات ومستوردات الدولة من السلع المادية بالميزان التجاري السلعي.³ وهو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات، ويطلق عليه أيضاً اسم ميزان التجارة المنظورة، فإذا كان الفرق بين مجمل الصادرات ومجمل الواردات موجب فهو يزيد من الادخار والقدرة على نمو الاقتصاد والعكس إذا كان الفرق سالباً. فجميع المعاملات التجارية المنظورة تحدد بشكل بسيط ودقيق إلى حد ما، غير أنه من الضروري إجراء تعديلات في القيمة حتى تسهل علينا عملية تكييف الإحصاءات الجمركية لشروط ميزان المدفوعات، وهي إعادة حسابات الواردات من أسعار CIF (الكلفة والتأمين وأجرة الشحن، أي التكاليف المتكبدة في نقل واردات السلع وصادراتها من دولة لأخرى)، إلى أسعار FOB (تسليم على السفينة وهي

¹ زراقة مجد، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

² محمد الناصر حميدات، عبد القادر شويرفات، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة تحليلية قياسية للفترة (1989-2014)-، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة ورقلة، 2016، ص: 289.

³ طالب عوض، مرجع سبق ذكره، ص: 188.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

أسعار واردات السلع وصادراتها + مصاريف التحميل). وتعني **FOB** حذف نفقات النقل والتأمين عن النفقات الأساسية لشراء السلع.¹

معنى ذلك أن الصادرات تقيم بالقيمة **FOB** أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة، في حين تقيم الواردات بالقيمة **CIF** والتي تمثل قيمة السلعة في ميناء الوصول، ويوصي صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص أن تقيم كل من الصادرات والواردات بالقيمة **FOB** من أجل تمييز قيمة السلع عن قيمة الخدمات التي لها علاقة بالسلعة من حيث خدمات النقل والتأمين.

ويمثل الفرق بين الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري، ويشكل هذا الميزان فائض إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد وعجزا إذا زادت قيمة واردات الاقتصاد عن قيمة صادراته، إذا تساوت المدفوعات لتمويل الواردات مع متحصلات الصادرات فنقول أن الميزان التجاري في حالة توازن.²

✓ **ميزان الخدمات الاقتصادية:** يتكون هذا البند من صادرات ومستوردات الدولة من الخدمات المختلفة كخدمات النقل والسياحة والأصول المحلية العاملة في الخارج والأصول الأجنبية العاملة في الداخل وتعامل إيرادات الدولة المحلية من أصولها الموظفة في الخارج كخدمة لأن الدول المضيفة لهذه الأصول تستفيد من استخدام خدمات رأس المال المحلي، وبالمثل فإن مدفوعات الدولة المحلية مقابل استخدامها للأصول الأجنبية تصنف كخدمات.³ ومن أهم بنود التجارة غير المنظورة أو الخدمات يمكن حصرها في خدمات النقل، وخدمات التأمين، وكذا حقوق الملكية التجارية والصناعية والفنية، والسياحة وعوائد الاستثمار والنفقات والمتحصلات الحكومية.⁴ إضافة إلى دخل الاستشارات الذي يمثل خدمات قدمها رأس المال الأجنبي إلى الدولة أو خدمات قدمها رأس المال المحلي للخارج، فالخدمات التي تقدمها الدولة للخارج تقيد في الإيرادات، أما الخدمات التي تحصل عليها الدولة من الخارج تقيد في المدفوعات، ويمثل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات رصيد ميزان الخدمات.⁵

تسجل كافة الخدمات التي تقدم من قبل الدولة إلى الخارج في الجانب الدائن، باعتبارها تمثل مطلوبات للدولة على الخارج، أي أنها تمثل صادرات غير منظورة، وتعتبر خدمات مصدرة، أي أنها تسجل

¹ حاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

² دوحة سلمي، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

³ طالب عوض، مرجع سبق ذكره، ص: 188.

⁴ طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص: 51، 52.

⁵ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات في حساب الخدمات، في حين تسجل كافة المبالغ التي يتم استلامها مقابل تقديم هذه الخدمات في الجانب المدين من حساب المدفوعات، باعتبارها مقبوضات نقدية مقابل هذه الخدمات. كما تسجل كافة الخدمات التي تقدم من قبل جهات خارجية إلى الدولة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، باعتبارها تمثل حقوقا على الدولة والتزامات عليها تجاه تلك الجهات الأجنبية، فهي تعتبر واردات غير منظورة، حيث تسجل في الجانب المدين في حساب الخدمات، في الوقت الذي يسجل فيه كافة المبالغ التي يتم دفعها إلى الخارج لقاء الحصول على هذه الخدمات باعتبارها مطلوبات وتسجل في الجانب الدائن من حساب المدفوعات.¹

✓ ميزان التحويلات أو المدفوعات من جانب واحد: وهو الجزء الأخير من الحساب الجاري فهو بند التحويلات الصافية، ويشير إلى الفائض في تحويلات الدولة المحلية النقدية والعينية للأجانب عن تحويلات الدول الأجنبية للدولة المحلية ويضم جميع التحويلات التي تتم بدون مقابل سواء كانت حكومية أو خاصة.² وكذلك يقصد بها التحويلات التي تتم من طرف واحد ولا يترتب على قيامها التزام مقابل، مثل قيام الدولة بتقديم إعانات أو منح أو مكافآت أو هدايا إلى دولة أخرى، والفرق بين هذه المعاملات والمعاملات الأخرى في الميزان أنها تتم من طرف واحد وليس طرفين، ويخضع تسجيل العمليات إلى القاعدة نفسها أي أن كل عملية تؤدي إلى حصول البلد على إيرادات تسجل في الجانب الدائن، وكل عملية تؤدي إلى خروج نقد أجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين.³ وقد تم تقسيم حساب التحويلات من طرف صندوق النقد الدولي إلى بندين، وهما:⁴

✓ الهبات الخاصة: وتشمل كل من تحويلات الأفراد والمنظمات نقدية كانت أو عينية، تحويلات المهاجرين من الخارج إلى بلادهم الأصلية؛

✓ الهبات العامة: وتتضمن كل من التعويضات (يعتبرها صندوق النقد الدولي هبات إجبارية)، بالإضافة إلى الهدايا بأنواعها سواء كانت سلع أو خدمات أو شيكات للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل.

¹ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص: 395.

² طالب عوض، مرجع سبق ذكره، ص: 188.

³ وليد عبيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، 2012، ص: 7.

⁴ زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

والجدول التالي يوضح أمثلة عن المعاملات الاقتصادية الدولية التي يتضمنها الحساب الجاري.

جدول رقم (02.01): أمثلة عن معاملات الحساب الجاري.

معاملة التجارة الدولية	حالة التدفق النقدي للدولة المعنية	القيد في حساب م.م. للدولة المعنية
شراء إحدى الشركات أجهزة منزلية منتجة في دولة أخرى ليتم بيعها في مخازن التجزئة في البلد المعني	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين
شراء أفراد من الدولة المعنية لأقراص مدمجة (CDs) عبر الإنترنت من إحدى الشركات	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين
قيام إحدى الحكومات الأجنبية بدفع أتعاب إحدى الشركات الإستشارية المحلية عن الإستشارات المقدمة	تدفق نقدي داخل إلى الدولة المعنية	دائن
شراء أجهزة حاسوب من قبل إحدى الشركات المحلية من دولة أجنبية	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين
شراء أحد مخازن الكتب التابع لإحدى الجامعات في إحدى الدول الأجنبية كتب مرجعية من دور النشر المحلية	تدفق نقدي داخل إلى الدولة المعنية	دائن
شراء أحد السواح المحليين مجوهرات من إحدى الدول الأجنبية لدى زيارته إليها	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين
إستلام أحد المستثمرين المحليين مقسوم أرباح عن إستثماراته في أسهم إحدى الشركات الأجنبية	تدفق نقدي داخل إلى الدولة المعنية	دائن
دفع الخزينة المركزية في الدولة المعنية الفوائد المستحقة لإحدى الشركات الأجنبية عن إستثماراتها في أذونات الخزينة قبل سنة من الآن	تدفق نقدي خارج إلى الدولة المعنية	مدين
دفع إحدى الشركات الأجنبية الفوائد المستحقة عليها جراء اقتراضها من أحد المصارف المحلية	تدفق نقدي داخل	دائن

المصدر: عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص، ص: 62، 63.

2. حساب المعاملات الرأس مالية.

يقيس هذا الحساب من ميزان المدفوعات كافة المعاملات الاقتصادية الدولية للأصول المالية. أي أن الحساب المذكور يتضمن كافة العمليات التي تمثل تغيراً في المراكز الدائنة والمراكز المدينة للدولة كون هذه العمليات تقتصر على حركات رؤوس الأموال بين الدولة وبين الدول الأخرى.¹

¹ عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

ويتكون هذا الحساب من حسابي رؤوس الأموال طويلة الأجل ورؤوس الأموال قصيرة الأجل.

✓ حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل: هو الحساب الذي يتضمن التدفقات الرأسمالية التي يطول أمدها أكثر من سنة، أي تستحق السداد بعد سنة فأكثر، وهي تشتمل بدورها على:

✓ القروض طويلة الأجل: (تستحق السداد بعد أكثر من سنة، خمس سنوات، عشر سنوات... الخ) وأقساط سدادها، سواء تلك الممنوحة إلى الأجانب أو الممنوحة من الأجانب، وهذه تكون عادة إما من مصادر حكومية أو خاصة أو مؤسسات وهيئات دولية. وتسجل القروض طويلة الأجل التي يمنحها الأجانب إلى البلد في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، كما تسجل قيمة سداد أقساط القروض الوطنية التي يمنحها البلد إلى الخارج في الجانب الدائن كذلك. إما القروض طويلة الأجل التي يمنحها البلد إلى الأجانب فتسجل في الجانب المدين. كذلك تسجل في هذا الجانب أقساط الدين الأجنبي الذي يقوم البلد بسداده إلى الأجانب؛¹

✓ الاستثمار المباشر: ومقياس هذا الاستثمار يتمثل في، صافي رأس المال في خارج الدولة وفي داخلها لتولي وممارسة السيطرة والرقابة على الأصول. على سبيل المثال: فإن قيام إحدى الشركات ببناء مصنع جديد لصناعة السيارات في دولة أخرى أو شراء شركة قائمة في دولة أخرى، فإن هذه العمليات تمثل استثمار مباشر في ميزان المدفوعات للدولة المعنية. وعندما تخرج التدفقات الرأسمالية من الدولة المعنية، فإن قيود رصيد التسديدات ستمثل تدفقا نقديا سالبا. وبالمقابل فإذا قامت إحدى الشركات الأجنبية بشراء شركة في الدولة المعنية، فإن ذلك يمثل تدفقات رأسمالية وأن قيود رصيد التسديدات سيكون تدفقا نقديا موجبا؛²

✓ الاستثمار في الأوراق المالية: مثل شراء الأسهم والسندات من جانب المقيمين خلال تعاملهم في الأسواق المالية العالمية، وكذلك استثمار غير المقيمين لأموالهم عن طريق شراء أسهم الشركات العاملة في البلاد أو السندات التي تصدرها جهات حكومية أو بنوك وطنية مقيمة.³

✓ حساب رؤوس الأموال قصيرة الأجل: وتشمل كل الحسابات التي لا تتجاوز السنة الواحدة، حيث تعبر عن كل التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، كذلك قيمة الخصوم التي يلتزم بها المقيمون تجاه الخارج، ويخصص هذا الحساب

¹ وليد عيدي عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

² عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 63، 64.

³ طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

لكل العملات الأجنبية، والحسابات المصرفية، والأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وكل القروض قصيرة الأجل.¹

3. حساب الاحتياطات الرسمية .

تتم تسوية المدفوعات الدولية عن طريق الصرف الأجنبي والذهب، الذي كان من أدوات الدفع الأكثر قبولاً للوفاء بالالتزامات الدولية، حيث تقوم الدولة بتسوية العجز في ميزان مدفوعاتها عن طريق تصدير الذهب إلى الخارج. أما عندما يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات فإن الدولة تقوم باستخدام الفائض المذكور لشراء الذهب من الخارج. عليه أن الذهب الذي يستخدم في تسوية كل من العجز والفائض في ميزان المدفوعات هو الذي يتم الاحتفاظ به لدى السلطة النقدية (البنك المركزي) كغطاء أو احتياطي. ويتضمن حساب الاحتياطات الرسمية جانبا مدينا وجانبا دائنا تقيد فيهما حركة الذهب والصرف الأجنبي.²

وخلاصة ذلك أن هذه التحركات في الاحتياطات الرسمية الدولية تستعمل بغرض إجراء عملية التسوية عند حدوث الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات.³

4. حساب السهو والخطأ.

إن ميزان المدفوعات يشهد كمتطابقة محاسبية كون كل معاملة تكون قد سجلت نظرياً مرتين، وعليه فإن المجموع الكلي يكون متساوياً ولكن قد يحدث وأن يكون المجموع الدائن لا يساوي المجموع المدين، نظراً لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد وتختلف والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ.

ما يمكن استخلاصه من هذا الحساب، عملياً يصعب الحصول على قيمة معادلة تماماً لمجموع البنود في الجانب الدائن والجانب المدين، وفي هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات، حيث يكون هذا الحساب تعويضاً للمغالاة أو التقليل في تقدير قيمة العناصر المسجلة في مختلف حسابات الميزان الكلي.

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

² عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 64، 65.

³ زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

بناءً على ما سبق، يمكن تصور شكل ميزان المدفوعات كما يوضحه الشكل التالي:

جدول رقم (02.02): شكل متصور لميزان المدفوعات.

صافي الدائن (+) أو المدين (-)	مدين	دائن	نوع الحساب
			<p>أ. حساب العمليات الجارية</p> <p>1. الميزان التجاري</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الصادرات السلعية ▪ الواردات السلعية <p>2. ميزان الخدمات</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ النقل ▪ التأمين ▪ السياحة <p>3. ميزان التحويلات (مدفوعات من جانب واحد)</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ إعانات ▪ منح ▪ هبات (هدايا)
			<p>ب. حساب العمليات الرأسمالية</p> <p>1. حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ قروض طويلة الأجل ▪ الاستثمار المباشر ▪ الاستثمار في الأوراق المالية <p>2. حساب رؤوس الأموال قصيرة الأجل</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ قروض قصيرة الأجل
			<p>ج. حساب الاحتياطات الرسمية</p> <p>د. حساب السهو والخطأ</p>

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: تحليل اقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات.

يعد ميزان المدفوعات من أهم المصادر الموثقة للحسابات الخارجية لأي بلد، وذلك لما يحتويه هذا السجل من قيم للتعاملات الاقتصادية مع الدول الأخرى، وبالتالي أن عجزه أو فائضه أو تقلب مكوناته الرئيسية، ينعكس على مقبوضات البلد المعني ومدفوعاته من العملات الأجنبية، غير أنه وعلى الصعيد التحليلي لميزان المدفوعات اعتمدت الدول على ثلاثة أرصدة أساسية لميزان المدفوعات ولكل منها دلالة اقتصادية.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

وتتمثل هذه الأرصدة الثلاثة في:¹

أولاً: الرصيد التجاري.

الرصيد التجاري هو، الفرق بين صادرات الدولة ووارداتها، وهو يعبر عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل، ويبين درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج، وكذا درجة تنافسية صادراتها. كما يعبر هذا الرصيد أيضاً عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني للصادرات، ومدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الإستجابة لحاجات السكان ومدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات.

ثانياً: رصيد العمليات الجارية.

رصيد العمليات الجارية يمكن أن يأخذ وضعيتين أساسيتين، هما:

- ✓ في حالة تحقيق رصيد موجب، هذا يعني أن البلد له القدرة على التمويل، باعتباره استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج؛
- ✓ أما في حالة تحقيق رصيد سالب، فهذا يدل على احتياج للتمويل.

مما سبق يمكن القول أن رصيد العمليات الجارية يؤثر على قدرات أو احتياجات التمويل للاقتصاد.

ثالثاً: الرصيد الإجمالي.

الرصيد الاجمالي هو، مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلباً على العملة المحلية، وبالتالي التحسين في قيمتها، والعمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طلباً على العملات الأجنبية وعرضاً للعملة المحلية، وبالتالي تدهوراً في قيمة هذه الأخيرة.

كما يوجد رصيد آخر، يسمى بالحساب المالي، وهو لا يظهر في ميزان المدفوعات لكنه ذو دلالة اقتصادية وإحصائية، إذ يقيس القدرة والحاجة إلى التمويل، وهو يسمح كذلك بتقييم الوضعية الهيكلية للاقتصاد الوطني، ويعبر عن المعنى الواسع للحساب الجاري.

وتجدر الإشارة إلى أن، التحليل الديناميكي لهيكل التجارة الخارجية، وكذلك ميزان المدفوعات للدول الصناعية المتقدمة، يوضح أن هناك علاقة إرتباط وثيقة بين البنية الاقتصادية ووضعية ميزان

¹ محمد الناصر حميدات، عبد القادر شويفرات، مرجع سبق ذكره، ص: 289.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

المدفوعات،¹ حيث مرت هذه العلاقة خلال تطورها بأربعة مراحل من جانب ميزان المدفوعات، وهي تعكس تطور البنية الاقتصادية عبر الزمن.²

ويمكن عرض هذه المراحل الأربعة في ما يلي:³

✓ مرحلة الدولة الشابّة المدينة: حيث تشهد هذه الاقتصادات ميزانا تجارياً عاجزاً من خلال زيادة الواردات من السلع التجهيزية النصف مصنعة أو التامة التصنيع والتي تعتبر أحد أهم مدخلات العملية الإنتاجية، وبالمقابل يشهد ميزان مدفوعات هذه الدول على صعيد الحساب الرأسمالي فائضاً أغلبه يعتمد على الديون؛

✓ مرحلة الدولة الناضجة المدينة: ويظهر ميزانها التجاري إيجابياً (فائض) وتسمى هذه المرحلة ببداية الإقلاع، أما الميزان الجاري فيشهد عجزاً ناتجاً عن دفع ديون رؤوس الأموال المعتمدة في التنمية الاقتصادية، فضلاً عن وجود حركة رؤوس أموال إيجابية (داخلة) تقترب من الوصول إلى التوازن؛

✓ مرحلة الدولة الشابّة الدائنة: ويمكن أن نعطي حالة الولايات المتحدة الأمريكية في فترة بين الحربين، أين شهدت فائضاً تجارياً هائلاً باتجاه الدول الأوروبية، فضلاً عن وجود عجز في حساب رأس المال بسبب إقراض الدول الحلفاء؛

✓ مرحلة الدولة الناضجة الدائنة؛ ويقصد به تلك البلدان التي تشهد فائضاً معتبراً في ميزان التجاري، إلا أنها تشهد فائضاً ضخماً من مداخيل رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية في الخارج (ميزان العمليات غير المنظورة) ضاهت فائض المتاجرة بالسلع، فضلاً عن وجود عجز كبير في ميزان العمليات الرأسمالية. فاليابان مثلاً تلعب اليوم دور الدولة الناضجة الدائنة، كونها تتمتع بفائض معتبر في الحساب الجاري تقوم بدورها باستثماره في الخارج.

من خلال ما سبق يمكن القول أن، ميزان المدفوعات يظل أحد أهم أدوات التحليل الاقتصادي التي لا يمكن الإستغناء عنها في معرفة خصائص البنية الاقتصادية لأي بلد ضمن محيطه الدولي، فضلاً عن كونه يعطي صورة عن المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، وكذلك التحديات التي يمكن أن تفرض عليه مستقبلاً.

¹ Lassudrie- Duchene et alii, **investissement international et cycle long des balances des paiements**, Economica, paris, France, p,p: 133,140.

² بول سامولسون، الاقتصاد السياسي، ترجمة: هشام عبد الله، دار الأهلية، عمان، الأردن، 2001، ص: 702.

³ Henri Bourguinat, **Finance International**, presses universitaires de France, paris, France, p: 147.

المبحث الثاني: توازن واختلال ميزان المدفوعات.

بعد التطرق إلى ميزان المدفوعات من الجانب المفاهيمي والمعرفي، وتحديد مختلف مكوناته سيتم فيما يلي استعراض الحالات التي من الممكن أن يكون عليها ميزان المدفوعات لأي دولة، والتي تنحصر في حالة التوازن وحالة الاختلال بما فيها الفائض والعجز.

المطلب الأول: توازن ميزان المدفوعات.

إن حالة التوازن في ميزان المدفوعات تدل على نجاح وفعالية السياسات الاقتصادية المطبقة بالدولة وعلى كفاءة الأداء الاقتصادي بها، وبالتالي يكون قد تحقق هدف التوازن مع العالم الخارجي الذي يقتضي كون ميزان المدفوعات في حالة توازن ويكون متوافقاً مع التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني.

وقبل التطرق لمفهوم التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات، يمكننا وضع مفهوماً للتوازن الاقتصادي بشكل عام، فهو يعتبر من المفاهيم الاقتصادية القديمة، فقد تعرضت له العديد من النظريات الاقتصادية، يتحقق التوازن عندما يتساوى حجم الواردات التي ترغب الوحدات الاقتصادية في استهلاكها مع حجم الموارد التي ترغب في حيازته، وقد اتفق الاقتصاديون على أن التوازن هو الوضع المتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له، وأن الاختلال التوازني إنما هو الاختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتياً وبين حجم الاحتياطات الفعلية التي يحتاجها المجتمع وعلى المستوى الوطني فإن التوازن الاقتصادي يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.¹

أما بالنسبة للتوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات يعبر على الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في مختلف المدفوعات، وفي حالة التوازن تنعدم بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر.²

غير أنه يجب التمييز بين جانبين أساسيين في توازن ميزان المدفوعات، وهما:

أولاً: التعادل المحاسبي.

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائماً متوازناً نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المعتمد عند تسجيل كل عملية.³

ويقصد بالتعادل المحاسبي، تعادل الأصول والخصوم بعد إضافة بند السهو والخطأ.⁴ ويقصد به كذلك تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، ونتيجة للأخطاء الإحصائية وعدم

¹ بن حمودة فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

² عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي و كلي للمبادئ"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 302.

³ دوحة سلهي، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

⁴ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

دقة الإحصائيات من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات، لذا يتم إضافة بند اصطناعي والمسعى ببند " السهو والخطأ " تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي لميزان المدفوعات.¹

وبالاعتماد على شكل ميزان المدفوعات المتصور في ما سبق من هذا الفصل، يمكن توضيح التعادل المحاسبي لميزان المدفوعات من خلال الاستدلال بالمثال الموضح في الجدول الموالي:

¹ ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص: 103.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

الجدول رقم (02.03): التعادل المحاسبي لميزان المدفوعات.

مدين	دائن	ميزان المدفوعات
		I. الحساب الجاري
		1. الميزان التجاري
	500	✓ صادرات السلع
1000		✓ واردات السلع
		2. ميزان الخدمات
	500	✓ خدمات مصدرة
1000		✓ خدمات مستوردة
		3. حساب التحويلات من جانب واحد
	500	✓ مستلمات
500		✓ مدفوعات
		II. حساب رأس المال
		1. رؤوس أموال طويلة الأجل
	500	✓ قروض ممنوحة من الخارج
	2500	✓ استثمار مباشر و افد
1000		✓ قروض ممنوحة إلى الخارج
100		✓ استثمار مباشر في الخارج
		2. رؤوس أموال قصيرة الأجل
1000	500	✓ حركة الودائع والأصول السائلة
1500	1000	III. حساب الاحتياطات الرسمية
	100	IV. حساب السهو والخطأ
6100	6100	المجموع

المصدر: إعداد الطالب.

من خلال الجدول رقم (02.03)، يمكن أن نستخلص أن التعادل المحاسبي لميزان المدفوعات لا يتضمن معنى التوازن الاقتصادي، ففي الوقت الذي تحدث فيه التسوية الحسابية في الميزان من خلال حركة مختلف الحسابات فإن تصحيح الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات يتطلب تضافر لعوامل اقتصادية، ترتبط بسير الأداء الاقتصادي للبلد، وتحريكها باتجاه تصحيح الاختلال.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

ثانياً: التوازن الاقتصادي.

التوازن الاقتصادي يعني، تعادل أصول وخصوم بنود محددة في ميزان المدفوعات.¹ يقصد به أيضاً الحالة التي تتساوى فيها إيرادات الدولة مع صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.²

ويستوجب التوازن الاقتصادي بميزان المدفوعات تساوي أصول وخصوم المعاملات المستقلة أو التلقائية وتعرف أيضاً بالمعاملات فوق الخط، وهي المعاملات التي تتم بغض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل، ومن هذه المعاملات الصادرات والواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضاً المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرض الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة،³ أما باقي العمليات فتسمى ببنود التسوية أو عمليات مشتقة الهدف منها توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين لميزان المدفوعات.

وبالاعتماد على شكل ميزان المدفوعات المتصور في ما سبق من هذا الفصل، يمكن توضيح التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات من خلال الاستدلال بالمثال الموضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (02.04): التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.

البيان	الحقوق	الديون	الرصيد
1. ميزان العمليات الجارية			
✓ الميزان التجاري	300	300	00
✓ ميزان الخدمات	200	200	00
✓ ميزان التحويلات	100	100	00
2. ميزان العمليات الرأسمالية طويلة الأجل			
✓ قروض طويلة الأجل	400	400	00
المجموع	1000	1000	

المصدر: إعداد الطالب.

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

² جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي في المزايا النسبية في التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، مصر، 1992، ص: 132.

³ محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

من خلال الجدول رقم (02.04) يتضح جلياً أن، هذا الاقتصاد قد حقق تعادلاً محاسبياً يظهر من خلال المجموع النهائي للحسابات الكلية، وتوازناً اقتصادياً يظهر من خلال تساوي جانبي كل بند من بنود ميزان المدفوعات.

إلا أن ما يلاحظ، فالواقع لا يسمح بالتوازن الاقتصادي للميزان دائماً، إذ قد تتفوق حقوق الدولة على ديونها، ويحصل فائض في هذه الحالة، أو تتفوق ديون الدولة على حقوقها ويحصل عجز في هذه الحالة. وأن حالات عدم التوازن هي التي تتحقق في الغالب فعلياً، أما حالة التوازن الاقتصادي فهي استثنائية.

من خلال ما سبق يتضح أن، ميزان المدفوعات من الجانب المحاسبي يكون دائماً في حالة تعادل، أما من الجانب الاقتصادي فقد يكون في حالة توازن أو اختلال.

المطلب الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات.

إذا كان من الضروري أن يتعادل ميزان المدفوعات من الجانب المحاسبي حيث تتساوى مجموع الأرصدة الكلية الدائنة والمدينة، فليس هناك ما يضمن أن يتحقق هذا التعادل في جميع بنوده.

ويمثل الاختلاف بين الأرصدة المدينة والدائنة في البنود الأساسية لميزان المدفوعات ما يعرف بحالة الاختلال في ميزان المدفوعات.

وهي الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات، وعند القول أن هناك اختلالاً على مستوى ميزان المدفوعات، معناه حالة اللاتوازن بين حقوق الدولة التي تترتب عن الدول الأخرى ومطلوباتها لتلك الدولة، فيجب دراسة كل عناصر ميزان المدفوعات بدقة من أجل معرفة مكان الخلل ومحاولة معالجته مهما كانت صورته والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه، وعلى العموم نميز بين حالتين أساسيتين للاختلال هما:

أولاً: حالة العجز في ميزان المدفوعات.

العجز في ميزان المدفوعات يدل على عدم مقدرة الدولة تسديد قيمة صادراتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي وما يترتب عنها من سلبيات ومخاطر،¹ كما أن العجز في ميزان المدفوعات يؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي (بافتراض ثبات بقية العوامل الأخرى)، حيث أن العجز في الميزان يؤثر في عرض العملة المحلية في السوق، حيث يزداد عرضها على الطلب عليها، وتعتمد السلطات العامة على السياسات النقدية والمالية لتصحيح هذا الخلل.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 403، 404.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

وفي الواقع فإن الخلل في ميزان المدفوعات ينبغي أن يتجاوز نسبة 5% من المعدل المتوسط لمجموع قيمة الإيرادات والمدفوعات المحققة في المعاملات الاقتصادية للدولة مع الأجانب خلال سنة وهو ما يعرف بـ "الخلل السنوي" في حين الخلل المتراكم فهو يدل على مجموع الاختلالات السنوية المتجمعة خلال فترة معينة.¹

وبالاعتماد على شكل ميزان المدفوعات المتصور في ما سبق من هذا الفصل، يمكن توضيح حالة العجز في ميزان المدفوعات من خلال الاستدلال بالمثال الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم (02.05): حالة العجز في ميزان المدفوعات.

البيان	الحقوق	الديون	الرصيد
3. ميزان العمليات الجارية			
✓ الميزان التجاري	250	300	(50)
✓ ميزان الخدمات	200	200	00
✓ ميزان التحويلات	100	100	00
4. ميزان العمليات الرأسمالية طويلة الأجل			
✓ قروض طويلة الأجل	450	400	50
المجموع	1000	1000	

المصدر: إعداد الطالب.

من خلال الجدول رقم (02.05) يتضح جلياً أن، هذا الاقتصاد قد حقق تعادلاً محاسبياً يظهر من خلال المجموع النهائي للحسابات الكلية، لكن على الصعيد الاقتصادي فهناك عجزاً مسجلاً على مستوى الميزان التجاري يغطيه فائض ميزان العمليات الرأسمالية طويلة الأجل.

ثانياً: حالة الفائض في ميزان المدفوعات.

في حالة الفائض في ميزان المدفوعات يكون رصيده موجب أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات، وفي هذه الحالة الجانب الدائن يزيد عن الجانب المدين، غير أن حالة الفائض في الميزان دليل على عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات العامة في تحقيق التوازن

¹ عرفات تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

الخارجي،¹ وتكمن المشكلة بالميزان في هذه الحالة في ضرورة تخلي الدولة عن إستخدام جزء من مواردها الحقيقية المستخدمة في الإنتاج بالإضافة إلى وجود أموال معطلة بلا إستثمار وفي المقابل تتراكم الأرصدة النقدية ما يسبب بدوره تضخم وإرتفاع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، إلا أن حالة الفائض تعد أقل خطورة من حالة العجز في الميزان.

ويمكن للدولة أن تتخلص من حالة الفائض في ميزان مدفوعاتها من خلال منح القروض للدول الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار، ومن خلال منح إعانات وتبرعات للدول التي تمر بأزمات اقتصادية، هذا في الأجل القصير، وتزداد أهمية الخلل لما يكون في الأجل الطويل.²

وبالاعتماد على شكل ميزان المدفوعات المتصور في ما سبق من هذا الفصل، يمكن توضيح حالة الفائض في ميزان المدفوعات من خلال الاستدلال بالمثال الموضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (02.06): حالة الفائض في ميزان المدفوعات.

الرصيد	الديون	الحقوق	البيان
			1. ميزان العمليات الجارية
50	300	350	✓ الميزان التجاري
00	200	200	✓ ميزان الخدمات
00	100	100	✓ ميزان التحويلات
			2. ميزان العمليات الرأسمالية طويلة الأجل
(50)	400	350	✓ قروض طويلة الأجل
	1000	1000	المجموع

المصدر: إعداد الطالب.

من خلال الجدول رقم (02.06) يتضح جلياً أن، هذا الاقتصاد قد حقق تعادلاً محاسبياً يظهر من خلال المجموع النهائي للحسابات الكلية، لكن على الصعيد الاقتصادي فهناك فائضاً مسجلاً على مستوى الميزان التجاري الذي يغطي العجز الموجود في ميزان العمليات الرأسمالية طويلة الأجل.

¹ حسان خضر، ميزان المدفوعات و دوره في آلية الإصلاحات، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 22، الكويت، 2004، ص: 25.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 402، 403.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

من خلال ما تم التطرق إليه، يعتبر تشخيص الاختلال أحد أهم المراحل خطورة في معالجة اللاتوازن الخارجي، نظرا للعلاقة المتلازمة ما بين طبيعة الاختلال والسياسات المتبعة لمعالجة هذا الخلل، وترتبط طبيعة الاختلال والسياسات المتبعة لمعالجة هذا الخلل الاقتصادي لميزان المدفوعات من قاعدتين أساسيتين:

- ✓ القاعدة الأولى: هي فهم الأبعاد الحقيقية التي أدت إلى هذا الوضع من خلال دراسة الأسباب الداخلية (مراجعة السياسات المتبعة) والخارجية (معرفة مصدر الصدمات الحقيقية)؛
- ✓ القاعدة الثانية: تتمثل في اعتماد الأدوات المالية والنقدية الملائمة لظروف الاقتصاد وهيكله مع مراعاة زمن التدخل.

و يمكن توضيح أنواع الاختلالات الاقتصادية في ميزان المدفوعات من خلال الجدول الموالي:

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

جدول رقم (02.07): أنواع الاختلالات الاقتصادية لميزان المدفوعات.

نوع الاختلال الاقتصادي وجه المقارنة	الاختلال العرض أو العشوائي	الاختلال الموسمي	الاختلال الدوري	الاختلال المزمّن أو الاتجاهي أو طويل الأمد	الاختلال النقدي أو المتصل بالأسعار	الاختلال الهيكلي
سببه	يحدث نتيجة ظروف عارضة، مؤقتة، طارئة مثل الكوارث الطبيعية، آفات زراعية، انتشار أوبئة	يحدث لتلك الدول التي تعتمد على المواسم في صادراتها مثل الدول الزراعية وعادة لا يتجاوز السنة	يحصل نتيجة الدورات الاقتصادية من رواج وكساد	يحدث نتيجة انتقال الدولة من مرحلة الأقل نمو إلى الأكثر نمواً.	نظراً لاختلاف أسعار السلع والخدمات من دولة لأخرى، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لعملة دولة أسعار خدماتها وسلعتها أعلى من باقي الدول، وهذا يؤثر على سعر صرف عملتها إذا أصرت الحكومة على الإحتفاظ بسعر صرف عملتها على ما هو عليه	بسبب تغير في العرض أو الطلب، ويرجع إلى عوامل مختلفة
علاجه	هذا الخلل قابل للزوال بمجرد زوال السبب عاجلاً أم آجلاً، دون الحاجة إلى تغير أساسي في الهيكل أو السياسات الاقتصادية للدولة	التعويض - في حال كان الأثر سلبي - في مواسم أخرى قد تكون أفضل.	بإستخدام السياسات النقدية والمالية المناسبة لصد الأسباب المؤدية للحالة السلبية للاقتصاد.	بواسطة حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل	تخفيض سعر صرف العملة المحلية. إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عن طريق إتباع سياسة إنكماشية مناسبة.	رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين الإدارة.

المصدر: محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 199، 200.

المطلب الثالث: أسباب اختلال ميزان المدفوعات.

إن اختلال ميزان المدفوعات ينجم عن أسباب عدة، يمكن إيجاد أهمها في ما يلي:¹

أولاً: التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية.

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمته الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه، سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات (في حال وجود مرونة في الجهاز الإنتاجي)، مما يؤدي أيضاً إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الاختلالات غالباً ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال الخارجي.

ثانياً: أسباب هيكلية.

وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرة الاقتصاد الإنتاجية ودرجة اعتماد الأساليب الفنية المتقدمة في العملية الإنتاجية، وهذا ما ينطبق تماماً على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية)، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية، كتغير أذواق المستهلكين وعزوفهم عن هذه السلع، أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

ثالثاً: أسباب دورية.

وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش، ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد معدلات البطالة، فتتكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم، يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات.

ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى، وتنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

التجارين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها.

رابعاً: الظروف الطارئة.

قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها، وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات البلد كما في حالة الكوارث الطبيعية، واندلاع الحروب، والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محلياً ودولياً، فهذه الحالات ستؤثر على صادرات البلد المعني، الشيء الذي ينجم عنه إنخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدره بالنقد الأجنبي، وقد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج البلد، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

كما يمكن إضافة أسباب أخرى لحدوث الاختلال في ميزان المدفوعات خاصة منها ما يتعلق بـ:

أولاً: تغيربنية العلاقات الاقتصادية الدولية.

إن تغير الطلب العالمي على بعض المنتجات نتيجة الإبداع التكنولوجي يؤدي إلى اختلال في موازين مدفوعات الدول المصدرة لهذه المنتجات، كما يؤدي تحكم بعض الدول في أساليب الفن الإنتاجي، إلى التحكم في السوق الدولية، وبالتالي زيادة صادراتها، وبالمقابل تنخفض فيه صادرات الدول الأخرى التي لا تزال تكاليف إنتاجها ثابتة، ويظهر ذلك جلياً من خلال ما يلي:¹

- ✓ تفاوتات ما بين معدل النمو المحلي والأجنبي؛
- ✓ التغير في تفضيلات الطلب؛
- ✓ الاختلافات في التطور التكنولوجي، ووفرة عوامل الإنتاج؛
- ✓ التغير في البيئة الاقتصادية والسياسية (مستوى الحماية، نشوء تكتلات تجارية،... الخ).

فإذا مثلنا ميزان المدفوعات (BP) على شكل دالة في كل من سعر الفائدة (I) والدخل الوطني (Y):

$BP(Y, I)$ ، نجد أن الميل ووضعية المنحنى (BP) يتحدد بعاملين أساسيين هما:

- ✓ مصادر النمو الاقتصادي الداخلي؛ فإذا كان الإنتاج في اقتصاد ما موجهاً نحو التصدير، فإن الميزان التجاري يتدهور بسرعة أقل عندما يرتفع الدخل الوطني، بحيث أن ميزان المدفوعات يكون أقرب إلى الأفقية. وبالعكس ففي ظل اقتصاد يعتمد الدخل الوطني فيه على الإنفاق الحكومي أو على الإنتاج غير القابل للتصدير، يكون معرضاً أكثر لمشاكل العجز التجاري الخارجي، ويصبح في هذه الحالة (BP) أكثر عمودية.

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

✓ تؤثر حساسية حركات رؤوس الأموال الدولية؛ للتغيرات في فروقات أسعار الفائدة المحلية والخارجية مباشرة على ميل منحنى BP. فإذا كانت هذه الأخيرة (رؤوس الأموال) تامة الحركة، فإن تغيرا صغيرا في سعر الفائدة، يؤدي إلى حدوث تغيرات كبيرة في تدفقات رؤوس الأموال، ويكون منحنى BP أفقيا، وهذا معناه أن سعر الفائدة المحلي يبقى دائما مساويا لسعر الفائدة الخارجي الحقيقي. في حين إذا كانت رؤوس الأموال الدولية عديمة الحركة، فإنها لن تتأثر بتغيرات أسعار الفائدة ويكون منحنى BP في هذه الحالة عموديا.

غير أنه بالنسبة لوضعية المنحنى BP، فنقول أنه يتحرك في المجال الهندسي (Y,I) عندما تؤثر العوامل الخارجية على الميزان التجاري (الصادرات أو الواردات) وعلى ميزان رؤوس الأموال (دخول وخروج رؤوس الأموال).

أما العوامل الخارجية التي تؤثر على الميزان التجاري ورؤوس الأموال فهي: الدخل العالمي، سعر الصرف الحقيقي، وسعر الفائدة الخارجي الحقيقي.¹

ويمكن تلخيص العوامل المحددة لميل BP والعوامل المساعدة على تحركه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02.08): ملخص للعوامل المؤثرة على ميل ووضعية منحنى ميزان المدفوعات.

العوامل	نوع التأثير	التغيير	يصبح منحنى BP	يتحرك منحنى BP نحو
نمو في الصادرات	زيادة	أكثر أفقية	-	
نمو في الإنفاق الداخلي	زيادة	أكثر عمودية	-	
حساسية حركات ر. الأموال وسعر الفائدة	إنخفاض	أكثر عمودية	-	
الدخل العالمي	زيادة	-	-	الأسفل
	إنخفاض	-	-	الأعلى
سعر الصرف الحقيقي	تدهور	-	-	الأسفل
	تحسن	-	-	الأعلى
سعر الفائدة الحقيقي الخارجي	زيادة	-	-	الأعلى
	إنخفاض	-	-	الأسفل

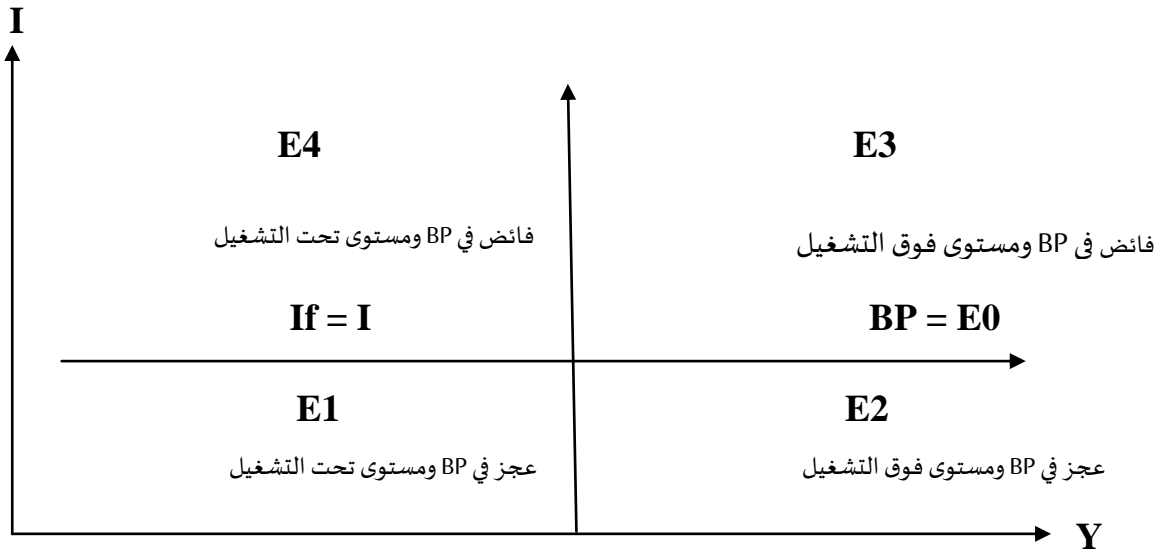
المصدر: تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 309.

¹ Dornbusch.R and Fisher, **Macroeconomics**, 6th edition, international edition New York, USA, 1994, p: 331.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

ويحدث التوازن الخارجي عندما يكون ميزان المدفوعات متوازناً، وإلا يكون البنك المركزي في وضعية الخاسر أو الراجح فيما يتعلق بالاحتياطيات من العملة الأجنبية والذهب. ويتحقق التوازن الداخلي لما يكون الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل. ويظهر الشكل الموالي، منحنى $BP=0$ (المتوازن)، ويكون منحنى $BP=0$ أفقياً في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال الدولية عند مستوى سعر الفائدة الخارجي If .

شكل رقم (02.02): التوازن الداخلي والخارجي في ظل سعر الصرف الثابت.



المصدر: تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 310.

فالنقاط الموجودة فوق المنحنى $BP=0$ تناسب الفائض في ميزان المدفوعات، وتلك الموجودة تحته تناسب العجز. إن النقطة E هي النقطة الوحيدة التي يتحقق عندها التوازن الداخلي والخارجي. فالنقطة E1 مثلاً تناسب حالة مستوى تحت التشغيل وعجز في ميزان المدفوعات. بينما تمثل النقطة E2 فائض في التشغيل وعجز في الميزان الخارجي، ومنه فإن الوصول إلى نقطة التوازن (الداخلي والخارجي) يستدعي اعتماد توليفة من السياستين المالية والنقدية، أو ما يعرف باسم السياسة المتناقصة.¹

ثانياً: أسباب أخرى.

من الأسباب الأخرى التي قد تنشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات، هي انخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة ضعف التقدم التقني، لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج، وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة، حيث تهدف هذه البلدان من خلال هذه السياسة إلى رفع مستوى الاستثمار، الذي

¹ Goghlan.R, *The theory of money and finance*, Mac Milan press, London,1980, p: 166.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

غالباً ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري، ويترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه نحو التضخم، وهو اتجاه مزمّن إذ أنه سنة بعد سنة، ونتيجة لهذا التضخم ونظراً لزيادة واردات هذه الدول فإنها تعاني عجزاً دائماً أو مزمناً في ميزان مدفوعاتها وتمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل مبرمة مسبقاً، مما يجعلها تقع في فخ المديونية، وهو ما يعقد مسيرة هذه الدول تنموياً.¹

فضلاً عما سبق ذكره، تعتبر السياسة المالية التوسعية أحد أهم أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، وفي غضون فترة الثمانينات شهدت ظاهرة اقتصادية مهمة، وهي ما أطلق عليها "العجوزات التوأم" أين عرفت الولايات المتحدة الأمريكية عجزاً موازناً كبيراً، تبعه اختلال خارجي ظهر جلياً على مستوى ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، وهو ما برهن عليه الاقتصادي الفرنسي (**Henri Boutguinat**) رياضياً في كتابه المالية الدولية،² حيث وجد أن هناك علاقة طردية بين كل من عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية وعمم هذه النظرية على الدول التي تعتمد على سعر صرف حقيقي وتتمتع ببنية إنتاجية سليمة.

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

² تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص: 308.

المبحث الثالث: آليات معالجة الاختلال وإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

يعتبر التوازن في ميزان المدفوعات طرحاً افتراضياً ويتحقق استثنائياً، فالوضعية الواقعية لهذا الميزان هي الاختلال سواء كان بالسلب أو بالإيجاب، وآلية تسوية ميزان المدفوعات هي عبارة عن العملية التي يمكن عن طريقها إزالة الاختلال بين جانبي ميزان المدفوعات الإجمالي عند ظهوره، وفي سبيل معالجة هذا الإشكال عملت عدة تحليلات على تبيان الآليات التي تحقق العودة إلى وضعية التوازن.

وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بإعادة التوازن لميزان المدفوعات، وعلى العموم يتفق العديد من الباحثين أن هناك مجموعة من الآليات لإعادة التوازن وتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

ويمكن تصنيف هذه الآليات في تصورين رئيسيين هما:¹

✓ **التصور الأول** يرى أن توازن المدفوعات يتم نتيجة لحركة الأسعار في الداخل والخارج (العوامل الذاتية) وهو ما يعرف بالتعديل الآلي.

✓ **التصور الثاني** فيتمثل بالتسوية عن طريق العوامل غير الذاتية من خلال اعتماد سياسات تدفع إلى التوازن، ويعبر عليهما من خلال الطرح الكنزي، القائم على توازن ميزان المدفوعات يتم نتيجة للتغيرات في حجم الدخل الوطني. غير أن كلا التصورين أهملتا إمكانية إعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية.

وعلى العموم يمكن تقديم أهم الآليات المنتهجة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في ما يلي:

المطلب الأول: التصحيح عن طريق آلية تعديل السعر (التوجه الكلاسيكي).

تقوم آلية تعديل السعر، على أساس افتراضات محددة تتمثل في، وجود حالة المنافسة التامة والاستخدام الكامل للموارد، يقال ان السوق في حالة منافسة تامة اذا توافرت فيه الشروط التالي:²

- ✓ وجود عدد كبير من المشتريين والبائعين للسلعة، وكان لكل منهم شأن صغير جداً في التأثير على سعر السلعة؛
- ✓ تجانس منتجات كل المؤسسات المتعاملة في السوق؛
- ✓ إمكانية تحريك جميع الموارد في يسر تام؛

¹ أمين صبيد، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

² دومينيك سالفادور، نظرية اقتصاديات الوحدة-نظريات ومسائل-، ترجمة: سعد الدين محمد الشيال، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1973، ص: 205.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

✓ توافر المعرفة التامة بالأسعار، والتكلفة الحالية والمستقبلية لدى المستهلكين وأصحاب الموارد والمؤسسات في السوق.

وتسمى الشروط الثلاثة الأولى شروط المنافسة الصافية، وعندما يضاف إليها الشرط الرابع تتحول إلى المنافسة الكاملة. وهذه الشروط مجتمعة تعتبر شروطاً ضرورية وكافية لسيادة سعر واحد للسلعة في سوق المنافسة الكاملة، بينما كل شرط منها على حدى يعتبر شرطاً ضرورياً لكن غير كاف.¹

ويرى رواد هذا التوجه أنه، في ظل هذه الظروف يمكن تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال آلية تعديل السعر.

حيث أن البلد الذي يعاني من عجز في ميزان مدفوعاته يزداد ويشد طلبه على النقد الأجنبي، ويرافق ذلك خروج الذهب منه لتسديد زيادة وارداته على صادراته، بسبب نقص النقد الأجنبي اللازم لديه لتسديد قيم هذه الزيادة في الواردات على الصادرات، ونقص الاحتياطات الذهبية نتيجة خروج الذهب. وهذا يؤدي إلى نقص كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، الأمر الذي ينجم عنه إنخفاض الأسعار في الداخل. ويستمر هذا إلى أن يرجع التوازن لميزان المدفوعات، ويحصل العكس في حالة وجود فائض لدى الدولة حيث أرصدها الذهبية أو النقد الأجنبي لديها، وهذا ما يجعل عرض النقد فيها أكبر، وما يؤدي إليه من إرتفاع في الأسعار المحلية، بالشكل الذي يؤدي إلى تقليل تصديرها، ويجعل قدرتها التنافسية أقل في السوق المحلية مع السلع المستوردة بسبب إرتفاع أسعارها نتيجة زيادة كمية النقود في التداول. وهذا يؤدي إلى زيادة الواردات ويستمر هذا لحين حصول التوازن.²

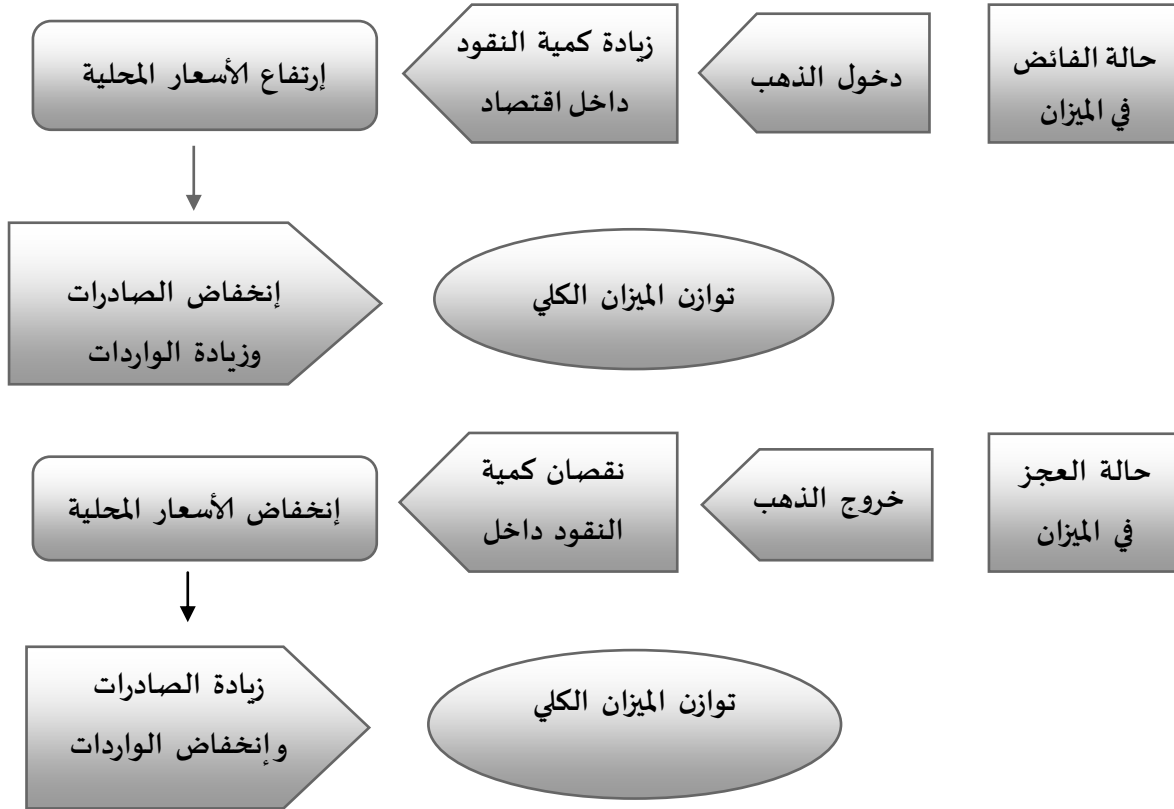
انطلاقاً مما سبق، يمكن التعبير عن هذا التحليل بالشكل الموالي:

¹ محمد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية طبع-نشر-توزيع، مصر، 2000، ص 320.

² فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص: 405، 406.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

شكل رقم (02.03): التصحيح عن طريق آلية تعديل السعر.



المصدر: حاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص: 152.

المطلب الثاني: التصحيح عن طريق آلية تعديل الدخل (التوجه الكينزي).

تنطلق آلية تعديل الدخل في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات من فكرة أساسية هي، أن الاختلال يؤدي إلى تغير في حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل، معتمدة في ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية.¹

ومنه، يعتبر الدخل كأحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن استخدامها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات حسب هذه النظرية.

ويرتكز هذا الاتجاه على الفرضيات التالية:²

✓ الفرضية الأولى: الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للمورد؛

✓ الفرضية الثانية: الأسعار مرنة ولكن في اتجاه تصاعدي فقط؛

¹ يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2001، ص: 42.

² أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

✓ **الفرضية الثالثة:** وجود نظام صرف ثابت، أي يمكن للبلد تسوية مدفوعاته عن طريق استبدال عملته مقابل عملات أجنبية أو ذهب، أما إذا كان في حالة عجز، فإنه على السلطات بيع كمية من احتياطياتها النقدية الأجنبية أو الذهب من أجل الرفع في قيمة العملة الوطنية.

وفي مايلي سنوضح آلية التوازن عن طريق آلية الدخل حسب نوع الاقتصاد:

أولاً: التوازن في ظل الاقتصاد المغلق.

يتكون الدخل القومي في ظل الاقتصاد المغلق من عنصرين أساسيين هما؛ الاستهلاك والاستثمار، حيث الدخل هو مجموع الاستهلاك الاستثمار أي $Y = C + I$. ويعرف الإدخار بأنه الامتناع عن الاستهلاك، وبالتالي الإدخار يمثل تسرباً من تيار الدخل، أما الإستثمار فهو الذي يمثل إضافة إلى تيار الدخل الوطني. كما يمكن أن يتوزع الدخل كذلك بين الاستهلاك والإدخار $Y = C + S$.

ومن خلال مطابقة هاتين العلاقتين السابقتين نجد: $S = I$ أي الادخار يساوي الاستثمار. ومن هنا فإن الدورة الاقتصادية تعتبر متوازنة فقط إذا حدث وتساوى كل من الادخار والاستثمار، أي يحدث التوازن عند تطابق الرغبة في الادخار مع الرغبة في الاستثمار. وهذا هو شرط التوازن في الاقتصاد المغلق.

إلا أن عملية التساوي أو عدمه بين الاستثمار والادخار مسألة هامة ميزت النظرية الكينزية عن نظيرتها الكلاسيكية، هذه الأخيرة تنظر إلا كون الادخار والاستثمار شيء واحد، في حين أن النظرية الكينزية فرقتهما¹.

✓ إذا حدث وزاد الاستثمار على الادخار خلال فترة معينة، فإن التوازن سوف يختل وفي هذه الظروف يزداد الدخل الوطني لأن الإضافة إليه أكبر من التسرب منه.

✓ أما إذا افترضنا أن الاستثمار قد نقص فأصبح أقل من الإدخار، فإن التوازن سوف يختل، وفي هذه الظروف يتناقص الدخل الوطني لأن الإضافة إليه أقل من التسرب منه.

انطلاقاً من شرط توازن الاقتصاد المعلق $I = S$ بافتراض حدوث زيادة في الاستثمار ΔI فإن التوازن سوف يختل ولا بد من أن يتغير بنفس المقدار لكي يتحقق التوازن مرة أخرى، وذلك يعني أن شرط التوازن يكون:

$$\Delta I = \Delta S \text{ ولدينا } \Delta S = s \times \Delta Y \text{ حيث: } S = \Delta S / \Delta Y$$

حيث: s هي الميل الحدي للإدخار.

$$\Delta I = \Delta S \text{ نجد: } \Delta I = \Delta Y \times s \text{ وبالتعويض في المعادلة:}$$

¹ حاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

ولدينا مضاعف الاستثمار $M1$: التغير في الدخل / التغير في الاستثمار أي :

$$M1 = \Delta Y / \Delta I \text{ حيث } M1 = 1/S$$

$$\Delta Y = 1/s \Delta I \text{ أي } \Delta I = s \Delta Y \text{ ومنه :}$$

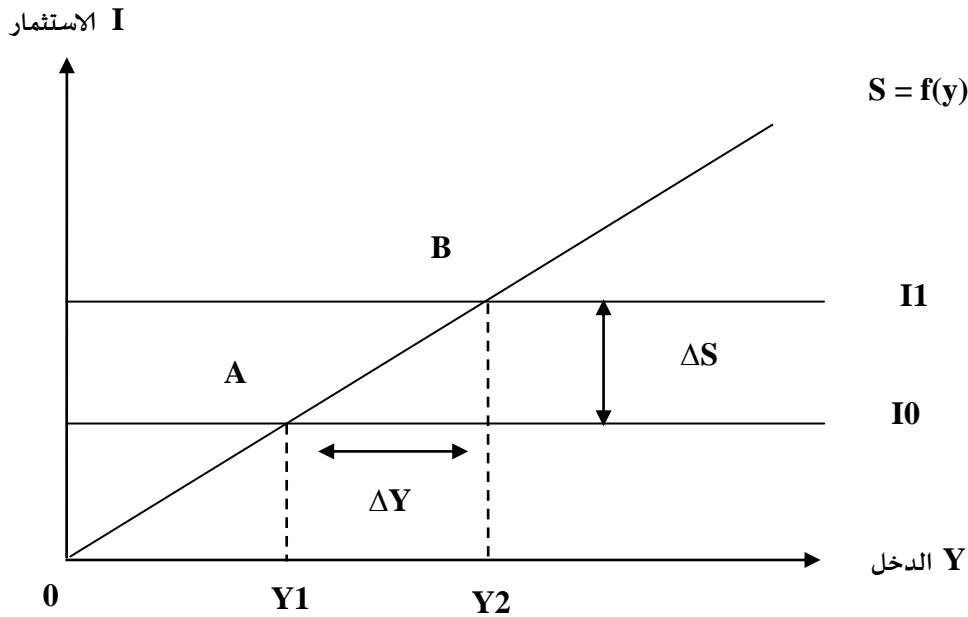
$$M1 = 1/1-c \text{ أي } 1 = S+C \text{ كما أن}$$

وهو مضاعف الاستثمار وبالتالي إذا كان :

- ✓ الاستثمار أعلى من الادخار المتوقع فإن آلية المضاعف تحقق التساوي بين الاستثمار والادخار المحققين عبر توسع في الدخل يتولد عن ادخار صافي.
- ✓ الاستثمار أقل من الادخار، آلية المضاعف تحقق التوازن بين الاستثمار والادخار عبر نقص الدخل ويؤدي لتخفيض الادخار.

والشكل التالي، يوضح تحديد المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد المغلق.

شكل رقم (02.04): تحديد المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد المغلق.



الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

ثانياً: التوازن في ظل الاقتصاد المفتوح.

الاقتصاد المفتوح هو الذي يعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الدولية، وتكون فيه الصادرات والواردات كبيرة بالمقارنة مع الدخل الوطني.

بعد إدخال قطاع التجارة الخارجية على الاقتصاد المغلق الذي يتساوى في فترة زمنية معينة من خلال تساوي الادخار مع الاستثمار، فإننا نجد ما يلي:¹

✓ الإنفاق على الواردات يمثل تسرباً في الدخل تماماً مثل الادخار: حيث استهلاك السلع الأجنبية يعني أن المستهلك يقطع جزءاً من دخله الذي كان مصدره قطاع الانتاج في بلده ليسلمه لقطاع الانتاج في بلد آخر (منشأ الواردات)، وبالتالي كلما كان الاستيراد من الخارج يضعف الدخل الوطني (بلد المستهلك)؛

✓ أثر الصادرات على الدخل الوطني: الصادرات تمثل إضافة للدخل مثل الاستثمار تماماً، حيث زيادة الصادرات تؤدي لزيادة الدخل الوطني.

نجد شرط التوازن في الاقتصاد المفتوح هو تساوي مجموع التسربات مع الإضافات، وبذلك يظهر الدخل الوطني للتوازن على النحو الآتي:

$$Y = C + I + X - m$$

حيث: X الصادرات m الواردات C الاستهلاك I الاستثمار

وكما سبق وبيننا، أن استخدام الدخل الوطني يتوزع بين استهلاك وادخار، وبعد إضافة التجارة الخارجية يصبح لدينا:

$$C + I + X - m = C + S$$

ومن خلالها نجد:

$$I + X = S + M$$

وطبقاً لهذه المعادلة يتبين أن التوازن الإجمالي لا يستتبع بالضرورة تحقق التوازن على الصعيد الخارجي.

في حالة الفائض، لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محلياً يزداد، وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة

¹ جاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

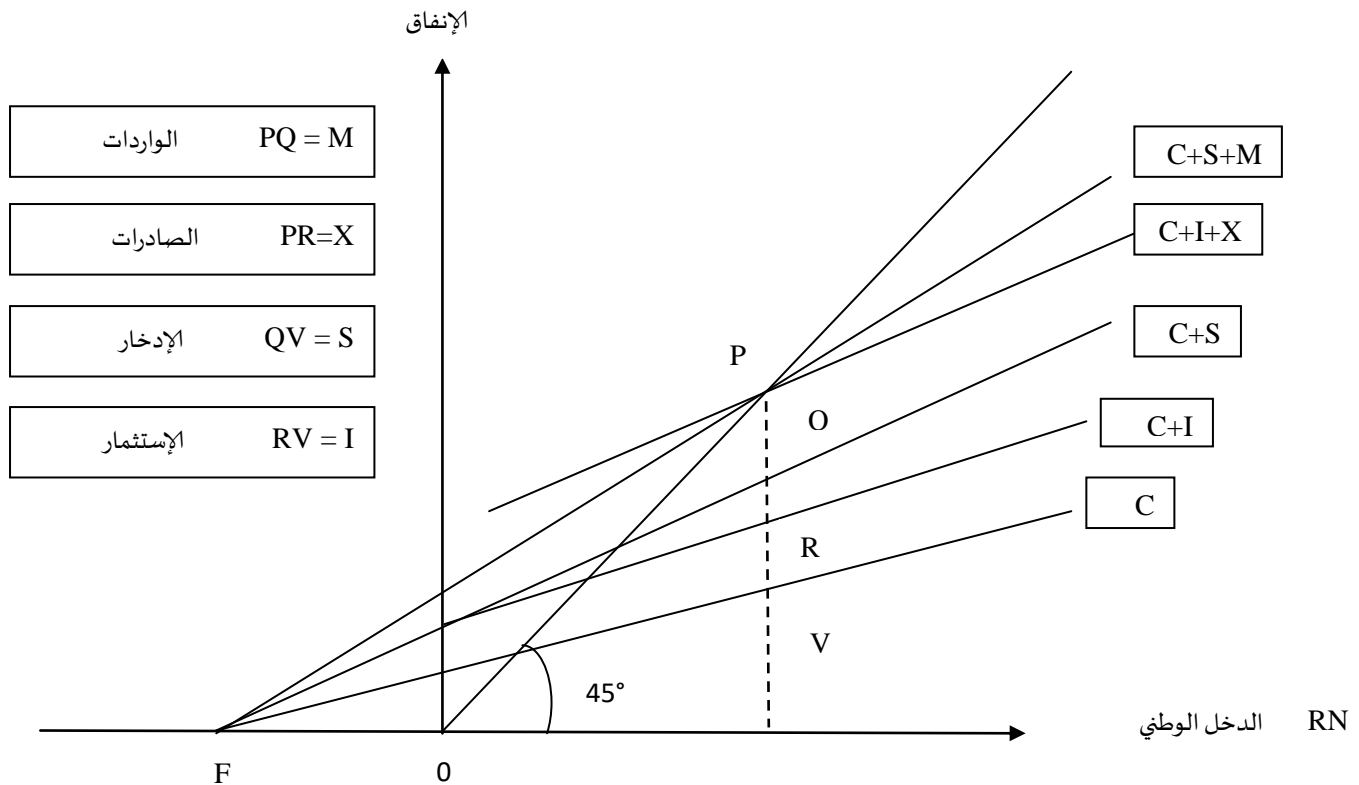
الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

الخارجية، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات بفضل أثر الميل الحدي للاستيراد، وبالتالي يميل الفائض إلى الزوال تدريجياً.

أما في حالة العجز فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محلياً ينخفض، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الإنخفاض في الصادرات مرجحاً بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الانخفاض في الدخل، وبفضل الميل الحدي للاستيراد، يؤدي إلى انخفاض الواردات، وهكذا يميل العجز إلى الانخفاض، ومنه العودة إلى نقطة التوازن.

ويمكن أن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

شكل رقم (02.05): العلاقة بين التوازن الداخلي والخارجي في ظل الطرح الكنزوي.



المصدر: أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

يحاول الشكل رقم (02.05)، أن يرسم لنا التوازن الكلي للدخل الوطني والإنفاق الوطني كذلك، أين يمثل محور السينات (المحور العمودي) الإنفاق الوطني، ومحور السينات (المحور الأفقي) الدخل الوطني. يمثل الخط المستقيم ذي الزاوية 45° نقاط توازن الإنفاق مع الدخل (أي خط التوازن)، أما الخط C فيمثل دالة الاستهلاك، بينما $C+I$ يمثل دالة الاستثمار، حيث نفترض أنه مهما كان مستوى الدخل، هناك إنفاقاً استثمارياً (مهما كان مستواً) يضاف إلى منحنى الاستهلاك. (الرمز I هنا يعتبر الاستثمار متغيراً مستقلاً) ثم نضيف بعد ذلك بين النقطة P و R حجم الصادرات والتي تعطينا منحنى

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

الدخل $X+I+C$ (والذي يمكن أن نضيف له العناصر المالية التي لا تظهر على الرسم). وبذلك نحصل على المنحنى الذي يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الخارجية الكلية والذي يقطع خط التوازن في النقطة P التي تمثل التوازن القومي العام أخذاً في الاعتبار التبادلات مع العالم الخارجي. بما أننا افترضنا أن X و I متغيرين مستقلين، فإن منحنى كل واحد منهما يكون موازياً لمنحنى الاستهلاك C في النقطة الافتراضية F .

إن هذا الرسم يساعدنا عن البحث عن التوازن الكلي، فالنقطة P تمثل نقطة التوازن بين منحنى الدخل $M+S+C$ ومنحنى الناتج $C+I+X$ على خط 45° .

ولكن هذا يمثل الوضع المثالي الذي تسعى إلى تحقيقه كل الدول. في الواقع أن هناك فروقات بين الدخل وبين الناتج وأنه من الصعب تحقيق النقطة P والتي تمثل بدورها سعر الصرف التوازني الفعلي الحقيقي.

غير أن هذه النظرية تعتبر العلاقة بين تغير الإنفاق وتغير الدخل عاملاً أساسياً في إحداث التوازن لميزان المدفوعات، متجاهلة العوامل الأخرى، وهو ما جعلها تتلقى جملة من الانتقادات، أهمها:

- ✓ عدم وجود ضمان لتحقيق التوازن تلقائياً بسبب تغيرات الدخل الوطني، إذ يمكن أن يمتص الأضرار جزءاً من الزيادة التي حدثت في الدخل؛
- ✓ عدم إمكانية تحقيق المعادلة: مستوى تشغيل كامل وتوازن ميزان المدفوعات؛
- ✓ تعتمد هذه النظرية على التحليل الساكن إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز وجودها.

المطلب الثالث: التصحيح عن طريق آلية تدخل الدولة.

إن أغلب الآليات السابقة تبحث في إعادة التوازن لميزان المدفوعات بعيداً عن تدخل الدولة، حيث أن التوازن يكون بشكل تلقائي.

ومع تزايد أهمية دور الدولة في الاقتصاد أصبحت الآليات السابقة غير فعالة في سبيل الوصول إلى التوازن، فضلاً عن أنها بطيئة الفعالية نسبياً، وأصبحت السلطات الحكومية تعتمد على أدوات كمية وكيفية تختلف باختلاف الوضع الاقتصادي للبلد خاصة مع زيادة خطر العوامة التي أصبحت تهدد أمن وسلامة السوق الوطنية، وهو ما يملئ على الإدارة الاقتصادية اعتماد سياسات تدفع إلى التوازن الاقتصادي الخارجي.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

ومن أهم الأدوات والإجراءات التي يمكن أن تعتمدها السلطات في سبيل الوصول إلى حالة التوازن في ميزان المدفوعات، ما يلي:¹

أولاً: التعديل في المستويات النسبية للدخل الوطني.

يعد مستوى الدخل لأي اقتصاد محددًا رئيسيًا لمدفوعاته الدولية، ونظرًا لأن كل زيادة في الدخل الوطني للقطر تزيد في القوة الشرائية لرعاياه، فإنها تؤدي إلى زيادة طلبه على السلع المستوردة من الأجانب وقد تؤدي إلى إنخفاض المقدار المتوافر من منتجاته للتصدير بزيادة الطلب المحلي على منتجاته، ولذلك يؤدي كل ارتفاع في دخله القومي إلى إنخفاض الفائض في ميزان مدفوعات الأقطار المصدرة، ومن ناحية أخرى يؤدي كل إنخفاض في دخله القومي إلى إنخفاض طلبه على السلع المستوردة.

وبالمقابل، يؤدي ارتفاع الدخل القومي في الأقطار التي لها موازين ملائمة بالنسبة إلى مستويات الدخل القومي في الأقطار التي لها موازين غير ملائمة، إلى موازنة المدفوعات الدولية. فالأقطار التي كان لها في السابق موازين ملائمة، تميل استجابة لمستويات دخلها القومي المرتفعة نسبيًا، إلى زيادة مدفوعاتها بالنسبة إلى مقبوضاتها، أما الأقطار التي كان لها موازين غير ملائمة فإنها تميل استجابة لمستويات دخلها المنخفضة نسبيًا إلى تخفيض مشترياتها بالنسبة إلى مبيعاتها.

ثانياً: التعديل في المستويات النسبية لأسعار الفائدة.

تنطلق هذه المقاربة من نظرية تعادل أسعار الفائدة، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة في البلد الذي يعاني من عجز في ميزان مدفوعاته، وفي ظل حركية رؤوس الأموال إلى انتقال سيل من القروض من الأقطار التي لها أسعار فائدة أقل إنخفاض، الأمر الذي يؤدي وفي ظل عدم وجود المخاطرة إلى عودة التوازن في ميزان مدفوعات بلد العجز.

ثالثاً: التعديل عن طريق القيود المباشرة على المعاملات الخارجية.

تعتبر القيود الكمية المباشرة على المعاملات الخارجية أحد أهم البدائل لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، إذ تقوم هذه السياسة على مايلي:

✓ القيود النقدية المفروضة على المعاملات الخارجية، كالرقابة على الصرف بمختلف أشكالها ووسائلها؛

✓ القيود المالية المفروضة على المعاملات الخارجية، كالضرائب والإعانات؛

✓ القيود المفروضة على المعاملات الخارجية كحصر الاستيراد والاحتكار.

إضافة إلى الإجراءات السابقة، يمكن للدولة لإعادة التوازن من خلال:

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 130، 131.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

أولاً: السياسة المالية.

تعتبر السياسة المالية من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي بتكييف مستويات الانفاق العام والتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، فالسياسة المالية هي دور الحكومة في قبض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وعملية تحصيل الإيرادات وطرق إنفاقها، وتختلف أهدافها حسب النظم الاقتصادية ومدى تطور المجتمعات وتمثل أهم هذه الأهداف في:¹

- ✓ العمل على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق المستويات المطلوبة من الأسعار والاستهلاك وتوظيف الموارد المالية وعدالة توزيع الدخل؛
- ✓ تكفل الدولة بتحقيق المشاريع والخدمات المطلوبة والتقليل من تفاوت الدخل؛
- ✓ استخدام فائض الميزانية في التضخم عن طريق تخفيض القدرة الشرائية.

ويمكن التركيز على أهم قنوات تأثير السياسة المالية على وضعية ميزان المدفوعات من خلال متغيرين أساسيين وهما: تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، وينتج عن ذلك إنخفاض في الدخل الوطني المتاح، ومنه ينخفض الميل الحدي للاستيراد وبالتالي يمكن العودة إلى الوضع التوازني.

ثانياً: السياسة النقدية.

تشكل السياسة النقدية محورا هاما في قضايا معالجة الخلل الخارجي لميزان المدفوعات وقد تزايد هذا الاهتمام مع تزايد حركة عوامة رأس المال وتطور النظام النقدي الدولي، لذلك فهي تستند استراتيجيا على مجموعة من المتغيرات المستهدفة تهدف إلى التحكم في عرض الكتلة النقدية وذلك من خلال:²

- ✓ رفع أسعار الفائدة؛
- ✓ إستعمال أداة رفع الاحتياطي الإجباري؛
- ✓ عمليات السوق المفتوحة؛
- ✓ القيود النوعية على الائتمان (خاصة فيما يتعلق بالائتمان الاستهلاكي).

يتضح من خلال سبق أن الإجراءات السالفة الذكر تؤدي إلى تحسين وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال مايلي:

- ✓ القدرة على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات؛

¹ بن حمودة فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 197، 198.

² جون هرسون، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله وآخرون، دار المريخ، السعودية، 1987، ص: 211.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

✓ تحديد ما يمكن أن ينتج عن تخفيض الطلب الكلي من نقص في الواردات وزيادة في الصادرات.

إن جميع القيود تستهدف التأثير على عناصر معينة في ميزان المدفوعات بطريق مباشر، على عكس السياسات النقدية والمالية الانكماشية وتخفيض سعر الصرف التي تؤثر على ميزان المدفوعات. نخلص من خلال ما سبق أن البلدان التي تعيش حالة زيادة في الإنفاق تتبع سياسة تخفيض الإنفاق عبر أحكام سياستها النقدية والمالية، أما البلدان التي تعيش حالة تغيرا تلقائيا في الإنفاق فتتبع سياسة تحويل الإنفاق، وذلك من خلال تخفيض سعر الصرف أو بهدف عزل الاقتصاد عن الاضطراب الخارجي.

كما أن سياسة تخفيض العملة تعتبر أحد أهم الركائز التي تبنى عليها وصفات المؤسسات النقدية الدولية والتي تدعو بموجها الدول الطالبة لبرامج التعديل الهيكلي لتطبيقها للخروج من دائرة الاختلالات الاقتصادية الكلية وخاصة فيما يتعلق بالعجز في ميزان المدفوعات.

بالإضافة إلى ما تم ذكره بخصوص علاج اختلال ميزان المدفوعات، يمكن كذلك للسلطات العامة في الدولة اللجوء إلى جملة من السياسات الوطنية، والتي تتخذ داخل الوطن، وأخرى سياسات خارجية التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني وهي في الآتي:¹

1. الإجراءات والسياسات الداخلية: وتتمثل في:

✓ بيع الأسهم والسندات للحصول على العملات الأجنبية في حالة تحقيق عجز في ميزان المدفوعات؛

✓ بيع العقارات المحلية للحصول على النقد الأجنبي؛

✓ تطبيق نظام الرقابة على الصرف، أو استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للخفض من مستوى الإستيراد مثلا: نظام الحصص، زيادة التعريفات أو الرسوم الجمركية، تشجيع الصادرات وكل ذلك بهدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

2. الإجراءات والسياسات الخارجية: وتتمثل في:

✓ اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية أو القروض الخارجية من مختلف الهيئات والبنوك الدولية وأسواق المال الدولية؛

✓ بيع جزء من احتياطي الذهب للخارج؛

✓ بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية للحصول على العملات الأجنبية.

¹ برياطي حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 152.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات بين التوازن والاختلال

عندما تطبق الدولة كل هذه السياسات أو الإجراءات السابقة الذكر وتفشل في إعادة التوازن لميزان المدفوعات، تصبح مضطرة إلى التصحيح الجاد للوضع باتخاذ تدابير تصحيحية والمتمثلة في تخفيض سعر صرف العملة المحلية في حالة العجز، وسياسة الرفع من قيمة العملة في حالة تحقيق فائض.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى أنه، توجد عملية تسوية للمدفوعات الدولية، تقوم الدولة من خلال هياكلها المختلفة بإعداد بيان رسمي يتضمن جميع المعاملات الدولية التي تتم خلال فترة معينة، ويعرف هذا البيان بميزان المدفوعات الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية، وأداة أساسية في التحليل الاقتصادي.

ومن بين أبرز السمات الأساسية لميزان المدفوعات هي وضعية التعادل المحاسبي بين جانبيه، وهذه الوضعية تكون دائماً متحققة نظراً للاعتماد على مبدأ القيد المزدوج في تسجيل العمليات المالية الخارجية، كما أن هناك وضعية توازن اقتصادي وهي نادراً ما تتحقق عملياً، أي أن الوضع الذي تواجهه معظم الدول من خلال تعاملاتها وعلاقاتها المالية الدولية، هو ديمومة وجود اختلال في موازين مدفوعاتها. هذا الاختلال، سواءً كان عجزاً أو فائضاً، وُجدت له عدة آليات لتصحيحه وإعادة موازين المدفوعات إلى وضعية التوازن، من هذه الآليات ما يكون بشكل حر ومنها ما يكون بتدخل الدولة حفاظاً على مصالحها الاقتصادية.

ويمكن اعتبار سياسة سعر الصرف من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في إعادة التوازن لميزان المدفوعات وتصحيح الاختلال.

أما ما يتعلق بألية عمل هذه الأداة في تصحيح الاختلال على مستوى ميزان المدفوعات، فهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث من هذا البحث.

الفصل الثالث:

نور سعر الصرف

في تصحيح اختلال

ميزان المدفوعات

تمهيد.

تتسم آليات التسوية الذاتية لميزان المدفوعات المشار إليها في الفصل السابق، بعيب خطير وهو طول الفترة الزمنية التي تحتاجها لتصحيح الخلل، فلقد اشترط الإطار النظري لهذه الآليات عدم التدخل المباشر من جانب الدولة لإفساح المجال أمام القوى التصحيحية الذاتية التي تطلقها اليد الخفية في اقتصاديات السوق.

غير أن الواقع، أثبت أن ترك الحبل على الغارب، لقوى السوق التلقائية لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات قد يستلزم فترة زمنية طويلة نسبياً، وبالمقابل، هناك احتمال تعرض الاقتصاد الوطني والعالم لتقلبات غير متوقعة يمكن أن تعمق العجز الخارجي، وهو ما يستوجب على الدولة أن تقوم بدورها بشكل مباشر من أجل الحفاظ على إستقرارية وبنية علاقة الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي.

ولذلك اعتمدت العديد من البلدان والتي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها، خاصة النامية منها، سياسة سعر الصرف كأحد أهم الركائز الاقتصادية التي تبنى عليها برامج الإصلاح الخارجي.

بناءً على ذلك، سيتم خلال هذا الفصل التطرق إلى إبراز أهمية سعر الصرف في تسوية الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات، مع التركيز على أهم المناهج المعتمدة في الدول النامية، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الرقابة على الصرف كسياسة لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات؛

المبحث الثاني: تخفيض قيمة العملة كأداة لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات؛

المبحث الثالث: مقاربات تخفيض قيمة العملة لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: الرقابة على الصرف كسياسة لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات.

نظرا للعلاقة المتلازمة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، سيتم خلال المبحث إلى الرقابة على الصرف ومختلف أهدافها لتحديد علاقاتها بميزان المدفوعات ومدى نجاعتها في تصحيح الاختلال الذي قد يحدث في هذا الأخير، ومن ثم الوقوف على امكانية تصحيح اختلال ميزان المدفوعات في ظل سياسة تثبيت سعر الصرف، إضافة إلى تقييم استراتيجيات صندوق النقد الدولي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات من خلال الرقابة على الصرف.

المطلب الأول: سياسة الرقابة على الصرف.

تعتبر سياسة الرقابة على الصرف، إحدى أهم الآليات المعتمدة من طرف لدول لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، والفكرة التي تقوم عليها هذه الآلية هي أن تحاول الدولة من خلال هذه القناة تنظيم ومراقبة المبادلات التي تتم بالعملة الأجنبية، وتحاول التأثير عليها بما يتماشى وخططها التنموية. وإلى جانب ذلك، تعتبر الرقابة على الصرف وسيلة هامة لوقاية الاقتصاد الوطني من المؤثرات الاقتصادية الضارة.¹

أولاً: مفهوم وأشكال الرقابة على الصرف.

ينصرف مفهوم الرقابة على الصرف كأحد الوسائل الفنية في الرقابة المباشرة على المدفوعات الدولية، إلى القواعد التي تضعها السلطات في الدولة لتنظيم عرض وطلب الصرف الأجنبي بما يتماشى مع المنهج السائد فيها. وتختلف أشكال الرقابة على الصرف باختلاف البنية الاقتصادية للبلد وهيكل مبادلاته الخارجية.

1. مفهوم الرقابة على الصرف:

الرقابة على الصرف، هي أداة لتنظيم الصرف من طرف الدولة، بحيث تكون كل المشتريات والمبيعات من العملات الصعبة محتكرة من طرف البنك المركزي، وتلجأ الحكومات إلى سياسة الرقابة على الصرف في الفترات التي يصعب عليها مواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها وفي ظل غياب وسائل أخرى لتحقيق التوازن ولو بصفة نسبية.

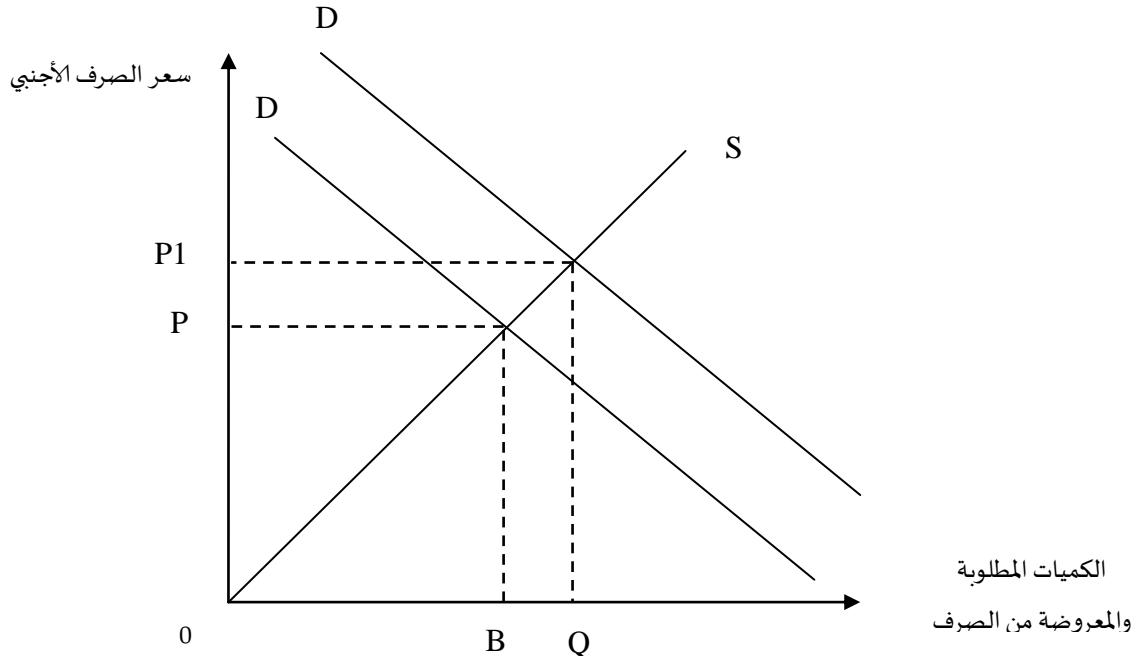
كما يعتبر البعض أن الرقابة على الصرف تعتبر السبيل الوحيد أمام السلطات النقدية للمحافظة على ثبات سعر الصرف عند مستوى ملائم.

¹ إبراهيم محمد الفار، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1992، ص: 75.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

ويمكن توضيح آلية التوازن في ظل نظام الرقابة على الصرف من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (03.01): آلية التوازن في ظل نظام الرقابة على الصرف.



المصدر: زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 90،89.

إذا افترضنا أن الطلب على الصرف الأجنبي قد إرتفع لسبب من الأسباب (المضاربة، السياحة... الخ)، فإن هذا سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب من D إلى $D1$ وهو ما يعني ارتفاع سعر الصرف من P إلى $P1$ وبالتالي حدوث فجوة بين عرض الصرف والطلب عليه بالمقدار ما بين B و Q أي أن الطلب على الصرف الأجنبي يفوق العرض منه، وعندما ترى السلطات النقدية أن هذا السعر لا يناسبها في تحقيق أهداف سياستها الاقتصادية وأنها لا تملك القدرة على سد الفجوة بين عرض الصرف والطلب عليه من خلال زيادة المعروض منه فإنه لا مناص لها إلا كبح مستويات الطلب على الصرف الأجنبي وذلك بالتدخل إداريا باستخدام الوسائل والتقنيات الملائمة لنظام الرقابة على الصرف.¹

بناءً على ما سبق، نستطيع الخروج بالملاحظات التالية:

- ✓ في ظل سياسة الرقابة على الصرف لا يسمح بتحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا بالرجوع إلى اللوائح والتنظيمات المعمول بها دولياً؛
- ✓ يحتكر البنك المركزي بصفته ممثلاً للسلطة النقدية في الدولة العملات الأجنبية وهو الهيئة المسؤولة عن الإشراف والتنظيم لسوق الصرف؛

¹ زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 90،89.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

- ✓ إلغاء سوق الصرف وفق الشكل المتعارف عليه في أنظمة ثبات أسعار الصرف أو أنظمة تعويم العملات لأن عمليات الصرف من اختصاص البنك المركزي وحده؛
- ✓ وجود أكثر من سعر للصرف (نظام سعر الصرف المتعدد).

2. أشكال الرقابة على الصرف:

تختلف أشكال الرقابة على الصرف باختلاف الهدف المرجو تحقيقه من طرف السلطات النقدية، حيث يتم غالباً تركيز كل عمليات الصرف سواء كانت عمليات بيع عملات أجنبية أو شرائها بين يدي سلطة حكومية، يطلق عليها اسم مراقبة النقد (أو مراقبة الصرف)، وقد يشارك البنك المركزي في توجيه هذه المراقبة وإتمام عملياتها، غير أنها قد تحول هذه السلطة إلى البنوك التجارية.¹

ولذلك سنتطرق لسياسة الرقابة على الصرف من جانبها المعاصر وليس من جانبها التاريخي (التقليدي)، وذلك بالتطرق إلى نقطتين أساسيتين:²

أ. مراقبة الصرف كوسيلة لمواجهة المضاربة الهادفة إلى خفض قيمة النقد الوطني:

تنطلق مراقبة الصرف في هذا الإطار إما من خلال مراقبة العمليات التجارية، أو من خلال مراقبة حركات رؤوس الأموال، وتزداد فعالية قواعد هذه الرقابة كلما تحسن على ميزان المدفوعات أو طرأت زيادة على احتياطات الصرف. وتتجسد هذه الرقابة من خلال:

- ✓ مراقبة العمليات الجارية: مبدأ هذه الإجراءات يتمثل في جعل كل عملية تسديد دولية تمر حكماً عبر البنوك، وهو ما يسمح للنظام المصرفي بضبط ومراقبة عمليات الصرف. لا تهدف مراقبة الصرف في تطبيقاتها الحديثة إلى منع العمليات الجارية على السلع (الصادرات والواردات) والخدمات. إن الغاية من مراقبة الصرف هي على وجه عام الإشراف على تسديد العمليات الجارية.

- ✓ مراقبة حركة رؤوس الأموال باتجاه الخارج: تتبنى هذه المراقبة على أساس منع المقيمين من تكوين أصول مالية في الخارج، ويطبق هذا المبدأ من خلال مجموعة من التدابير الأساسية:

— مراقبة الاستثمارات المباشرة، سواء الوطنية في الخارج أو الأجنبية في الداخل، والغاية من ذلك مراقبة هذه الاستثمارات في منع المشروعات الوطنية من إخراج العملات الصعبة، وحضها على تمويل استثماراتها في الخارج عبر قروض خارجية، ومن جهة

¹ مجدي محمد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 263.

² وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

أخرى تعمل على تشجيع تحويل رؤوس الأموال الأجنبية لكي توظف في استثمارات مباشرة في الداخل؛

- مراقبة العمليات الواقعة على التوظيفات بالأوراق المالية الأجنبية؛
- منع استيراد الذهب؛
- إجراءات لمراقبة الوضعية المصرفية.

فضلاً عما سبق ذكره، يمكن أن نذكر بعض الوسائل غير المباشرة منها:¹

- رفع أسعار الفائدة، بهدف التأثير على تحركات رؤوس الأموال من وإلى الدولة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية، وبالتالي زيادة قيمتها وبالطبع فإن هناك حدوداً معينة لتغيرات سعر الفائدة بما يتماشى مع سوق الاستثمار والادخار؛
- القيود الكمية للواردات، مثل: إعانات التصدير.
- ✓ الحد من الدخول المفرط لرؤوس الأموال : تنطلق فكرة هذا المبدأ على اعتماد السلطات النقدية مجموعة من التدابير أو الإجراءات التي تسمح لها الحد من تدفق كثيف لرؤوس الأموال المضاربة، الباحثة عن ارتفاع لاحق في سعر الصرف، والتي تغذي خلقاً مفرطاً للنقد، وتخفف معدلات الفائدة، مما قد يبعث على إنعاش الضغوطات التضخمية.
- ولمواجهة التدفق الكثيف لرؤوس الأموال بإمكان السلطات النقدية المختصة أن تضع حيز التطبيق ثلاث مجموعات أساسية من الإجراءات:
- تأطير الودائع بالنقد الوطني العائدة لغير المقيمين من خلال إلغاء الفوائد على وودائع غير المقيمين مثلاً.
- إنشاء سوق صرف مزدوج، تظهر فعالية سوق الصرف المزدوج في حالة الدخول الكثيف لرؤوس الأموال والخروج الكثيف لرؤوس الأموال أيضاً، حيث تحاول السلطات النقدية المحافظة على معدل تكافؤ متوازن في السوق الرسمي.² وفي المقابل أن ارتفاع سعر الصرف الذي ينجم عن الفائض في الطلب على النقد الوطني في السوق المالي، بهدف تمويل العمليات غير التجارية يؤدي إلى ثني غير المقيمين عن التوظيف بهذا النقد، لأنه يتوجب عليهم شراؤه بسعر أعلى من سعره الرسمي.³
- وضع حدود للقروض التي يتلقاها المقيمون من الخارج.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2003، ص:

144.

² Dominique Plihon, *Les taux de changes*, Edition la découverte, France, 1991, p: 97.

³ وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

إن مجمل هذه الإجراءات المشار إليها في مراقبة العمليات الجارية أو في مراقبة حركات رؤوس الأموال قد يعمل على تخفيضها تدريجياً تبعاً للتحسن الذي سوف يطرأ على ميزان المدفوعات وللارتفاع الذي سيحصل في احتياطات الصرف.

ب. مراقبة الصرف كوسيلة لمواجهة المضاربة الهادفة إلى رفع قيمة النقد الوطني:

تهدف إلى مجابهة الدخول الكثيف المحتمل للنقد الأجنبي وتحويله إلى نقد وطني، إن هذه العمليات الناتجة عن المضاربة على النقد الأجنبي قد تؤدي إلى رفع قيمة النقد الوطني الذي ينعكس سلباً على الصادرات ويزيد من تدفق الواردات.

لذلك فإن التدابير التي قد توضع حيز التطبيق يجب أن تتركز على استخدام بعض الآليات التقليدية الشائعة، ونقصد بها أن المراقبة على الصرف تستلزم تكرار بعض الآليات التي أشير إليها سابقاً، على أن تستخدم لغايات مناقضة لتلك التي ذكرت في صدد مراقبة الصرف كوسيلة لمواجهة المضاربة لخفض قيمة النقد الوطني. أبرزها تتمثل في:¹

- ✓ التأثير على آجال التسديد، فإن هذا الإجراء يمكن أن يستخدم أيضاً لإرغام المستوردين على التسديد العاجل لمستورديهم خلال فترة محددة. تبدأ اعتباراً من تاريخ تخليص هذه المستوردات من الجمارك.
- ✓ تجميد وضعية المصرف تجاه الخارج، من خلال عدم ترك وضعيتها تتدهور سواء كانت بالنقد الوطني أو بالنقد الأجنبي، تلافياً للمضاربة على ارتفاع النقد الوطني
- ✓ اعتماد الإجراءات التي تهدف إلى تقييد أو تحديد الاستثمارات الأجنبية في الداخل (ضمن مجال الاقتصاد الوطني).
- ✓ تغطية أصول (ودائع) المقيمين الجدد بنسب مئوية مرتفعة من الاحتياطات الإلزامية لدى المصرف المركزي.

ثانياً: أهداف الرقابة على الصرف.

لقد حاولت العديد من الدول، منها دول نامية إتباع سياسة الرقابة على الصرف بهدف تعظيم العائد من التعامل مع العالم الخارجي، ومنه تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) كأحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية.

وعلى العموم، يمكن استعراض أهم أهداف الرقابة على الصرف في النقاط التالية:²

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

² يوسف عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إذ أن مصادر واستخدامات الصرف الأجنبي تكون أساسا في ميزان المدفوعات؛
- ✓ المحافظة على القيمة الخارجية للعملة الوطنية كون أن التغير الذي يحدث فيها ينعكس على حركة الصادرات والواردات، وكذلك رؤوس الأموال، ولذلك تقوم السلطات بوضع إجراءات تنظيمية وقانونية تخص بيع وشراء العملات الأجنبية؛
- ✓ حماية الصناعات المحلية الفتية من المنافسة الخارجية، وكذلك تشجيع استيراد السلع الضرورية (الوسيلة والاستهلاكية الأساسية وتشجيع الصادرات ذات الأهمية الكبرى)، ضمن إطار واحد هو دعم خطط التنمية الاقتصادية للدولة؛
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، فهي لا تعزل اقتصادها (أي الدولة) عزلا تاما، وإنما انعزال نسبي بغرض حمايته من المؤثرات الظرفية (كالأزمات النقدية الفجائية)؛
- ✓ توفير العملات الأجنبية في السوق الوطني عن طريق توجيه رؤوس الأموال الأجنبية بواسطة الرقابة على الاستثمارات ذات الأولوية، فضلا عن الحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج بواسطة إجراءات تنظيمية وقانونية تقييدية، وهو ما يؤدي إلى تنمية الإحتياطي من العملات الأجنبية ويساعد في التخفيف من عبء الديون الخارجية.

ويمكن أن تعبر هذه الأهداف عن، استراتيجية بالنسبة للسياسات الاقتصادية للدول النامية ذات القدرة التنافسية الضعيفة والهيكل الاقتصادي المختل، ولذلك اعتمدت العديد من الدول، ومنها الجزائر على سياسة الرقابة على الصرف ولو لفترة مرحلية.

المطلب الثاني: تصحيح اختلال ميزان المدفوعات في ظل برامج الإصلاح.

تنقسم برامج الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى معالجة الاختلالات الخارجية في الدول النامية إلى قسمين:¹

الأولى: هي سياسات تعديل الطلب الكلي (سياسات الإستقرار الاقتصادي) والتي تهدف عبر آلية تحويل الانفاق وخفضه إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وذلك بالاعتماد على السياستين المالية والنقدية، والتي تحظى بمتابعة صندوق النقد الدولي.

أما الثانية: فتتمثل في سياسات الإصلاح الهيكلي للتأثير في العرض والنمو الكليين من خلال مجموعة من البرامج المملاة عادة من طرف البنك الدولي بهدف التأثير على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ومعدل إنتاجيته من خلال معالجة جوانب الجمود المؤسسي ورفع كفاءة عوامل الإنتاج وتخصيص الموارد.

¹ أمين صبيد، مرجع سبق ذكره، ص: 201.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

ومنه، سيتم في ما يلي التطرق إلى البرامج الإصلاحية للاختلال الخارجي من منظور المؤسسات النقدية الدولية، خاصة منها القصيرة المدى (سياسات تعديل الطلب الكلي)، والتي تهدف إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عبر قناة الرقابة على الصرف.

أولاً: برامج الاستقرار الاقتصادي.

تعتبر سياسة التثبيت أو الاستقرار، تلك البرامج الاقتصادية التي يقدمها صندوق النقد الدولي لبعض الدول بغرض إرساء الاستقرار الاقتصادي والمحافظة عليه، وتنشأ الحاجة إلى تبني هذه البرامج الإصلاحية حين تعاني الدول من اختلالات بنيوية في منظومتها المالية والنقدية، وتتضح هذه التشوهات من خلال الاختلال بين إجمالي الطلب الداخلي وإجمالي العرض، مما ينعكس سلباً على وضعية ميزان المدفوعات. هذا الاختلال قد ينجم عن عوامل خارجية مستقلة مثل تدهور شروط التبادل أو ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وقد ينجم عن سياسات محلية غير ملائمة والتي تؤدي إلى توسع الطلب أكثر من نمو العرض وكذلك تشوه الأسعار النسبية.

وإذا تم تمويل هذا الاختلال بالاستدانة من الخارج، فإن ذلك يؤدي إلى توسع عجز ميزان المدفوعات وتدهور تنافسية البلد الناجم عن تشوهات الأسعار المحلية وتراكم المديونية. وهذا الاختلال لا يمكن أن يستمر لفترات طويلة مع تدهور التنافسية وفقدان الجدارة الائتمانية في الأسواق الدولية وانقطاع التمويل عن البلد، الأمر الذي يحتم اللجوء إلى برامج التثبيت التي ترتفع تكاليفها مع تعمق الاختلال وعدم تطابق سياسات التصحيح في وقتها.

ومنذ إدراج أول برنامج للتثبيت سنة 1952 تم حتى عام 2000 تطبيق حوالي 800 برنامجاً في 132 دولة أي بمعدل ستة برامج لكل دولة، وقد تطور استخدام موارد صندوق النقد الدولي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث ازدادت وتيرة برامج التثبيت في الدول النامية مع ظهور أزمة المديونية في الثمانينات إذ تم استخدام 250 برنامجاً قيمتها حوالي 60 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة، وتواصل الاتجاه في التسعينات مع انهيار النظام الشيوعي وتحول دوله إلى اقتصاد السوق.

كما شهدت برامج الصندوق بعض التغيرات انسجماً مع التطورات الحاصلة في العالم، حيث تم سنة 1963 تطبيق أول ترتيب لمساعدة الدول التي تواجه انخفاضاً في صادراتها، وفي عام 1974 تم إدراج ترتيب الصندوق الموسع لمعالجة أزمة ميزان المدفوعات على الأمد المتوسط، وتم سنة 1986 تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لمساعدة دول الدخل المنخفض، وتعزز هذا البرنامج سنة 1987 ليشمل مساعدة الدول الفقيرة في دفع معدل النمو وتقوية وضع ميزان المدفوعات في الدول الفقيرة، كما جرى تطبيق برامج لمساعدة الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق. ويتم إتاحة هذه الترتيبات السابقة من خلال اتفاق يسمى خطاب النوايا مقدم بداية من حكومة الدول المعنية إلى صندوق النقد الدولي، مناشدة إياه المساعدة في

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

التغلب على ما تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، والتوسط لدى الدول الدائنة على جدولة ديونها أو إعفائها من سدادها كلية.¹

ثانياً: إدارة الطلب وتحويل الإنفاق .

تهدف سياسات إدارة الطلب أساساً إلى خفض عجز الحساب الجاري الخارجي و/أو خفض الضغوط التضخمية. وتكتسب السياسات النقدية والمالية وسياسات الدخل أهمية خاصة، فضلاً على أن خفض سعر الصرف في ظل برامج الإستقرار من شأنه أن يؤدي إلى خفض الإنفاق، من خلال أثره أساساً على الأجور الحقيقية والثروة الحقيقية.

وفي حالات كثيرة يكون القطاع العام هو مصدر زيادة الطلب المحلي. لذلك فإن القيام بأي تصحيح يتطلب إجراء تغييرات في سياسات المالية العامة، وربما يتضمن ذلك خفض مصروفات القطاع العام وزيادة الإيرادات في آن واحد. ومع ذلك لا يمكن ببساطة تقدير آثار برنامج ما على الطلب عن طريق قياس الميزان الكلي للحكومة. وتؤثر الأنواع المختلفة من التمويل - الخارجي والمحلي غير المصرفي والمصرفي وتمويل البنك المركزي - تأثيراً مختلفاً تماماً على الأهداف العامة والوسيلة للبرنامج.²

كما يمكن الحد من الاستيعاب المحلي عن طريق تقييد المعاملات النقدية مثلاً عن طريق استحداث تدابير لتغيير حجم الائتمان المقدم إلى القطاعين الخاص والعام أو كليهما. ونظراً للارتباط بين السياسات النقدية والمالية العامة وكثيراً ما يقدم الجهاز المصرفي تمويلاً صافياً إلى القطاع العام، فإن التقييد في مجال المالية العامة قد يكون شرطاً رئيسياً للحد من نمو المعاملات النقدية.

إن فقدان التنافسية هو أحد الأسباب الحقيقية لتفاقم عجز ميزان المدفوعات الناجم أصلاً عن اختلال مستوى سعر الصرف الحقيقي أو ببساطة تحديد سعر صرف للعملة أعلى من قيمتها الحقيقية. كما أن سياسة سعر الصرف هي سياسة تخفيض الإنفاق وتحويل الإنفاق في الوقت نفسه، لأنها تهدف إلى:³

- ✓ زيادة الطلب العالمي على السلع والخدمات المحلية في الوقت الذي يثبط فيه الاستيراد؛
- ✓ من زاوية العرض، يؤدي التخفيض إلى زيادة الحوافز لإنتاج السلع للتصدير أو للمنافسة مع الواردات؛

وتتضح مزايا الإجراء المتعلق بسعر الصرف حينما تظهر المغالاة الكبيرة في قيمة سعر الصرف، ولكن الأمر يستدعي منهجاً أكثر حذراً في الكثير من الحالات، وتحدث المغالاة في قيمة سعر الصرف بصورة

¹ بلقاسم عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

² أمين صبيد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 204، 205.

³ معهد صندوق النقد الدولي، حلقة دراسية عن البرمجة المالية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الو م أ، 2005، ص: 8.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

نمطية في البلدان ذات أنظمة سعر الصرف الثابت عندما يفوق التضخم المحلي زيادات الأسعار الدولية على مدى فترة مطولة من الزمن دون تصحيح مقابل في سعر الصرف.

في السنوات الأخيرة، أدى تزايد اعتماد الأنظمة المرنة والمعمومة إلى الحد من المدى الذي يمكن فيه استخدام سعر الصرف كبديل عن إجراءات السياسات المحلية (المالية والنقدية)، مما يرجع أساساً إلى المجازفة باستمرار التضخم المحلي.

وعلى النقيض من ذلك، واجه عدد متزايد من البلدان تدفقات كبيرة وربما متقلبة من رأس المال الأجنبي. وعلى الرغم من الجهود لتعقيم هذه التدفقات بإجراء للسياسة النقدية، فقد تعرض سعر الصرف في بعض الحالات للضغط من أجل الزيادة، مما أدى إلى بعض الخسائر في القدرة التنافسية. وفي جميع الحالات، سواء كان الضغط صعوداً أو نزولاً، فمن الضروري أن يدعم أي إجراء في سعر الصرف بمجموعة ملائمة من السياسات المالية والنقدية، تتلخص فيما يسمى بالمقاربة النقدية لميزان المدفوعات الذي تطرقنا إليها سابقاً.

المطلب الثالث: تقييم استراتيجية صندوق النقد الدولي في معالجة اختلال ميزان المدفوعات.

تعرض منهج صندوق النقد الدولي في معالجة اختلال ميزان مدفوعات الدول النامية إلى مجموعة من الانتقادات اللاذعة من طرف الأسرة التنموية الدولية، خصوصاً فيما يتعلق بالفلسفة التي تقوم عليها هذه البرامج والشروط التي تتضمنها، ويمكن إن نرصد أهم أسباب ضعف فعالية البرمجة المالية، في النقاط التالية:

✓ إن منهج تخفيض الطلب عن طريق تقليص الانفاق الحكومي بما في ذلك تخفيض العملة، لا يؤدي حتماً إلى تحسين ميزان المدفوعات، وذلك لأن مشاكل الدول النامية هي أساساً مشاكل هيكلية، ولذلك فإن مردود تطبيق هذه البرامج ينعكس سلباً على البنية الاقتصادية للدول النامية، خاصة في ظل شروط التبادل الدولي اللامتكافئ، وانعدام الإحلال بين السلع القابلة للإتجار وغير القابلة للإتجار؛¹

✓ يؤدي ربط سعر الصرف المحدد بالإنتاج والفعالية مع كتلة النقود والأسعار وآلية الإحلال، إلى عدم نجاعة برامج الصندوق، وذلك لأن تخفيض العملة وتشديد السياسة النقدية يخفض الميزان التجاري في الأجل القصير فقط عن طريق الانكماش، لكن المشاكل ذاتها تظهر مجدداً بمجرد اعتماد سياسة نقدية انكماشية؛²

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

² بلقاسم عباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، مجلة جسر التنمية، العدد 31، الكويت، 2004، ص: 12.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

✓ إن الاعتماد على السياسة النقدية وسعر الصرف في معالجة الاختلال الخارجي الناتج عن اختلال هيكلية، يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة وسوء توزيع الدخل. كما أن المشكلة في وصفة صندوق النقد الدولي هي أنها كتلة واحدة وغير قابلة للتجزئة في أبعادها المختلفة. فهناك سياسات معينة يجب اتباعها في مجال سعر الصرف وعجز الموازنة وسعر الفائدة وكمية النقود والتجارة الخارجية... الخ، فإما أن تأخذها برمتها كما هي أو ترفضها. وإما أن تنتقي منها ما يناسب الوضع الاقتصادي لذلك البلد، فذلك ما لا يرضى به الصندوق.¹

✓ لقد أهمل نموذج بولاك **Polak Model** أهم التوازنات في الاقتصادات النامية، إذ أن تكاليف المدخلات المستوردة تعتبر أساسية في عملية إنتاج السلع في هذه الدول، منه فإن التخفيض ينقل التضخم إلى عملية الإنتاج، مما يؤدي إلى رفع التكاليف وتخفيض الطلب (تضخم تكاليف)، وبالمقابل فإن تخفيض الانفاق الحكومي يؤدي بدوره إلى زيادة ادخار القطاع العام وبالتالي انخفاض الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنتاج، وكذلك انخفاض الطلب على المدخلات وعلى الواردات، وبذلك فإن التحسن الذي يحصل في الميزان التجاري يكون ناجماً عن الانكماش وليس عن التوزيع الكفء للموارد، وبالمقابل وفي ظل هذه الظروف مع بقاء الأجور الاسمية ثابتة فإن الأجور الحقيقية ستتهور، ما يؤدي إلى تدهور توزيع الدخل وتراجع الطلب الاستهلاكي، مما ينذر بحصول ركود اقتصادي تضخمي.²

لكن، إبرازنا لنواحي القصور في برامج صندوق النقد الدولي لا يعني أنها خالية من الايجابيات، فقد استطاعت هذه الترتيبات أن تضع حداً للعجز الكبير في الموازنة الحكومية التي أدت إلى حدوث التضخم وتفاقم المديونية، وبالتالي ساهمت في إيجاد حل لأزمة العجز في ميزان مدفوعات الدول النامية.

¹ رمزي زكي، محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، دار العالم الثالث، مصر، 1991، ص: 93.

² أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

المبحث الثاني: تخفيض قيمة العملة كأداة لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات.

من المسلم به أن، قيمة العملة تمثل المرآة العاكسة لسعر الصرف في أي بلد كان، وتعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من السياسات الشائعة لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات.

خاصة خلال السنوات الأخيرة في كثير من الدول النامية، التي اتبعت نظام الصرف الثابت، بانخفاض النمو الاقتصادي وزيادة البطالة وضعف استثمار القطاع العام، وارتفاع تكاليف المعيشة ونقل عبء التكيف على عاتق المجموعات الأدنى دخلاً.

المطلب الأول: ماهية سياسة تخفيض قيمة العملة.

حاولت بعض الحكومات الحد من اتجاه خفض قيمة العملة من خلال استخدام السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية والسياسة المالية)، واعتبرت تخفيض العملة إشارة إلى التدهور والانهيار الاقتصادي، ومن ثم عملت على تجنب حدوثه، ولكن وجد تعارض بين أدوات السياسة التي تستخدم لتحقيق التوازن الخارجي (وعلى سبيل المثال سياسة نقدية مقيدة) ومتطلبات السياسة المحلية الداخلية (على سبيل المثال سياسة مالية توسعية)، الأمر الذي أصبح فيه خفض قيمة العملة أكثر الأدوات توفيقاً من وجهة النظر العملية.¹ وفي ما يلي سيتم التطرق إلى مفهوم تخفيض قيمة العملة، أسباب وأهداف التخفيض، إضافة إلى الآثار الناجمة عن ذلك.

أولاً: مفهوم عملية التخفيض.

التخفيض، هو التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكل في ميزانها التجاري قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الاختلال.²

أو هو القيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية الخارجية أي ارتفاع سعر صرفها، وهو إجراء إداري غالباً ما يتخذ تحت ظروف معينة، وتعد هذه السياسة من أخطر إجراءات السياسة النقدية التي يمكن وينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة (**Dévaluation**) وبين انخفاض أو تدهور قيمتها (**Dépréciation**)، فانخفاض قيمة العملة أو تدهورها يحدث تلقائياً نتيجة لتفاعل قوى العرض

¹ محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1999، ص: 244.

² بلجرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني-دراسة حالة الدينار الجزائري-، أطروحة دكتوراه تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص: 62.

والطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل وتعويم العملة، أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة بقرار من السلطات النقدية في ظل سعر الصرف الثابت.¹

عملياً، إن تأثير عملية تخفيض أو انخفاض في قيمة العملة على المتغيرات الاقتصادية الكلية أمر واحد، إذ يمثلان من الناحية التحليلية نفس الإجراء، نظراً لتأثيرهما المتجانس على التوازنات الكلية وإدارة الطلب الداخلي، وفي الأخير الهدف مشترك، وهو تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

وعادة يلجأ إلى سياسة التخفيض لما يكون الاختلال في ميزان المدفوعات مزمنياً أو أساسياً، أما إذا كان العجز طرفياً، فيمكن اللجوء مثلاً إلى القروض والاحتياطات لإعادة التوازن.

ثانياً: أسباب تخفيض قيمة العملة.

يقتضي العجز في ميزان المدفوعات اللجوء إلى عملية تخفيض قيمة العملة كآلية فعالة في معالجة الاختلال الخارجي حتى بالنسبة للاقتصادات المتقدمة (اليابان سنة 1982 وفرنسا سنة 1987).

ومن بين الأسباب المهمة الداعية للتخفيض يمكن حصرها في الآتي:²

1. معالجة العجز في ميزان المدفوعات؛ وهذا باعتبار أن التخفيض يشجع التصدير ويقيد

الاستيراد، كما يحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ويحث على إعادتها؛

2. ارتفاع دخول المنتجين المحليين؛ حيث يهدف التخفيض إلى زيادة دخل بعض الفئات المنتجة،

وتخفيض أعباء مديونيتها خاصة إذا تدهورت أسعار منتوجاتهم في الأسواق العالمية على

اعتبار أن تخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية، ولتسهيل

تصريف هذه المنتجات في الخارج؛

3. معالجة البطالة في الاقتصاد الوطني؛ حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في

الصناعات التصديرية؛

4. يعتبر تغيير سعر الصرف بمثابة إجراء أولي لانتهاج سياسة نقدية تضخمية؛ حيث يعتد

البنك المركزي إلى إعادة تقويم رصيده الذهبي ويكون له فرصة ممكنة للتوسع في الاقتراض

والإصدار؛

5. إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية؛ وإذا كان ميزان المدفوعات

يشكل عاملاً خارجياً عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة، فإن إقامة العلاقة الواقعية

¹ عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، لبنان، 2009، ص: 184.

² بلحشر عائشة، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

بين العملة الوطنية وبقية العملات تشكل سببا داخليا للقيام بعملية التخفيض، بمعنى أن المواطن يستطيع شراء بضائع وخدمات في البلد الآخر مساوية لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يمكن له أن يشتريها في بلده، بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية.

ومن بين المعايير والمؤشرات التي تؤدي إلى حتمية الاتجاه إلى سياسة تخفيض قيمة العملة موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (03.01): أهم أسباب ومؤشرات المؤدية لتخفيض قيمة العملة.

✓ الحساب الجاري	✓ المؤشر الأول هو وجود عجز في الحساب الجاري، إن وجود عجز كبير حالي أو مستقبلي* في الحساب الجاري، وإذا واجهت الدولة مشكلة سداد الديون في المستقبل، وحاجتها إلى فوائض كبيرة لمعالجة هذه المشكلة في تاريخ لاحق، يوجب على السلطات النقدية إتخاذ قرار بتخفيض قيمة العملة.
✓ سعر الصرف الحقيقي	✓ يستخدم سعر الصرف الحقيقي بصفة متكررة كمؤشر للإتجاه لخفض قيمة العملة، ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي عادة بمقارنة التكاليف النسبية في الصناعات التحويلية في دولتين، وكلما زادت التكاليف النسبية المحلية مقارنة بالتكاليف في الدول الأجنبية، كلما كان ذلك مؤشرا على ضرورة خفض قيمة العملة
✓ الاحتياطات من العملات الأجنبية	✓ إن انخفاض الاحتياطات من العملات الأجنبية يعتبر مؤشرا آخر لتوقع خفض قيمة العملة، وذلك لسببين: إما وجود عجز في الحساب الجاري أو بسبب تحول حاملي الأصول المالية من المواطنين والأجانب من العملة المحلية إلى العملات الأجنبية، لعدم ثقتهم بإمكانية ثبات سعر الصرف، وهذا الوضع يمثل ضغوطا على الاحتياطات من النقد الأجنبي.
✓ المديونية الخارجية	✓ يمكن أن تعتمد السلطات على الإقتراض الخارجي للحفاظ على نسبة معينة من الاحتياطات الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى زيادة المديونية والتي تعتبر مؤشرا آخر على إقتراب حدوث مشاكل تتعلق بقيمة العملة.

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات مرجع أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

* ويقصد بها التنبؤ بوجود عجز مستقبلي يمكن أن يحدث كالدول التي ستواجه ضغوطات خارجية سياسية كانت أو اقتصادية.

ثالثاً: أهداف تخفيض قيمة العملة.

ينتج عن تخفيض قيمة العملة أثرين هامين، إحداهما يتعلق بسعر الواردات والصادرات، أما الآخر فيتعلق بجمعهما، إلا أن أهداف تخفيض قيمة العملة تنقسم إلى ثلاثة أهداف رئيسية خلال الفترات التالية:¹

- ✓ في المدى القصير: تقليل ومعالجة العجز في الميزان التجاري لأن قيمة الواردات تقل مقارنة بقيمة الصادرات ومنه تسجيل رصيد موجب في الميزان التجاري؛
- ✓ في المدى المتوسط: زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية؛
- ✓ في المدى الطويل: تسجيل أرصدة موجبة من احتياطات الصرف الأجنبي تستعمل لمواجهة الصدمات المالية المستقبلية.

غير أن نجاح عملية التخفيض يتوقف على مجموعة من العوامل منها:

- ✓ عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة على عملتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض؛
- ✓ وجود طلب مرن على السلع والخدمات من الخارج؛
- ✓ وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي، والتي تتمثل في مرونة الجهاز الإنتاجي؛
- ✓ عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية (بالنسبة للبلد الذي يقوم بالتخفيض)؛
- ✓ أن يكون طلب الدولة على الواردات الأجنبية مرناً بحيث يؤدي تخفيض سعر عملتها وارتفاع سعر العملات الأخرى إلى الأحجام عن الواردات بنسبة أكبر من نسبة انخفاض سعر عملتها وبذلك تنخفض قيمة الواردات؛
- ✓ يجب التأكد قبل تطبيق سياسة تخفيض سعر العملة من الكفاية الإنتاجية للصادرات وقدرتها على منافسة المنتجات في السوق العالمي، فإذا كانت الصادرات ليست على المستوى العالمي من الكفاية، فإن تخفيض سعر الصرف لن يؤتي ثماره في زيادة الصادرات.

¹ بلحشر عائشة، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

رابعاً: الآثار الناجمة عن عملية تخفيض قيمة العملة.

تنجم عن تخفيض قيمة العملة نوعين رئيسيين من الآثار، آثار خارجية وآثار داخلية، يأتي في ما يلي تفصيلها:

1. الآثار الخارجية: تقترن بمتغيرين أساسيين الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (03.02): الآثار الخارجية لتخفيض قيمة العملة.

الميزان التجاري	الميزان المالي
<p>✓ الهدف من التخفيض في هذا المجال هو التقليل من عجز الميزان التجاري، وذلك من خلال زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، إذ يؤدي تخفيض العملة إلى ارتفاع الواردات مقيمة بالعملة المحلية، الشيء الذي يلزم المستهلك على تخفيض الطلب عليها، وبالتالي تخفيض الكمية المستوردة.</p> <p>✓ فيما يخص الصادرات فإن سعرها بالنسبة للعملة المحلية سوف يرتفع، بينما تعتبر أسعارها منخفضة مقاساً بالعملة الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الصادرات (سلع أو خدمات) وعدد المتعاملين الأجانب، ومنه وفي ظل توفر بعض الشروط (مارشال ليرنر Marchel learner) سوف ينقص عجز الميزان التجاري، ويمكن أن ينعدم تماماً.</p>	<p>✓ عندما يتوقع العملاء الاقتصاديون للبلد المخفض تخفيض العملة المحلية فسوف يسارعون إلى إخراج رؤوس أموالهم، مما يجبر المستوردين على دفع فواتيرهم حتى يتفادوا الخسائر الناجمة عن الصرف، ثم يقومون بإستبدال أموالهم بالعملة الصعبة في سوق الصرف الآجلة، وبالمثل سيسترجع المستثمرون الأجانب أموالهم إلى بلادهم، وبالتالي يحدث هناك خروج رؤوس أموال وهو ما يؤدي إلى تدهور وضعية ميزان المدفوعات.</p> <p>✓ سوف يزداد العجز حدة لما يحاول المصدرون تأجيل الدفع وإسترجاع أصولهم إلى بلادهم من أجل الإستفادة من الصرف، في نفس الوقت سوف يؤجل المستثمرون وضع أموالهم في المشاريع الخاصة بالبلد المخفض. غير أنه بعد التخفيض وحدث إستقرار في العملة المحلية سوف ترجع الأمور إلى ما كانت عليه برجع المستثمرون الأجانب ودخول رؤوس الأموال، وبالتالي يتحسن ميزان المدفوعات بعد تحسن الميزان التجاري*</p>

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات مرجع أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 161.

* نشير إلى أن بعض الدول كالمكسيك والبرازيل ودول شرق آسيا، قد تعرضت إلى أزمات حادة نتيجة التخفيض خاصة على صعيد التوازنات الخارجية، ولم تستعد توازنها إلا بعد مدة.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

2. الآثار الداخلية: تتمثل هذه الآثار في النتائج الناجمة عن عملية التخفيض والتي تمس كل القطاعات الاقتصادية، والموضحة في الجدول التالي:

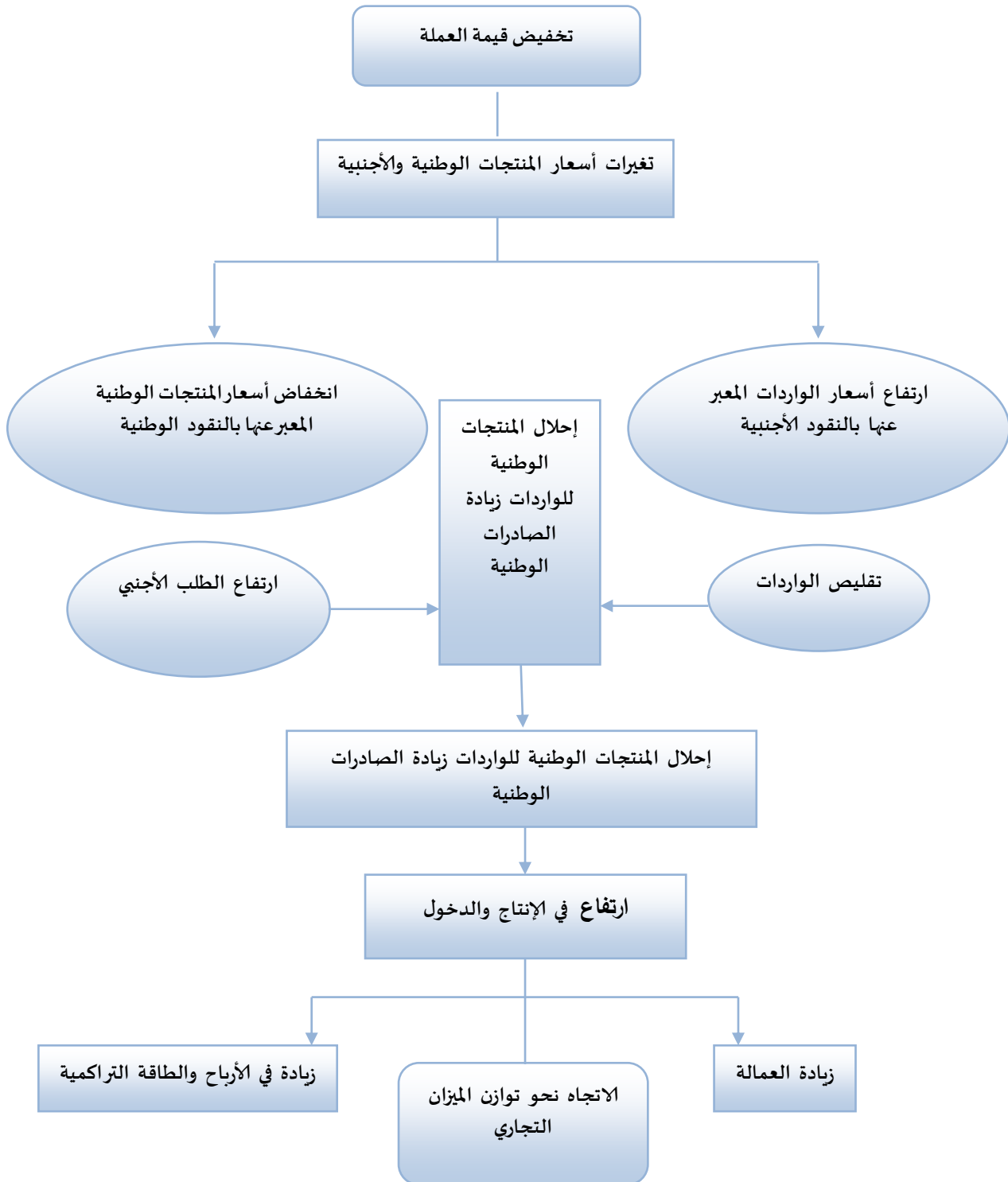
جدول رقم (03-03): الآثار الداخلية لتخفيض قيمة العملة.

<p>✓ بارتفاع أسعار الواردات سوف يقوم المتعاملون الاقتصاديون بتخفيض الطلب على السلع الأجنبية، وتحويل جزء من طلبهم المخصص للسلع المستوردة قبل التخفيض نحو السلع المحلية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ومنه النشاط الاقتصادي (مع توفر شروط سيأتي ذكرها لاحقاً).</p>	<p>✓ النشاط الاقتصادي</p>
<p>✓ يؤدي التخفيض من جهة إلى ارتفاع الدخل في القطاعات المصدرة وارتفاع أسعار السلع المستوردة، ومن جهة أخرى فإن السلع المحلية المنتجة من طرف قطاعات تستعمل سلعا أولية ومنتجات نصف مصنعة مستوردة، سوف تعرف ارتفاعا على مستوى أسعارها، الشيء الذي سوف يخفض من القدرة الشرائية للمستهلكين، خاصة إذا كانوا ينتمون إلى فئة العمال في القطاعات غير المصدرة.</p>	<p>✓ توزيع الدخل</p>
<p>✓ بعد التخفيض سوف يكون هناك إعادة توزيع الموارد لصالح النشاطات المصدرة، وبتهور معدلات التبادل الخاصة بالصادرات ستزيد تنافسيتهم السعرية في السوق العالمية، الشيء الذي سيؤدي إلى إعادة توجيه الموارد المحلية لصالح المنتجات المصدرة، وهو ما اعتمدت عليه بعض الدول كتونس والمغرب في إستراتيجياتها التنموية. كما تتوقف فعالية كل تخفيض على بنية الاقتصاد المخفض وتركيبه مبادلاته الخارجية.</p>	<p>✓ إعادة توزيع الموارد (تخصيص الموارد)</p>

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات مستمدة من مرجع أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

ويمكن تلخيص جل الآثار المتوقعة لتخفيض قيمة العملة في الشكل الموالي.

شكل رقم (03.02): الأثار المتوقعة لتخفيض قيمة العملة.



المصدر: زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 80، 79.

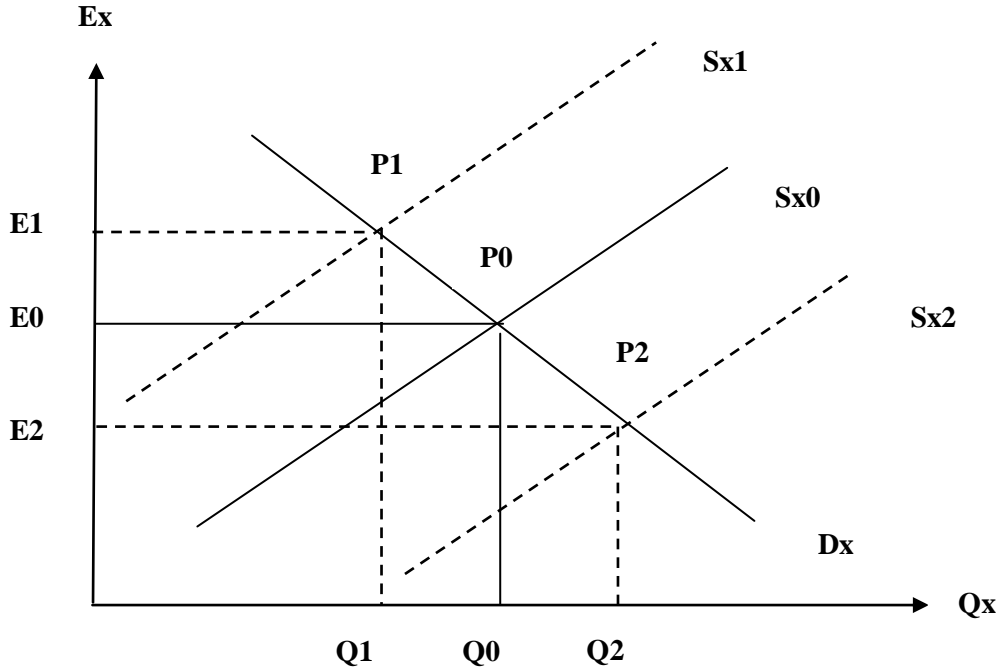
الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

المطلب الثاني: أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات.

يمكن أن تلجأ الدولة إلى سياسة تخفيض العملة من أجل تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال زيادة حجم الصادرات وبالتالي زيادة الوافد من النقد الاجنبي إلى الدولة.

وفي الشكل التالي، يمكن توضيح كيفية تأثير التخفيض على الصادرات:

شكل رقم (03.03) : العلاقة بين سعر الصرف والعرض والطلب على الصادرات.



المصدر: دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 130، 131.

حيث:

Q_x : كمية الصادرات (المطلوبة أو المعروضة)

F_x : سعر الصادرات بالعملة الأجنبية

يتضح من خلال الشكل رقم (03-03) أن، الطلب على صادرات الدولة يتحدد بدالة طلب ثابتة D_x لا تغير نتيجة للتغيرات الحاصلة في معدل الصرف الأجنبي، في حين أن دالة عرض الصادرات S_x تستجيب لتغيرات معدل الصرف.

ويوضح كذلك أنه عند النقطة P_0 والتي تمثل نقطة التوازن، و E_0 التي تمثل معدل الصرف التوازني، فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة عرض الصادرات تتحرك تجاه اليسار لتصل إلى S_{x1} ، وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي إلى

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

انخفاض كمية الصادرات من Q0 إلى Q1. والعكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة (ارتفاع سعر الصرف).

وعلى العموم، تؤثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الصادرات في حالة توافر شرطين أساسيين هما؛ وجود مرونة كافية للطلب الخارجي على صادرات البلد، وثبات أو استقرار الأسعار المحلية، ويأتي تفصيل ذلك في ما يلي:¹

أولاً: مرونة كافية للطلب الخارجي على صادرات الدولة.

إن وجود مرونة كافية للطلب الخارجي على صادرات البلد، لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة صادرات الدول من المواد الأولية والمواد الزراعية بصفة عامة، والتي تتسم بتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية واتجاه الطلب العالمي على بعض هذه الصادرات إلى الانخفاض في المدى المتوسط والطويل، كما أن مستوى النشاط الاقتصادي للدول التي تستورد صادرات الدول النامية (وهي في العادة الدول الصناعية) يتعرض لدورات من الركود الاقتصادي الذي يؤثر في الطلب على منتجات الدول النامية. إذ ليس بالضرورة في حالة تخفيض أسعار الصادرات سيزيد الطلب على منتجات الدول النامية.

فضلاً عن ذلك، فسياسة التخفيض تفترض أن قوى الإنتاج الداخلي للصادرات قادرة على الاستجابة للطلب العالمي على هذه المنتجات، غير أن الدول النامية تواجه العديد من الصعوبات في سبيل زيادة إنتاج السلع الموجهة للتصدير، إذ أن استغلال الطاقات العاطلة وزيادة الإمكانيات المتاحة لقطاع التصدير، يتطلب تضافر عدة عوامل لا تملكها غالبية الدول النامية.

ثانياً: ثبات مستوى الأسعار المحلية.

تتوقف فعالية سياسة تخفيض العملة على، إستقرار مستوى الأسعار الداخلية للصادرات فإذا صاحب سياسة تخفيض قيمة العملة ارتفاع في الأسعار الداخلية تنعدم فاعلية التخفيض، وبالنظر إلى أوضاع الدول النامية نجد أنها تتسم بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي واعتمادها على التمويل بالعجز وهو ما يجعلها تقع تحت وطأة الضغوط التضخمية.

وعليه فقد يؤدي تطبيق سياسة تخفيض العملة إلى ارتفاع محسوس في الأسعار الداخلية بنسبة قد تفوق نسبة تخفيض العملة، وبالتالي تنخفض أو تنعدم المزايا الممكن تحقيقها والمتمثلة أساساً في تحسين المركز التنافسي لصادرات الدولة.

¹ لخضر زكراوي، تطور نظام الصرف في الجزائر، رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2000، ص: 36.

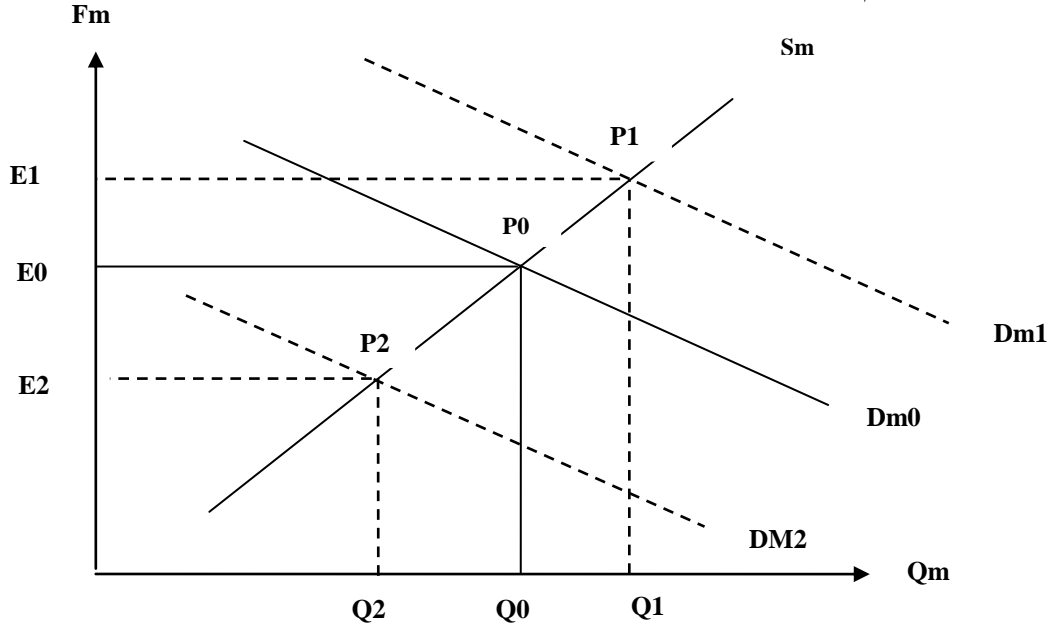
الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

المطلب الثالث: أثر تخفيض قيمة العملة على الواردات.

كذلك يمكن أن تتبع الدولة سياسة تخفيض العملة من أجل تحسين ميزان المدفوعات وبالتالي تسوية العجز في ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الواردات بدلالة العملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية.

وفي الشكل التالي، يمكن توضيح كيفية تأثير التخفيض على الواردات:

شكل رقم (03.04) : العلاقة بين سعر الصرف والعرض والطلب على الواردات.



المصدر: دوحة سلمي، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

حيث:

Q_m : تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة؛

F_m : تمثل سعر الواردات من العملة الأجنبية.

من خلال الشكل رقم (03.04)، وبافتراض دالة عرض الواردات S_m ثابتة بمعنى لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف الأجنبي، في حين دالة الطلب على الواردات D_m فإنها تستجيب لتغيرات معدل الصرف. حيث يوضح أنه عند النقطة P_0 يتحقق التوازن ويكون سعر الصرف التوازني E_0 والكمية المطلوبة من الواردات تكون Q_0 فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض سعر الصرف)، فإن دالة الطلب على الواردات تتجه باتجاه اليمين لتصبح D_{m1} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من Q_0 إلى Q_1 . وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة (ارتفاع سعر الصرف).

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

وعلى العموم، تؤثر سياسة تخفيض قيمة العملة على الواردات في حالة توافر شرطين أساسيين هما؛ وجود مرونة كافية للطلب الداخلي على واردات البلد، ووجود مرونة كافية للعرض الخارجي للواردات، ويأتي تفصيل ذلك في ما يلي

أولاً: مرونة كافية من الطلب الداخلي على الواردات.

يحدث عادة ونتيجة للتخفيض، ارتفاع في الأسعار المحلية للسلع المستوردة بنفس نسبة التخفيض في العملة مما يؤدي إلى تناقص في طلب المستهلكين على هذه السلع المستوردة بنسبة أكبر، وهو ما يدفعهم إلى الحد من استيرادها، ولا يتحقق ذلك في البلدان النامية لأنها تفتقد إلى شروط أساسية، فهل بمقدور جهازها الإنتاجي، إنتاج السلع البديلة للسلع المستوردة وبأقل سعر؟ في الواقع إن الجزء الأكبر من واردات الدول النامية يوفرها العالم الخارجي، فهي تمثل سلع ضرورية لا تنتج محلياً، ولا يمكن الإستغناء عنها، مثل الأدوية والتجهيزات والسلع الغذائية... الخ. ومن ثم فإن سياسة تخفيض العملة لا يتوقع منها أن تؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على تلك الواردات، حتى وإن ارتفعت أسعارها من جراء التخفيض.¹

ثانياً: مرونة كافية للعرض الخارجي للواردات.

حتى تكون سياسة تخفيض العملة فعالة في الحد من حجم الواردات يجب أن لا تلجأ الدول المصدرة إلى إتباع سياسة الإغراق أو تخفيض قيمة أسعار صادراتها مقومة بالعملة الأجنبية بنفس تخفيض العملة، ومنه سوف تظل الأسعار المحلية لواردات الدول النامية على حالها قبل القيم بسياسة التخفيض وبالتالي، فإنه من غير المتوقع أن تؤثر سياسة تخفيض العملة في الحد من الواردات.²

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

² إبراهيم محمد الفار، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص: 31.

المبحث الثالث: مقاربات تخفيض قيمة العملة لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات.

إن عملية التصحيح في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض قيمة العملة، ترتبط في الغالب بشروط تتعلق بمرونة الطلب الاستيرادي أو ما يعرف اختصاراً باسم شرط مارشال-ليرنر-روبينسون، والتي تعتبر الدعامة الأساسية لعملية التخفيض كآلية لمعالجة الاختلال الخارجي.

وعليه سنحاول في هذا العنصر التطرق إلى سياسة التخفيض كآلية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عبر التطرق إلى أهم المقاربات النظرية لتعديل ميزان المدفوعات، فرضياتها، نموذج صياغتها وآلية عملها إضافة إلى تقييمها من خلال إبراز أهم الانتقادات المقدمة في شأنها.

ومن أهم هذه المقاربات ما يلي:

المطلب الأول: مقارنة المرونات.

ظهر هذا الأسلوب خلال فترة الثلاثينات من القرن الماضي، وتم تقديم هذا المنهج بواسطة ألفريد مارشال (A. Marshall) وأبا ليرنر (A. Lerner)، وقام بتطويره كل من ماكلوب (Machlup)، وروبينسون (Robinson) (1937). ويرتكز هذا المنهج على رصيد الميزان التجاري، على اعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات عند انصار هذا المنهج. ومن ثم، فإن أي تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيراً على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري في ظل شروط وفروض أساسية.¹

أولاً: فرضيات المقاربة.

تعمل مقارنة المرونات في ضوء جملة من الفرضيات منها:²

- ✓ أن نقطة انطلاق اشتقاق مارشال ليرنر هي ميزان تجاري متوازن ($B=0$)
- ✓ وجود مرونة لانهائية بالنسبة لصادرات الدول الداخلة في التبادل، أي أن منحنى عرض الصادرات لكل دولة يكون أفقياً، وهو ما يعني عدم تغير أسعار الصادرات نتيجة لتغير حجمها، ويعني ذلك خضوع الإنتاج لظروف التكلفة الثابتة.
- ✓ إستقرار سوق الصرف الأجنبي (وجود قوى ذاتية لتصحيح الخلل).

¹ خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات 1985-2008، رسالة ماجستير تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2012، ص: 20.

² زرقاة محمد، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية حالة الجزائر- للفترة (1990-2014)، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة تلمسان، 2016، ص: 59.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

✓ عدم استخدام بقية الدول الداخلة في نظام التبادل لأية إجراءات أخرى تؤدي إلى إبطال مفعول سياسة تغير أسعار الصرف (كتخفيض العملة، أو فرض الحماية).

ثانياً: صياغة نموذج المقاربة.

يرتكز نموذج مقاربة المرونات على قاعدتين أساسيتين، يمكن توضيحهما من خلال الجدول التالي:
جدول رقم (03.03): مرتكزات نموذج مقاربة المرونات.

القاعدة الثانية:

لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات، إذ أنه يركز فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات (الحساب الجاري)

القاعدة الأولى:

إنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف: وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين، وبالتالي زيادة الواردات، أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين، وبالتالي زيادة الصادرات.

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مجموعة من المراجع.

ولفهم أعمق وأدق لمفهوم المرونات، تقتضي الإشارة إلى شرط **Marshal-Lerner** الذي يفترض ما يلي:¹

إذا كان:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

P: سعر الصرف.

فإن، E_x مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف، تعطى بالعلاقة:

$$E_x = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{dX}{dP} \frac{P}{X}$$

1

¹ Yannick Markier, Economie **International**, conférence dans l'université de bourdeau, damas, p,p: 30,32.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

تعبّر E_x عن قيمة التغير النسبي الذي يحصل في الصادرات نتيجة التغير النسبي في سعر الصرف حيث نميز بين:

✓ قيمة E_x وتمثل نسبة التغير في الصادرات الناتجة عن تغير سعر الصرف بنسبة 1%؛
✓ إشارة E_x وتعبّر عن العلاقة بين الصادرات وسعر الصرف، حيث تكون الإشارة موجبة في حالة العلاقة الطردية وسالبة في حالة العلاقة العكسية بين المتغيرين.

أما E_m مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، فتعطى بالعلاقة التالية:

$$E_m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{dM}{dP} \frac{P}{M}$$

2

تعبّر E_m عن قيمة التغير النسبي الذي يحصل في الواردات نتيجة التغير النسبي في سعر الصرف حيث نميز بين:

✓ قيمة E_m وتمثل نسبة التغير في الواردات الناتجة عن تغير سعر الصرف بنسبة 1%؛
✓ إشارة E_m وتعبّر عن العلاقة بين الواردات وسعر الصرف، حيث تكون الإشارة موجبة في حالة العلاقة الطردية وسالبة في حالة العلاقة العكسية بين المتغيرين.

بفرض أن الواردات تكون بالعملة الأجنبية، ومنه فإنه يمكن التعبير عنها بالعملة الوطنية بضرب قيمة العملة الأجنبية في سعر الصرف، تكون قيمة الواردات بالعملة المحلية هي: MP وبالتالي فإن الميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي:

$$B = X - MP$$

3

لمعرفة أثر التغير في سعر الصرف P على الميزان التجاري B ، يتم البحث عن التفاضل الرياضي لـ B بالنسبة لـ P ، وفقاً لما يلي:

$$\frac{dB}{dP} dP = l dx - (MdP + Pdm)$$

4

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

بعد القيام بقسمة الطرفين على dP وإخراج M كعامل مشترك، نجد:

$$\frac{dB}{dP} = m \left(\frac{dx}{dp} \frac{1}{m} \frac{p}{p} - \left(1 + \frac{dm}{dp} \frac{P}{M} \right) \right)$$

5

كما أنه، يمكن الاستناد إلى أن: الميزان التجاري متوازن يعني: $B = X - m p = 0$ ، أو $X = m p$ ، لذلك يمكن كتابة المعادلة (5) كما يلي:

$$\frac{dB}{dP} = m \left(\frac{dx}{dp} \frac{p}{x} - \left(1 + \frac{dm}{dp} \frac{P}{M} \right) \right)$$

6

بتعويض (1) و (2) في المعادلة (6) نجد:

$$\frac{dB}{dP} = m (E_x + E_m - 1)$$

7

من المعادلة رقم (7) نجد أنه، عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار:

$$m (E_x + E_m - 1)$$

ويعني أنه لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون:

$$E_x + E_m > 1$$
، وهو شرط مارشال ليرنر

✓ أما إذا كان $E_x + E_m = 1$ ، فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوماً.

✓ وفي حالة $E_x + E_m < 1$ ، فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري.

ثالثاً: آليات التسوية عن طريق المقاربة.

يمكن أن نوجز آلية التأثير على الميزان التجاري في الحالتين المبينتين في الجدول التالي:

جدول رقم (03.04): آليات التسوية عن طريق المقاربة.

حالة الفائض:	حالة العجز:
<p>بإحداث رفع في قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات مناظرة أيضا على أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو مرتفعة بالنسبة لغير المقيمين، فينخفض طلبهم عليها بينما أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة لغير المقيمين، فيزداد طلبهم عليها، أي أن الرفع في قيمة العملة يؤدي في النهاية إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، الشيء الذي يؤدي تدريجيا إلى تلاشي الفائض.</p>	<p>بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات على مستوى أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين، فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة لذلك، في حين أن أسعار الواردات مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها، وبالتالي فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، وهو ما ينتج عنه تلاشي العجز في الميزان التجاري.</p>

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مرجع حاجي سمبة ، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 171، 172.

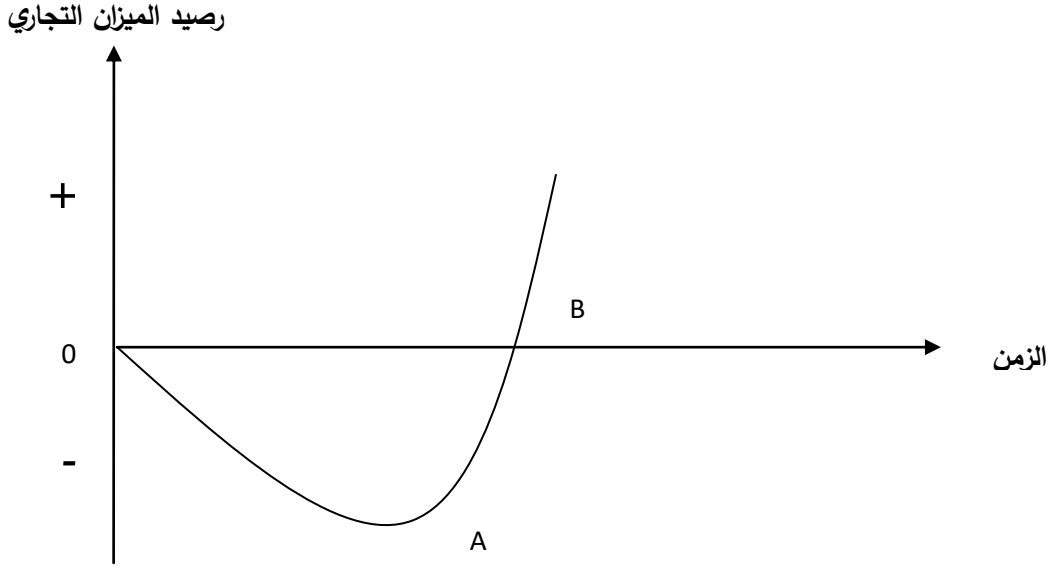
لا شك أنه في كلا الحالتين لا يؤدي تغيير الصرف دوره إذا لم تتوفر المرونة الكافية لكل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف. ومما يشار إليه هنا، أن تأثير تخفيض سعر الصرف في واقع ميزان المدفوعات لا يكون فوراً، إذ أن هناك تأخراً زمنياً (**Time-Lag**) بين تخفيض سعر الصرف، وتغير رصيد ميزان المدفوعات من العجز إلى الفائض، حيث لا بد أن يحقق الاقتصاد إيرادات متزايدة من صادرات إضافية أرخص، تتجاوز أي تكلفة زائدة لاستيرادات أعلى حلياً، كما وأن هناك عقوداً تجارية بأسعار صرف معتمدة (سابقاً) لازالت في طور التنفيذ ولم تنجز بعد.

وفضلاً عن ذلك، لا يمكن توسيع الإنتاج القابل للتصدير بتحويل سلع غير تجارية إلى سلع تجارية، كما أن قيمة الاستيراد ذات التكاليف العالية نسبياً يصعب تخفيضها بسبب ضرورتها لقطاعات إنتاجية معينة.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

وكل ذلك يعيق عملية الاستجابة الفورية لميزان المدفوعات عند حدوث تغييرات في أسعار الصرف، وبالتالي يتخذ منحى ميزان المدفوعات الشكل الآتي .

شكل رقم (03.05): أثر تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات على الزمن.



المصدر: أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 172.

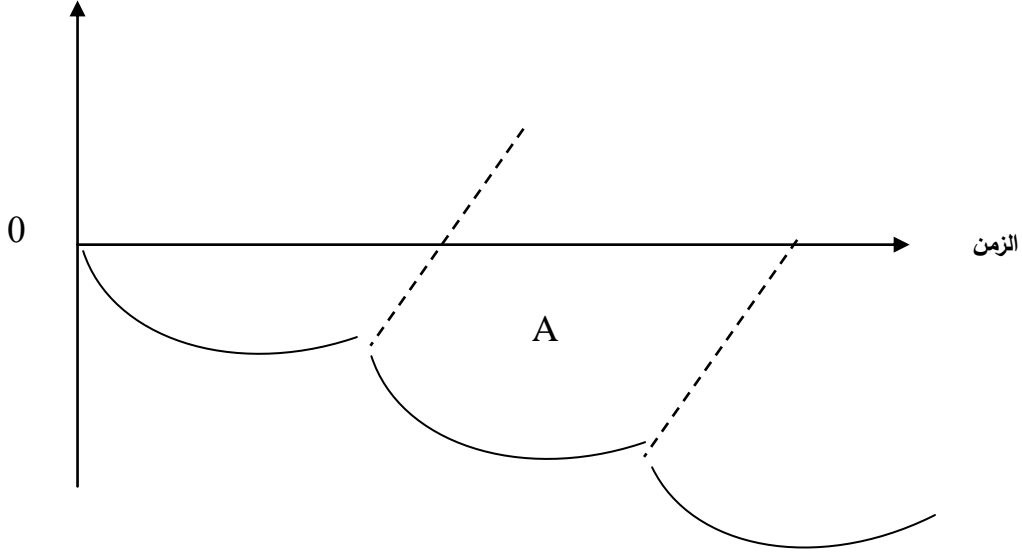
إن وقت رد فعل (OB) يتوقف على بنية المبادلات، فكلما كانت الواردات غير قابلة للإحلال والصادرات قابلة للإحلال، كلما كانت المساحة (OB) أكبر (وهي حالة الدولة النامية).

فإذا تمت عملية تخفيض جديدة لسعر الصرف، ونحن في المرحلة (OAB) فيمكن أن يؤدي ذلك إلى الدخول في حلقة مفرغة بين التضخم وانخفاض قيمة الصرف، والشكل الموالي يبين ذلك.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

شكل رقم (03.06) : أثر الحلقة المفرغة على رصيد الميزان التجاري.

رصيد الميزان التجاري



المصدر: أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

إن طريقة عمل هذه الآلية تتمثل فيما يلي: إن انخفاض قيمة الصرف (أو تخفيضه) يؤثر على الطلب العالمي، فيتم التوجه نحو المنتجات المصدرة من طرف ذلك البلد، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة أسعار المنتجات المصدرة من طرف ذلك البلد، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة أسعار المنتجات المستوردة، وهذا يجر وراءه حركات صعودية لمستويات الأسعار العامة، وهو ما يؤدي بدوره إلى رفع الأجور من طرف النقابات، الأمر الذي يسبب انخفاضات أخرى لسعر الصرف، ومن هنا ندخل في حلقة مفرغة بين التخفيض وارتفاع في الأسعار.

وفي تقييم أثر التخفيض من خلال مقارنة المرونات، نجد أن هناك أربع حالات وهي مبينة في الجدول الموالي:

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

جدول رقم (03.05): تقييم أثر التخفيض من خلال مقارنة المرونات.

مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات:

في هذه الحالة نجد أن درجة مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات لها علاقة مباشرة بالأسعار وبالتالي على إستقرارها وعلى فعالية التخفيض. فإذا كان الطلب الأجنبي عديم المرونة فلن تكون هناك زيادة في الصادرات رغم انخفاض أسعارها بالعملة الأجنبية أما إذا كانت المرونة غير منعدمة فإن نسبة النجاح تتوقف على نسبة تغير الأسعار مقارنة بنسبة التخفيض.

مرونة الطلب المحلي على الواردات:

إذا كان الطلب المحلي عديم المرونة فإنه لن يحدث نقص في الطلب على الواردات رغم ارتفاع أسعارها بالعملة الوطنية، أما إذا كانت المرونة محصورة ما بين 0 و 1 فإن الطلب يكون مرنا نسبيا ولكن انخفاض حجم الواردات يكون بنسبة أقل من نسبة التخفيض وبالتالي فعالية التخفيض في هذه الحالة يكون محدودة. أما إذا كان الطلب مرنا بنسبة $1 <$ فإن حجم الواردات ينخفض بنسبة أكبر من التخفيض.

مرونة العرض الأجنبي للواردات:

كلما قلت مرونة العرض الأجنبي للواردات كلما قل تأثير التخفيض على حجم الواردات أما إذا كانت هذه المرونة لا متناهية ($1 <$) فإن ذلك يساعد على إنجاح سياسة التخفيض.

ويتضح مما سبق أن التغيير في حجم الصادرات والواردات يتوقف على درجة مرونة كل من العرض والطلب المحلي والأجنبي لكليهما.

مرونة العرض المحلي للصادرات:

في هذه الحالة يجب أن يكون للدولة طاقات وقدرات لزيادة صادراتها وهذا لأجل مقابلة الزيادة في الطلب الأجنبي عليها وبالتالي فهي بذلك تساهم في عدم زيادة أسعار الصادرات مما يسمح بنجاح سياسة التخفيض وهذا حسب درجة المرونة، إما إذا كانت السلع المصدرة تدخل في صناعتها مواد مستوردة فإن ذلك قد ينقص من فعالية التخفيض كون أن هذه المواد المستوردة قد تزيد من تكلفة هذه السلع وبالتالي في أسعارها.

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على: يوسف عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 50، 51.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

ولكن تعديل أو تحسين رصيد الميزان التجاري عن طريق تخفيض قيمة العملة قد لا يتحقق دائما وفي هذا المجال فإن الباحث **KINDELBERGER** يرى أن هناك 04 حالات خاصة نستعرضها في الآتي:

جدول رقم (03.06): حالات تحقيق سياسة تخفيض قيمة العملة.

حالة بلد صغير:

هذه الوضعية تفرض مرونة تامة للعرض والطلب. وهذا البلد لا يمثل إلا جزءا صغيرا جدا من التجارة الدولية. إذ يعتبر بلدا خاضعا للأسعار الموجودة في السوق الدولية (**Price-taker**). في هذه الحالة يكون للتخفيض الأثر الإيجابي في تعديل الميزان التجاري، فأسعار الواردات والصادرات على السواء تبقى نفسها بالعملة الصعبة، أما أسعار الواردات بالعملة الوطنية فترتفع مما يؤدي إلى خفض الكميات المستوردة.

حالة طلب غير مرن:

التبعية الخارجية لدولة ما في وارداتها وغياب قطاع لإحلال الواردات يجعل التخفيض دون اثر لأن الطلب غير مرن كليا، وهذا هو حال معظم الدول النامية حيث أن معظم واردتها مواد غذائية وصيدلانية أو تجهيزات. ومن جهة العرض فإن انخفاض الأسعار بالعملات الأجنبية للصادرات لا يحرض الطلب الأجنبي على زيادة الاستيراد. في هذه الحالة فإن التخفيض يؤدي إلى زيادة الاختلال في الميزان التجاري.

الحالة أسعار محددة بعملات المصدرين:

في هذه الحالة، واردات البلد المخفض تميل إلى الانخفاض دون أن يتغير سعرها بالعملة الأجنبية. و بالمقابل، هذا التخفيض يؤدي إلى نقص إيرادات الصادرات بالعملة الصعبة. في حين أن انخفاض سعر المنتوجات المحلية يدفع إلى ارتفاع الصادرات، مما يؤدي إلى تعويض الخسارة في العملات الصعبة الناتجة عن التخفيض. وتتوقف النتيجة هما على مدى مرونة الطلب الأجنبي، فكلما كانت المرونة تامة، كلما كان هناك ارتفاع في دخول العملات الصعبة.

الحالة أسعار محددة بعملات المستوردين:

وهي حالة البلد الذي يترك تحديد أسعار منتوجاته في الأسواق الدولية أو الخارجية دون الأخذ بعين الاعتبار تقلبات سعر الصرف. مثلما حدث بعد 15 أوت 1971، لما تدهورت قيمة الدولار الأمريكي، حيث أن عددا من المصدرين الأمريكيين أبقوا على أسعارهم محددة بالعملات الصعبة الأجنبية. نفس الشيء بالنسبة لشركة (**Volkswagen**)، فهدف تفادي أثر التقلبات السريعة لسعر الصرف على أسعار منتوجاتها في السوق الأمريكية، قامت بتثبيت أسعارها بالدولار الأمريكي. هذه السياسة تعتبر مشجعة للبلد المخفض في قيمة عملته. إذ تسمح له باقتصاد العملات الصعبة على وارداته وتجنب خسارة في العملات الصعبة على صادراته.

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على: يوسف عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 52، 53.

رابعاً: تقييم المقاربة.

إن اقتراب المرونات له بعض النقائص يمكن شرحها فيما يلي:¹

✓ مرونة العرض ليست دائماً مرتفعة، فهي تتوقف على الهيكل الاقتصادي للبلد المعني، وهذه الأخيرة بدورها تتوقف على: حركة عوامل الإنتاج، توفر الموارد المالية، الطاقة الإنتاجية غير المستعملة وكذا مرونة الطلب الأجنبي الذي يحدد نسبة استجابة العرض؛

✓ مرونة الطلب بالإضافة إليها تتوقف على السعر، فإنها تتوقف كذلك على وضعية البلد المعني في السوق: ففي حالة بلد خاضع للأسعار المتواجد في السوق الخارجية، حيث تكون الواردات بالنسبة له عامل أساسي للتنمية، وكذا من أجل بقائه (منتجات غذائية، صيدلانية) فإن المرونة السعرية بالنسبة للطلب تفقد معناها؛

✓ التخفيض حسب إقتراب المرونات ليس له أثر على حساب المعاملات الجارية إذا لم يكن هناك انخفاض حقيقي في سعر الصرف، فالتخفيض لا بد أن يقترن بإجراءات مالية ونقدية غير توسعية قصد التحكم في التضخم الذي ينتج، وهو ما حدث فعلاً في دول شرق أوروبا المعروفة بالاقتصادات المتحولة، والتي شهدت موجة تضخم جامحة بعد انهيار أنظمة الاقتصاد المخطط؛

✓ هناك مشكلة أخرى تتعلق بمنهج المرونات وتتمثل في أنه يفترض بقاء مستويات الدخل ثابتة دون تغيير وهو الافتراض الذي لم يعد صالحاً إذ أن مستوى الصادرات والواردات مرتبط بصورة رئيسية بمستوى الدخل.²

ولكن على الرغم من كل هذا إلا أننا لا نستطيع أن نلغي الدور الكبير لهذا المنهج في تحليل وتوضيح الآثار الإيجابية لسياسة التخفيض على وضعية ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) حيث أنه يعتمد على معيارين أساسيين وهما المرونة السعرية للطلب الأجنبي على الصادرات والمرونة السعرية للطلب المحلي على الواردات، وهما العنصرين الذين عادة ما يكون تأثيرهما في المدى الطويل.

بناءً على كل هذا لا بد من انتهاج سياسات مالية ونقدية موازية من أجل استدراك الآثار السلبية التي لم يأخذها هذا المنهج بعين الاعتبار وذلك من أجل العودة إلى حالة التوازن في الميزان التجاري.

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 176.

² زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

وعلى ضوء كل ذلك جاءت المقاربة عن طريق الاستيعاب (منهج الاستيعاب) لمواجهة النقائص المذكورة آنفاً في منهج المرونات وذلك بهدف تقديم قراءة أكثر شمولية لسياسات التعديل والتي تأخذ بعين الإعتبار المجال العام للتوازن الاقتصادي.¹

المطلب الثاني: مقارنة الاستيعاب.

يفترض منهج الاستيعاب أن الأسعار تظل ثابتة، ويركز على الدخل المحلي الحقيقي، وعلى ذلك نستطيع أن نقول وبسبب افتراض ثبات الأسعار، ينظر الاقتصاديون إلى منهج الاستيعاب باعتباره من المناهج قصيرة الأجل لتحديد ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

يركز منهج الاستيعاب على دور السياسة المالية كوسيلة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، ويتميز هذا المنهج على منهج المرونات بالميزات التالية:²

- ✓ يعتبر هذا المنهج أحد أركان مجموعة سياسات تغيير الإنفاق، وهي السياسات التي تهتم بتعديل المستوى العام للإنفاق الوطني بالزيادة أو النقصان لإحداث التغيرات المطلوبة في مستويات الطلب الفعال، وبالتالي إحداث الأثر المطلوب في ميزان المدفوعات؛
- ✓ يركز منهج الاستيعاب على سوق السلع، ولكنه يتجاهل في الوقت نفسه الأسواق الأخرى، والتي في مقدمتها كل من السوق النقدي وسوق رأس المال؛
- ✓ يعتبر منهج الاستيعاب نموذج التوازن الاقتصادي الكلي، في التحليل الاقتصادي المرتبط بمشكلة تكيف ميزان المدفوعات، أي أنه بهذه الصفة يركز على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل القومي والإنفاق القومي وغيرها من المتغيرات الواردة في معادلة الدخل القومي المعروفة، ويتجاهل في الوقت نفسه دور المتغيرات الاقتصادية الجزئية؛
- ✓ يتفق منهج الاستيعاب مع منهج المرونات في تركيزهما على رصيد الميزان التجاري دون باقي مكونات ميزان المدفوعات، ينظرون إليه باعتباره حجر الزاوية في التصدي لمظاهر الاختلال في ميزان المدفوعات.

وترجع الكتابات الأولى لمنهج الاستيعاب إلى كل من الاقتصادي **J E Mead** عن ميزان المدفوعات سنة 1951، و إلى **S.S Alexander** سنة 1952، غير أن الفضل الأكبر في إعداد هذا المنهج وإطلاق مصطلح منهج الاستيعاب يرجع في المقام الأول إلى **Alexander**، الذي اعتمد في إعداده على قواعد التحليل الكنتري.³ وقد أثبت أن رصيد المعاملات الجارية ليس نتيجة للفرق بين الواردات والصادرات فقط،

¹ زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة بسكرة، 2016، ص 172.

³ نفس المرجع، ص 173.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

بل استنتج أن العجز في هذا الحساب يمكن أن يكون ناتجاً عن الفرق بين الدخل والنفقات، حيث بين أنه وفي وضع تضخمي، فإن التخفيض في قيمة العملة يفسر بأنه تضخم الأسعار الداخلية على مستوى الدخل والنفقات التي تؤثر بدورها على الميزان التجاري.¹

أولاً: فرضيات المقاربة.

بما أن منهج الاستيعاب يركز على الدخل الكلي والإنفاق الكلي إضافة إلى أن ميزان السلع والخدمات والدخول المتولدة من الاستثمارات المختلفة وتحويلات العاملين تمثل بمجموعها ميزان الحساب الجاري فإن هذا المنهج لم يعد يقتصر في دراسته على تحليل الميزان التجاري فقط بل تطور ليشمل فقرات الحساب الجاري ضمن ميزان المدفوعات.

ولعل أهم الفرضيات التي يقوم عليها هذا المنهج:²

✓ استقرار الدخل الوطني عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد، وهي حالة تمتد على نطاق واسع لتشمل معظم الدول؛

✓ ثبات أسعار السلع والأجور النقدية ومعدلات الفائدة؛

✓ افتراض سيادة نظام الصرف الثابت، وبالتالي يمكن للدولة تسوية مدفوعاتها عن طريق استبدال عملتها مقابل عملات أجنبية أو ذهب، ففي حالة العجز ما على السلطات النقدية سوى بيع كمية من احتياطياتها النقدية الأجنبية أو الذهب من أجل الرفع في القيمة الخارجية للعملة الوطنية، أما فيما يخص حالة الفائض (الصادرات < الواردات) فإن الدخل يزداد بالمقدار الذي يتناسب مع الزيادة في الصادرات مرجحة بما يعرف كذلك بالميل الحدي للاستيراد؛

✓ ثبات مستوى نفقات العمليات الإنتاجية؛

✓ الصادرات تتم اعتباراً من الإنتاج الجاري؛

✓ توفر الكم اللازم من احتياطات الصرف الأجنبي لدى الدولة؛

✓ التركيز على بنود الحساب الجاري (خصوصاً الميزان التجاري) في التحليل واستبعاد عناصر ميزان رأس المال الأخرى.

ثانياً: صياغة نموذج المقاربة.

يقوم منهج الاستيعاب على الفصل بين القيم السوقية لبنود الإنفاق الوطني على السلع والخدمات النهائية إلى أربعة مستويات وهي: الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، الإنفاق

¹ يوسف عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

² زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 67، 68.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

على الواردات. ولا يتم إدراج الصادرات لأنها تمثل إنفاق دولة أخرى على السلع والخدمات المحلية النهائية، وبسبب افتراض ثبات الأسعار، تعتبر القيم الموجودة في كل واحد من هذه المستويات من المقاييس الحقيقية.

ويشير الاقتصاديون إلى الاستيعاب على أنه إجمالي المستويات الأربعة للإنفاق بإصطلاح الاستيعاب المحلي، ويقصد بذلك أن دولة ما تستوعب أو تمتص السلع والخدمات بقصد الاستهلاك والاستثمار ولغايات القطاع العام، بالإضافة إلى الواردات من الخارج. وعلى ذلك يمكن القول أن الاستيعاب عبارة عن إجمالي إنفاق الدولة على السلع والخدمات النهائية.¹

وبناءً على ما سبق ينطلق هذا المنهج من قواعد كثرية تتمثل في معادلة الدخل الوطني التالية:²

$$PNB = C+IP+G+X-M$$

1

بحيث:

PNB الناتج الوطني الخام؛

C الاستهلاك؛

IP الاستثمار الخاص؛

G الإنفاق الحكومي؛

X الصادرات من السلع والخدمات؛

M الواردات من السلع والخدمات.

يمكن تعريف الناتج الوطني الخام (**PNB**) على أنه مجموع النفقات الداخلية أو الاستيعاب الداخلي (**C+IP+G**)، والفائض أو العجز الصافي للميزان التجاري (**X-M**).

من العلاقة (1) لدينا:

$$Y = A + B$$

2

¹ جاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

² زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 56، 55.

حيث:

Y الدخل الوطني (PNB)؛

A الاستيعاب المحلي (C+IP+G)؛

B رصيد الميزان التجاري (x-m).

ومن العلاقة (2) يستلزم أن: $B = Y - A$

وبالتالي:

$$\Delta B = \Delta Y - \Delta A$$

3

وعليه فإن العلاقة (3) تفسر الاختلال في ميزان المعاملات الجارية كاختلال بين الاستيعاب المحلي والدخل الوطني، أو أنه اختلال في القطاع الخارجي، أو على أنه فائض في الاستيعاب المحلي مقارنة بالدخل الوطني.

وإذا ولتحقق فائض في ميزان المعاملات الجارية، لابد أن يكون الناتج الوطني مرتفعا نسبيا مقارنة بالاستيعاب المحلي ($\Delta Y - \Delta A$).

كما يمكن إعتبار الناتج الوطني الخام عبر المداخيل وفق العلاقة التالية:

$$PNB = C + SP + T + Tr$$

4

حيث:

SP الإدخار الخاص؛

T الضرائب؛

Tr التحويلات الجارية من الخارج.

من العلاقة (1) و (4) نحصل على:

$$C + IP + G + X - M = C + SP + T + Tr$$

ومنه:

$$(X-M-Tr) = (SP - IP) + (T-G)$$

5

ويظهر جليا من هذه العلاقة أن الاختلال في حساب المعاملات الجارية، يرجع إما لاختلال في القطاع العمومي أو في القطاع الخاص، فيمكن اعتبار أن الفائض (العجز) في حساب المعاملات الجارية ناتج عن عجز (فائض) في الاستثمار الخاص بالنسبة للإدخار الخاص أو هو ناتج عن عجز (فائض) في النفقات العمومية بالنسبة للإيرادات الجبائية، إذا فآثر السعر وآثر الدخل يتنافسان لتحسين وضعية الميزان التجاري أو لإحداث الاختلال فيه.

ثالثاً: آليات التسوية عن طريق المقاربة.

وبإيجاز أدق، فإن هذه المقاربة الكنزوية للامتصاص (الاستيعاب)، تعتبر أنه في حالة إذا كان الميزان الخارجي يسجل عجزاً، وفي ظل توفر شروط مارشال ليرنر، فإن بلوغ التوازن الخارجي يتم في هذه الحالة عن طريق زيادة الدخل بفعل المضاعف، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستيراد، ومنه العودة إلى الوضع التوازني.

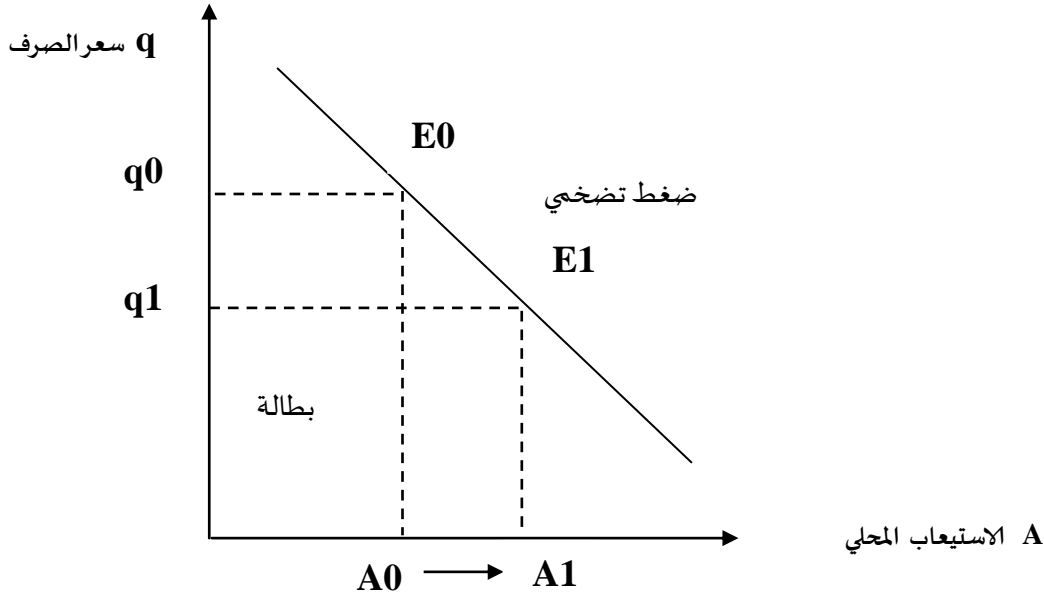
غير أنه إذا كان الاقتصاد يعاني من ركود شديد، فإن خفض الامتصاص يمكن أن يسيء في هذه الحالة إلى النمو الاقتصادي، فضلاً على أن هذا الأسلوب يهمل السوق النقدي وسوق رأس المال في دائرة معالجة الخلل الخارجي للاقتصاد.

يؤكد هذا المنهج على أن وجود فائض في الطلب المحلي أعلى من الإنتاج المحلي يؤدي إلى زيادة في الاستيراد وبالتالي تدهور في الميزان التجاري والشكل الموالي يبين توازن الاقتصاد المحلي باستخدام كل من الدخل والاستيعاب:¹

¹ درقال يمينية، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011، ص: 79.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

شكل رقم (03.07): التوازن المحلي للاقتصاد.



المصدر: درقال يمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

من خلال الشكل كل نقطة على المنحنى هي نقطة توازن في الاقتصاد المحلي، المساحة ما فوق المنحنى تبين أن الاقتصاد يعاني من ضغط تضخمي **Inflationary Pressure**، أما المساحة تحت المنحنى فتعني أن الاقتصاد يعاني من البطالة. حسب الشكل رقم (03.07)، يتحقق التوازن المحلي للاقتصاد عند تطابق كل من مستوى الإنتاج والمعدل الطبيعي للبطالة وفي هذا الإطار يرى **Friedman** أن:

الإنتاج هو تابع لمستوى الاستيعاب **A** ولسعر الصرف الحقيقي للعملة **q** كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$Y = f(A, q)$$

وهنا: بإفتراض أنه عند نقطة التوازن **E0** إرتفع مستوى الإنفاق من **A0** إلى **A1** عند نفس مستوى سعر الصرف السابق (**q0**)، وهذا يعني أن الاقتصاد سوف ينتقل إلى مرحلة الإنتاج التضخمي. ومن أجل معالجة هذا الوضع والعودة إلى التوازن سيتم استخدام سياسة تخفيض الإنفاق (تخفيض قيمة سعر الصرف) الذي سوف يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأسعار المحلية (انخفاض سعر الصرف) من (**q0**) إلى (**q1**) في هذه الحالة ستعود البطالة إلى مستواها البطالة إلى مستواها التوازني مع الإنتاج عند النقطة التوازنية **E1**.

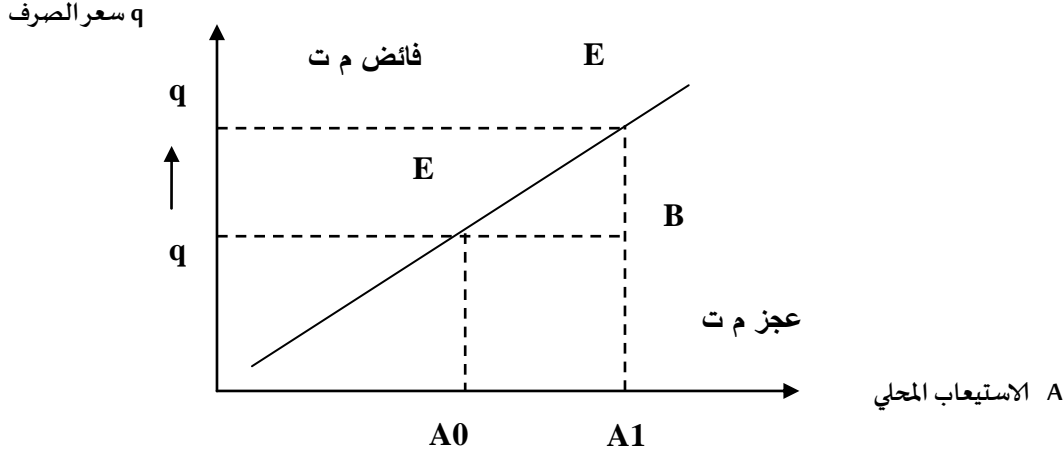
بالنسبة للتوازن الخارجي (زيادة الإنتاج) فهو ذلك الإتحاد والتوافق ما بين الاستيعاب **A** وسعر الصرف الحقيقي **q**، من أجل أن يكون الميزان التجاري متوازنا يرتبط الحساب الجاري سلبيا لمستوى

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

الاستيعاب، لأن ارتفاع الطلب المحلي يقود إلى ارتفاع الطلب على الواردات، ويرتبط إيجابيا بسعر الصرف الحقيقي q وبهذا يتحقق شرط **Marshall-Lerner**.

ويمثل الشكل التالي، اتحاد الاستيعاب وسعر الصرف الحقيقي من أجل تحقيق التوازن الخارجي:

شكل رقم (03.08): اتحاد الاستيعاب وسعر الصرف الحقيقي من أجل تحقيق التوازن الخارجي.

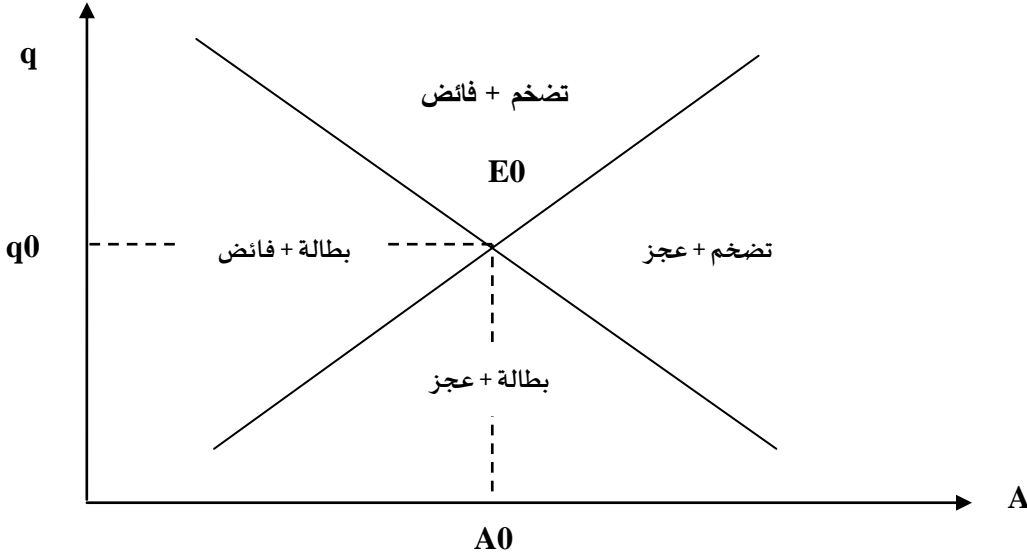


المصدر: درقال يمينة، مرجع سبق ذكره: 82.

كل نقطة على المنحنى هي نقطة توازن، $E0$ هي نقطة توازن في القطاع الخارجي، المساحة فوق المنحنى تمثل فائض أما تحت المنحنى فهو عجز في الميزان التجاري، B هي نقطة عدم التوازن، يكون فيها الميزان التجاري في حالة عجز، حيث الارتفاع في الإنفاق الكلي سيؤدي إلى الزيادة في المستوردات ومن أجل تصحيح الوضع والعودة إلى وضع التوازن يجب على سعر الصرف أن يرتفع من ($q0$ إلى $q1$) وهذا يعني انخفاض في مستوى الأسعار المحلية فتصبح السلع المحلية منافسة للسلع الأجنبية وبذلك تزداد الصادرات وتنخفض الواردات وبالتالي نعود إلى وضع التوازن عند نقطة ($E1$) وعند دمج التوازن الداخلي والخارجي نحصل على الشكل الموالي:

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

شكل رقم (03.09): دمج التوازن الداخلي والخارجي.



المصدر: درقال يمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

حسب الاقتصادي **Swan** ، يحقق الاقتصاد التوازن الداخلي والخارجي عند النقطة (E0)، وهي النقطة التي يلتقي فيها الاستيعاب وسعر الصرف الحقيقي (q0,A0)، وحتى يصل الاقتصاد إلى نقطة التوازن لا بد أن يكون الاقتصاد في واحدة من حالات عدم التوازن التالية:

- ✓ بطالة + عجز في الحساب الجاري،
- ✓ بطالة + فائض في الحساب الجاري أو تضخم + عجز في الحساب الجاري،
- ✓ تضخم + فائض في الحساب الجاري.

من خلال ما سبق يمكن القول أن تخفيض قيمة العملة بغية تصحيح العجز في الميزان التجاري لا بد من أن يؤدي إلى تخفيض الطاقة الاستيعابية للاقتصاد وبالإمكان ضمان ذلك من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تخفض الطلب الكلي أي تخفيض الإنفاق.¹

رابعاً: تقييم المقاربة.

إن هذا المنهج أعطى لآلية تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات نظرة أكثر شمولية مقارنة مع ما كان عليه الحال بالنسبة لمنهج المرونات السعرية حيث يظهر أثر التخفيض في سعر الصرف لتحقيق التوازن وفق آليتين مختلفتين في اتجاهين متزامنين، الأولى تتمثل في تحويل الإنفاق صوب السلع المنتجة محلياً والثانية تهدف إلى تخفيض الإنفاق الإجمالي لتقليص الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلي وبالتالي تحقيق التوازن الداخلي والخارجي كما سيتيح المجال أمام إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر مثالية.

¹ سلمة دوي، مرجع سبق ذكره، ص: 153.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

ولكن بالرغم من كل هذا إلا أن منهج الاستيعاب كان عرضة لبعض الإنتقادات التي شككت في كفاءته في تقديم آليات جيدة ومثالية لتصحيح أو معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، ويمكن إبراز كل ذلك في النقاط التالية:¹

✓ إن التحليلي وفق هذا المنهج ينطبق فقط على الحساب الجاري لميزان المدفوعات ويهمل المعاملات التي تتم في حساب رأس المال، ويرجع هذا إلى كون الفترة التي تم فيها هذا التحليل كانت تخضع فيها حركات رأس المال دوليا لقيود صارمة وعندما تم تخفيف هذه القيود بداية من ستينات القرن الماضي تم تقديم نماذج جديدة تأخذ في الحسبان كم التدفقات الدولية لرأس المال؛

✓ كذلك أهمل التحليل وفق هذا المنهج التبعات النقدية الناجمة عن اختلال المدفوعات وبالتالي فشل في تقديم نموذج صحيح يتناول هذه التبعات (وهو ما تم التعاطي معه بتطوير النماذج النقدية والتي تبلورت في المنهج النقدي لميزان المدفوعات سنتناولها في المطلب الموالي)، ويمكن القول أن هذا المنهج عاجز عن تحديد وتقدير التغيرات النقدية والتي تحمل تأثيرا مباشرا على معدلات الأسعار والصرف؛

✓ يرى البعض أن هذا المنهج يزيد من المشكلات الاقتصادية الداخلية في البلدان المعنية، كما أنه يعمل على تفاقم الاختلال المكبوت الذي يتحقق في حالة قيام الدولة بتبني إجراءات يترتب عليها التأثير سلبا على التوازن الداخلي بغية تحقيق التوازن الخارجي (مثل تخفيض الواردات لتحقيق توازن ميزان المدفوعات) وهذا ما يمكن أن ينتج عنه جعل الدولة تدور في حلقة المديونية والاختلالات الداخلية المكبوتة؛

✓ من بين المآخذ على منهج الاستيعاب أنه يفترض أن التحسن الذي يحدث على مستوى الحساب الجاري يستمر عبر فترات زمنية متوالية إلا أن الواقع هو أن عملية تصحيح مؤقتة فقط تحصل في هذا الحساب ولكنها سرعان ما تزول بزوال الأسباب المؤدية إليها؛

✓ رغم ما يظهر عليه الحال أن هذا منهج جاء مكملا لمنهج المرونات بنظرة أكثر شمولية إلا أن دور هذه المرونات لم يظهر بوضوح في منهج الاستيعاب حيث أنها لم تبرز بشكل كافي في تحديد المدى الذي يمكن أن يستجيب له الناتج الكلي نتيجة عملية التخفيض؛

✓ أن معظم النماذج القائمة على منهج الاستيعاب في تحليل آثار التخفيض على ميزان المدفوعات تفترض تحقق حالة التوظيف الكامل للمورد وعليه فإن التخفيض سوف يوسع قطاع السلع محل التبادل عندما تحرر الموارد من قطاع السلع غير المتبادلة وبناءا عليه فإن التخفيض سيعيد توزيع الدخل لصالح عوامل الإنتاج في ظل قطاع السلع محل التبادل، إلا

¹ زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 70، 71.

أن السؤال الذي يطرح نفسه كيف سيكون عليه الحال في حالة عدم تحقق التوظيف التام للموارد (وهي الحالة السائدة في الاقتصاد).

المطلب الثالث: المقاربة النقدية.

من المعلوم أن المعاملات الخارجية تحمل في طياتها آثار عديدة على الوضعية النقدية للبلد، ويتجلى ذلك في شكل تغيرات في مستويات الطلب على النقود والعرض النقدي ومعدلات الفائدة والتضخم وكذلك في سياسات السلطات النقدية في مجالات النقد وتقليص الآثار السلبية لهذه المعاملات على الاقتصاد المحلي وبناءً على هذا جاء المنهج النقدي لميزان المدفوعات ليكرس مفهوماً معيناً يتبنى فكرة أن الاختلالات الخارجية هي في الغالب ظاهرة نقدية بحتة ولتصحيحها لابد من التأثير على المؤشرات النقدية السابقة (العرض النقدي والإنفاق المحلي ومعدلات الفائدة) وهذا ما من شأنه أن يقلص حجم الواردات وبالتالي تصحيح الوضعية العامة لميزان المدفوعات.¹

كما يعالج المنهج النقدي لميزان المدفوعات مشكلة الاختلال على مستواه من خلال إبراز الدور الهام والفعال للسياسة النقدية، وقد جاء هذا الأسلوب نتيجة لنقائص أسلوب المرونات وأسلوب الاستيعاب، اللذين اهتمتا فقط برصيد الميزان التجاري كعنصر من ميزان المدفوعات وأهملاً حركة رؤوس الأموال.²

إذ يرى أصحاب هذا المدخل أن مشاكل ميزان المدفوعات ما هي إلا اختلال بين العرض والطلب على النقد، وتؤكد الفكرة الأساسية في هذا المدخل على أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعكس الاختلال في السوق النقدية. والسبب النهائي لاختلال ميزان المدفوعات هو الفرق بين كمية النقد الموجودة والكمية المثلى أو المرغوبة. وبالتالي يركز هذا التحليل على كل من العرض والطلب على النقد. حيث يؤكد دعاة هذا المنهج على صحة القول بأن ميزان المدفوعات بطبيعته عليه أن يتعامل مع المقادير النقدية والعلاقات المحاسبية أي بين التدفقات الحقيقية والمالية في الاقتصاد.³

أولاً: فرضيات المقاربة.

تنطلق المقاربة النقدية من، وضع تعريف جديد لميزان المدفوعات في إطار وصفه ظاهرة نقدية، وفي هذا الخصوص يُنظر إلى رصيد ميزان المدفوعات على أنه التغيرات في صافي الاحتياطات النقدية الدولية (صافي الأصول الأجنبية)، وبذلك فهو يهمل إلى حد ما الحساب الجاري والرأسمالي، كما أن صافي

¹ زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 71.

² أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص 180.

³ حاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 177.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

الأصول الأجنبية يعادل رصيد الميزان التجاري مضافا إليه التحويلات الرأس مالية، وعلى العموم تتمثل أهم فرضيات المقاربة النقدية في:

- ✓ الاقتصاد صغير ومفتوح على العالم الخارجي، مع غياب التأثير على الأسعار الدولية، ووجود بطالة هيكلية وانخفاض مرونة العرض الكلي؛¹
- ✓ حركات رؤوس الأموال ، تلعب دورا كبيرا في وضعية العجز والفائض في ميزان المدفوعات، كما يفترض سيادة نظام سعر صرف ثابت؛²
- ✓ الرقابة الكاملة للسلطة النقدية على العرض النقدي الذي يعتبر متغيرا خارجيا، والذي يتكون من مكونين المحلي والأجنبي؛³
- ✓ العلاقة بين المتغيرات النقدية وأسعار الصرف تتبلور في الأجل الطويل، وهو الوقت الذي تستلزمه عملية تحقيق التوازن النقدي وبالتالي التوازن الخارجي، وعليه فإن العوامل غير النقدية يمكن أن تفسر سلوك ميزان المدفوعات في الأجل القصير إلى أن تبدأ العوامل النقدية بالتأثير عليه وهو الأمر الذي يحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا. كما يفترض أن التأثيرات التي تنتجها المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد (الاستهلاك، الدخل والاستثمار) على أسعار الصرف تكتسي طابعا نقديا أي أن هذه التأثيرات تمر عبر فترات نقدية، ومعناه أن هذه المتغيرات تؤثر على الطلب والعرض النقدي ومنه على أسعار الصرف.⁴

ثانياً: صياغة نموذج المقاربة.

تتكون المقاربة النقدية لميزان المدفوعات من عدة معادلات، هي:⁵

1. دالة الطلب النقدي: الطلب على النقود يفترض بأنه يكون دالة مستقرة في الدخل الحقيقي ومستوى الأسعار وسعر الفائدة. فإذا ارتفعت الأسعار فسوف يرغب الجمهور في الاحتفاظ بكمية أكبر من الأرصدة النقدية لتغطية معاملاتهم الاقتصادية. وعند مستويات الأسعار المنخفضة يطلب الجمهور كمية أصغر من الأرصدة النقدية. وكلما نما الاقتصاد (أي كلما ازداد الدخل الحقيقي) فإن الطلب على النقود سوف ينمو بنفس النسبة. ويمثل سعر الفائدة تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود إلى حد أنه عند أسعار الفائدة المرتفعة يطلب الجمهور أرصدة نقدية أصغر.

¹ حاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 178.

² أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص 182.

³ حاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 178.

⁴ زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

⁵ عزى خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

وعند أسعار الفائدة المنخفضة يطلب الجمهور أرصدة نقدية أكبر. ويمكن التعبير عن الطلب على النقود كما يلي:

$$M_d = f(p, y, i)$$

1

حيث أن:

M_d الطلب على الأرصدة (الاحتياطيات) النقدية المحلية

Y مستوى الدخل الحقيقي.

P المستوى العام للأسعار

i سعر الفائدة.

2. دالة العرض النقدي: يكون عرض النقود مساويا للقاعدة النقدية مضروبا في مضاعف خلق الودائع. وتقسم القاعدة النقدية إلى جزئين أساسيين، فالجزء الأول وهو الائتمان المحلي يخلق متعمدا بواسطة البنك المركزي بهدف التوسع في العرض المحلي للنقود. ويزداد هذا الجزء أساسا لو ينقص من خلال عمليات السوق المفتوحة (بيع وشراء السندات في السوق المفتوحة بواسطة البنك المركزي). والجزء الثاني من القاعدة النقدية يعرف بصافي الاحتياطيات النقدية الدولية، وهو ذلك الجزء من القاعدة النقدية الذي ينتج من تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي، ويمكن التعبير عن عرض النقود كما يلي:

$$M_s = A (D+R)$$

2

حيث أن:

M_s عرض النقود الإجمالي في الاقتصاد.

A مضاعف خلق الودائع.

D الائتمان المحلي كجزء من القاعدة النقدية

R صافي الاحتياطيات (الأرصدة) النقدية الدولية كجزء من القاعدة النقدية.

3. دالة تعادل القوة الشرائية: يستمد المنهج النقدي لميزان المدفوعات أساسه من نظرية تعادل القوة الشرائية، والتي يمكن التعبير عنها من خلال المعادلة البسيطة التالية:

$$E = P / P^1$$

3

حيث أن:

E سعر الصرف الأجنبي.

P مستوى الأسعار المحلية للسلع الداخلة في التجارة.

P¹ مستوى الأسعار الأجنبية للسلع الداخلة في التجارة.

توضح المعادلة رقم (3) أن سعر الصرف الحقيقي يعبر عن النسبة بين مستوى الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية الداخلة في التجارة الخارجية. ومع افتراض ثبات الأسعار الأجنبية، فإن التغير في مستوى الأسعار المحلية سوف يرتبط طردياً بالتغيرات في سعر الصرف.

4. دالة ميزان المدفوعات: المقاربة النقدية تقدم تعريف جديد لميزان المدفوعات في إطار وصفه كظاهرة نقدية. وفي هذا الخصوص ينظر إلى رصيد ميزان المدفوعات على أنه التغير في صافي الأرصدة النقدية الرأسمالية. هذا التعريف يمكن بلورته في معادلة رياضية بسيطة على النحو التالي:¹

$$BP = R = B + BC$$

حيث:

BP الرصيد الكلي لميزان المدفوعات

R صافي الاحتياطات النقدية الدولية

B الميزان التجاري

BC رصيد ميزان التحويلات الرأسمالية

إن صافي الأرصدة النقدية الدولية يتوقف على الفجوة في سوق النقد المحلي ($Md - Ms$) ، أي على الفجوة بين عرض النقد والطلب عليها، وتوضحه الدالة الآتية:

$$R = f (Md - Ms)$$

¹ حاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 179.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

وبأخذ فروض المقاربة النقدية، فإنه يمكن تحديد معادلة ميزان المدفوعات كالآتي:¹

$$M_d = P_y$$

1

$$M_s = D_c + IR$$

2

$$B = M_d - M_s$$

3

حيث أن:

Md الطلب على النقود

Ms العرض على النقود

B رصيد ميزان المدفوعات

IR الاحتياطات الدولية

Dc الإئتمان المحلي ويمثل المكون المحلي في الأساس النقدي

P المستوى العام للأسعار

Y الدخل الوطني.

من المعادلة رقم (3) نجد أن رصيد ميزان المدفوعات يمتد على الفرق بين الطلب على النقود **Md** والعرض من النقود **Ms**، ولذلك فإن وجود فائض في الطلب على النقد يعني فائض في ميزان المدفوعات، بينما فائض عرض النقد يترجم بعجز في ميزان المدفوعات. وهكذا فإن الخلل في ميزان المدفوعات هو انعكاس للخلل بين عرض وطلب النقد.

ومن دراسة مكونات ميزان المدفوعات فإن التغير في رصيد ميزان المدفوعات يساوي التغير في الاحتياطات الدولية، أي:

$$\Delta B = \Delta IR$$

4

بافتراض توازن مبدئي في ميزان المدفوعات أي $M_s = M_d$ بمعنى $\Delta IR = 0$ ، ثم نفترض وجود تغير مستقل في الطلب على النقود مع ثبات عرض النقد، فإنه سيؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات الذي يؤدي إلى زيادة الاحتياطات الدولية **IR** أو تدفق الاحتياطات الدولية للداخل، والتي

¹ محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية- النظرية والتطبيق-، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص ص 61-63.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

بدورها تؤدي إلى زيادة الطلب على النقد ويعود التوازن إلى ميزان المدفوعات. ويحدث العكس في حالة انخفاض الطلب على النقد.

أما في حالة فائض في ميزان المدفوعات، فإنه يؤدي لزيادة في عرض النقود، ولما كانت المتغيرات الكلية ثابتة، فإن الزيادة في عرض النقد تؤدي لزيادة الإنفاق على الواردات في الخارج، مما يؤدي لحدوث عجز في ميزان المدفوعات الذي تتم مواجهته بتخفيض الاحتياطيات الدولية أو تدفق الاحتياطيات الدولية للخارج، إلى أن ينخفض عرض النقد ليتساوى مع الطلب على النقد ويعود التوازن للميزان مرة أخرى.

من خلال هذا المنهج، نجد أن خلل ميزان المدفوعات سواء كان فائضا أم عجزا فهو حالة مؤقتة، وسوف يعتدل ذاتيا من خلال التغيرات في الاحتياطيات الدولية، ويعتبر هذا التحليل ساكنا ويتسم بالسهولة إذا أنه يتجاهل أثر أدوات السياسة النقدية على عرض النقود والطلب عليها، ويعتبر التغير في عرض النقد يأتي فقط من التغير في الاحتياطيات الدولية، هذا بالإضافة إلى الافتراضات الأخرى للنموذج التي تعتبر إلى حد كبير غير واقعية مثل ثبات الأسعار وثبات معدل الفائدة والتوظيف الكامل وغير ذلك من الافتراضات غير الواقعية.

ثالثاً: آليات التسوية عن طريق المقاربة.

عند القيام بعملية تخفيض في قيمة العملة يعتدل الاختلال الخارجي وفق المنهج النقدي كما يلي:¹
في حالة العجز؛ يكون لزاما على البنك المركزي تقليص حجم النقود المعروضة (سياسة انكماشية) إلى درجة بحيث ينمو فيها عرض النقود بمعدل أقل من معدل نمو الطلب عليها، ونتيجة لذلك تصبح الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأشخاص أقل من المستويات المرغوب الاحتفاظ بها، ويؤدي هذا إلى اختلال السوق النقدية بسبب وجود فائض في الطلب على النقود من طرف الأشخاص المقيمين، وهذا ما يجعل هؤلاء الأشخاص يلجئون إلى سحب ما يمكن أن يكون لديهم من أرصدة نقدية بالخارج، إضافة إلى قيامهم ببيع السلع والخدمات والأصول المالية إلى غير المقيمين، مع تخفيض إنفاقهم على شراء السلع والخدمات والأصول المالية من الخارج، والنتيجة النهائية هي زيادة الصادرات من السلع والخدمات وانخفاض واردات السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى تسوية الاختلال.

ويمكن توضيح حالة العجز في الشكل الموالي:

¹ أمين صبيد، مرجع سبق ذكره، ص: 184.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

شكل رقم (03.10): مخطط يوضح علاقة سعر الصرف المرن بميزان المدفوعات في حالة العجز.

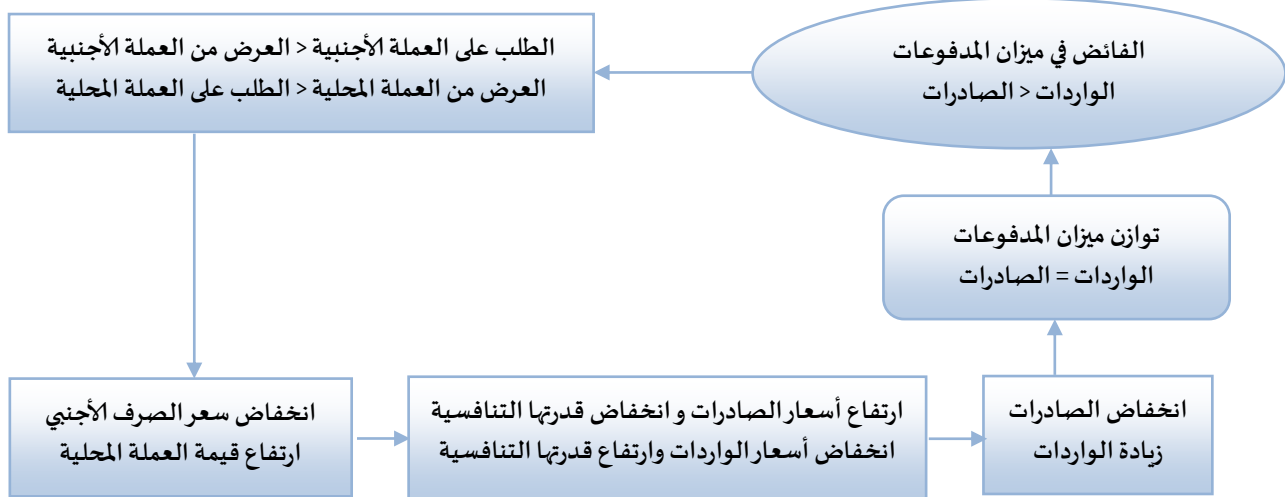


المصدر: عزي خليفة، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

أما في حالة الفائض، فعلى البنك المركزي أن يعمل على زيادة عرض النقود عن طريق أدوات السياسة النقدية (المباشرة وغير المباشرة)، بحيث يصبح العرض النقدي أكبر من الطلب النقدي وتزداد بذلك الأرصدة النقدية لدى الأفراد إلى مستوى أعلى مما كان يجب أن يكون، وأمام هذا الوضع فإن المقيمين يرغبون في إنفاق الزيادة في أرصدهم النقدية على شراء السلع والخدمات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى نقصان الكتلة النقدية المعروضة في السوق، ومنه زيادة الواردات والاتجاه نحو التوازن.¹

ويمكن توضيح حالة الفائض من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (03.11): مخطط يوضح علاقة سعر الصرف المرن بميزان المدفوعات في حالة الفائض.



المصدر: عزي خليفة، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

على الرغم من الأهمية النسبية للمنهج النقدي في إيجاد حلول لمشاكل الاختلال الخارجي، إلا أنه وعلى الصعيد الفعلي ليس من المؤكد أن تلعب المقاربة النقدية لميزان المدفوعات -القديمة الحديثة- الدور المنوط بها في سبيل الوصول إلى التوازن الخارجي، لأنها ليست كافية لإيجاد حلول عملية للمشاكل الحقيقية التي تعاني منها الاقتصاديات النامية، فضلاً على أنها تعبر عن توازن ستاتيكي طويل الأجل، وبالتالي فهي تهمل المشاكل القصيرة والمتوسطة الأجل، التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية خاصة مع زيادة حرية تدفقات رؤوس الأموال بين الدول.¹

رابعاً: تقييم المقاربة.

بعد التطرق إلى المفاهيم النظرية للمقاربة النقدية وعلاقة التخفيض في آلية التوازن وفق هذا المنهج، أصبح من الضرورة إجراء تقييم لفرضيات هذا النموذج، ومدى توافقها مع ظروف البلدان النامية:²

✓ يقوم هذا المنهج على افتراض اقتصاد صغير منفتح على العالم الخارجي، ولا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية لصادراته ووارداته ويتميز أيضاً بانخفاض مرونة العرض الكلي، وهو ما يتلاءم إلى حد كبير مع ظروف البلدان النامية، التي تعد بمثابة قابلة للأسعار الدولية في أسواق صادراتها ووارداتها، وبالتالي ليس من المنتظر أن يحدث التخفيض تأثيراً يذكر في مقدرتها التنافسية؛

✓ قدم هذا المنهج تحليلاً لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات في ظل سعر صرف ثابت، وقد كان أنصار هذا المنهج يسندون افتراضاتهم هذه على أساس أن غالبية البلدان (الصغيرة منها على وجه الخصوص) كانت قد ثبتت عملاتها في ظل سعر صرف ثابت مع أحد العملات القيادية، يضاف إلى ذلك أنهم يرون أن عملية التصحيح في ظل سعر صرف معوم تؤدي إلى تحول الإهتمام في التحليل من تحديد ميزان المدفوعات إلى تحديد سعر الصرف؛

✓ أهمل المنهج النقدي لميزان المدفوعات دور الموازنة الحكومية ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات، على الرغم من الارتباط القوي والمباشر بين ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية وضرورة الحاجة لتحليلهما معاً، لأن الاختلال المحلي المتمثل بعجز الموازنة الحكومية يعكس اختلالاً خارجياً يظهره ميزان المدفوعات، وذلك من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل العجز المستمر في الموازنة الحكومية، ويعزى السبب في هذا الإهمال إلى تركيز المنهج النقدي على دور النقود في إحداث التوازن في ميزان المدفوعات؛

¹ عزى خليفة، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

² نفس المرجع، ص، ص: 38، 39.

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

- ✓ يفترض المنهج النقدي أن السلطات النقدية تستطيع السيطرة على العرض النقدي، وهو أمر يصعب تصوره في البلدان النامية وخاصة التي تدفعها الظروف إلى الاعتماد على الجهاز المصرفي من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل العجز المستمر في الموازنة العامة، تلك الظروف التي تتمثل في ضيق سوق المال المحلي وانفصاله عن أسواق رأس المال الدولية، إلى جانب انخفاض درجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأجنبية.
- لكن على الرغم من هذه الانتقادات الموجهة إلى المنهج النقدي، إلا أن هذا المنهج قد انتشر انتشاراً سريعاً لقدرته على تقديم تحليل لتصحيح إجمالي اختلال ميزان المدفوعات، وخاصة بالنسبة للدول النامية. فالمنهج النقدي يتمتع في كثير من الأحيان بسمات محابية لظروف البلدان النامية، وهذا ما يمكن أن نوضحه من خلال ما يأتي:¹
- ✓ إن معظم فرضيات المنهج النقدي كانت قد استنبطت من خلال دراسات تطبيقية في ظروف بلدان صغيرة الحجم، ومنطبقة إلى حد كبير على ظروف البلدان النامية؛
- ✓ إن معظم البلدان النامية لا تتوفر لديها البيانات الكافية والتفصيلية حول حسابات الدخل المحلي إذا ما ارتأت تطبيق المناهج التقليدية في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، إلا أنه يمكن إن تتوفر لدى البنوك المركزية البيانات المالية والنقدية، إضافة إلى البيانات الإجمالية لميزان المدفوعات بشكل أكثر دقة من البيانات الأخرى مما يجعل عملية تطبيق المنهج النقدي أسهل من المناهج التصحيحية الأخرى؛
- ✓ عدم توفر هياكل مالية متطورة في البلدان النامية، مما يزيد صعوبة تبني سياسة تصحيحية على وفق منهج الاستيعاب، في حين فرضيات المنهج النقدي ومتغيراته أكثر واقعية في التطبيق.
- ✓ تعتمد الكثير من البلدان النامية (خصوصاً دول أمريكا اللاتينية) على السياسة النقدية كأداة للرقابة على ميزان المدفوعات، مما يسهل إمكانية تبني المنهج النقدي؛
- ✓ هذا بالإضافة إلى أنه من خلال أثر التخفيض في إحداث التوازن في ميزان المدفوعات وفق المنهج النقدي، يتبين أن نجاح هذه الآلية يستدعي السيطرة على عدد من المتغيرات وتحفيز النوع الآخر، وأنه بهذه العملية تتم معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها اقتصاديات البلدان النامية، والتي من أهمها ظاهرة التقييم المرتفع للعملة والانفراط في عرض النقد؛

¹ منجد عبد اللطيف الخشالي، نواز عبد الرحمان الهبتي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص، ص:

الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

كل ذلك، يدفع إلى الاعتقاد بأن المقارنة النقدية هو أكثر المناهج التصحيحية موافقة لظروف البلدان النامية قياسا بالمناهج الأخرى التي تمت دراستها، وهذا ما يعطي الانطباع بإمكانية فاعلية سياسة التخفيض وفق هذا المنهج كأداة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات.

خلاصة:

نشير في نهاية الفصل أنه لعلاج اختلال التوازن على مستوى ميزان المدفوعات عبر قناة سعر الصرف ودورها في التأثير عليه في الدول وخاصة العربية منها، لابد من استيعاب عدة نقاط منهجية أهمها: لابد من معرفة طبيعة وبنية الاختلال ، فإذا كان من المتوقع كون المشكلة قصيرة المدى فكل ما قد يتطلبه الموقف هو قدر من التمويل المكمل، أو سحب مؤقت من الاحتياطات. أما الاختلالات ذات الأجل الطويل فمن المحتمل أن تتطلب الاعتماد بدرجة أكبر على مجموعة تدابير للتثبيت والتصحيح الهيكلي. كذلك لابد من تحديد مصدر الاختلال ومن الضروري تقديم توجيهات متنوعة إذا كانت المشكلة ترجع في الأساس مثلاً إلى القطاع المالي العام أو إلى عوامل خارجية مثل تدهور معدلات التبادل التجاري. ومن الضروري أيضاً قياس خطورة الاختلال المتعلقة بأمور أبعاد المشكلة وتوفر التمويل فكلما كانت هناك حاجة ماسة إلى معالجة الاختلالات على وجه السرعة، كلما تطلب الأمر اتخاذ تدابير تصحيحية أكثر صعوبة.

كما ناقشنا كذلك مختلف المناهج والآليات المستعملة في تصحيح الاختلال وإعادة التوازن لميزان المدفوعات بالاعتماد على سياسة تخفيض قيمة العملة.

إذن فالمشكلة التي حاولنا التطرق إليها المتمثلة في سعر الصرف وإشكالية التوازن الخارجي، هي أولاً وقبل كل شيء البحث على أسلوب ملائم لتنسيق وتحقيق الارتباط بين تشخيص الاختلال والأهداف والوسائل، التي تعيد التوازن لميزان المدفوعات الدول إلى وضعه الطبيعي.

الفصل الرابع :

دراسة تحليلية قياسية لأثر

سعر الصرف على ميزان المدفوعات

دول العينة الفترة 2000-2016

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

تمهيد:

بعد أن تم التطرق خلال الفصول السابقة من هذه الدراسة، إلى الجانب النظري المعرفي لمتغيرات الدراسة، ووجد أن رصيد ميزان المدفوعات كمتغير تابع يمكن أن يتأثر بعوامل عدة، تشكل هذه العوامل المتغيرات المستقلة للدراسة.

سيتم خلال هذا الفصل، إسقاط ما تم التوصل إليه على عينة الدراسة، والتي تتشكل بدورها من ستة دول عربية، هي؛ الجزائر، السعودية، الامارات، البحرين، الكويت وقطر، حيث سيتم بناءً على البيانات المجمعة حول متغيرات الدراسة لهذه الدول خلال الفترة 2000-2016، البحث عن العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات ومجموعة من المتغيرات المستقلة بما فيها سعر الصرف.

وقبل البحث عن هذه العلاقة سيتم تحليل مجموعة من المتغيرات لمعرفة اتجاهها، ومختلف آليات تطورها.

بناءً على ذلك، سيتم خلال هذا الفصل التطرق للجانب التطبيقي للدراسة، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل تطور المتغير التابع في عينة الدراسة بين 2000 و2016؛

المبحث الثاني: تحليل تطور المتغيرات المستقلة في عينة الدراسة بين 2000 و2016؛

المبحث الثالث: دراسة قياسية لعلاقة المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة باستخدام بيانات بانل.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

المبحث الأول: تحليل تطور المتغير التابع في عينة الدراسة بين 2000 و2016.

ذكرنا سابقاً أن ميزان المدفوعات المتمثل في المتغير التابع في هذه الدراسة هو السجل الإجمالي الذي تدون به جميع المعاملات مع العالم الخارجي، وهو ما يكرس العلاقة الوثيقة بينه وبين سعر الصرف باعتبار هذا الأخير من الآليات البالغة الأهمية في التأثير على وضعية ميزان المدفوعات وهو ما يحتم علينا معرفة التطورات التي عرفها الميزان لدول العينة خلال الفترة (2000-2016).

المطلب الأول: تحليل تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في دول عينة الدراسة.

أولاً: دولة الجزائر.

يبين الجدول أدناه رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

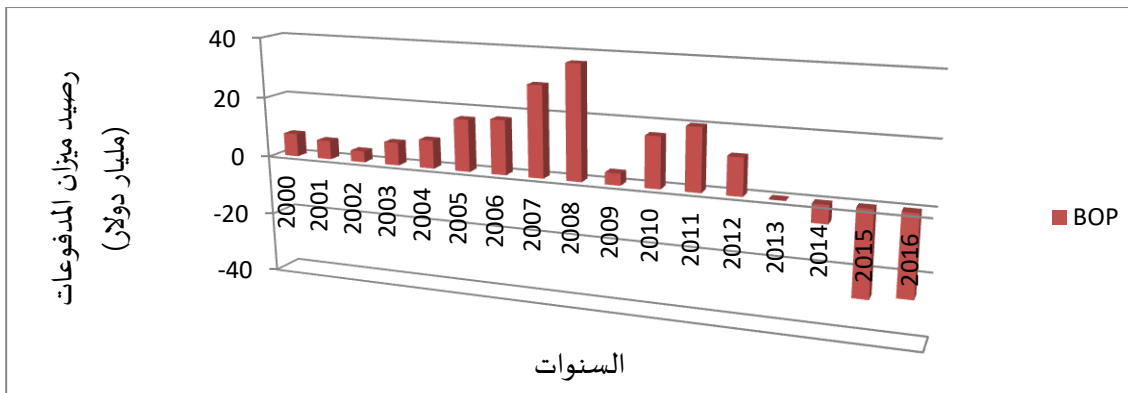
جدول رقم (04.01): رصيد ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

دولة الجزائر									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
BOP (مليار دولار)	7.57	6.16	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
BOP (مليار دولار)	3.86	16.41	20.19	12.04	0.133	-5.88	-27.54	-26.03	

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على التقارير الإحصائية لبنك الجزائر من 2000 إلى 2016.

من خلال الجدول رقم (04.01)، يمكن توضيح تطور رصيد ميزان مدفوعات الجزائر في الشكل التالي:

شكل رقم (04.01): تطور رصيد ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات الجدول رقم (04.01) باستخدام برنامج Excel 2007.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.01) أن، رصيد ميزان مدفوعات الجزائر سجل فائضاً طوالتسعة سنوات الأولى، بداية من سنة 2000، حيث بلغ الرصيد 7.57 مليار دولار ليستقر عند نفس المستوى في سنة 2003، ثم تضاعف 5 مرات تقريباً ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008 برصيد 36.99 مليار دولار، ويعود ذلك إلى الارتفاع المستمر في أسعار البترول. في حين شهدت وضعية ميزان المدفوعات ما بين الفترة 2008 و2012، حالة عدم الاستقرار قد تكون ناجمة عن الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء تذبذب أسعار المحروقات وتقلبات أسعار الصرف. أين بدأ يتراجع الرصيد من سنة 2013 ليبلغ عجزاً بقيمة 26.03 مليار دولار سنة 2016، وهذا يرجع إلى تناقص حجم الفائض في الحساب الجاري (الميزان التجاري) إضافة إلى وجود مؤشرات تدل على دخول الجزائر مرحلة استنزاف احتياطات الصرف لتغطية ارتفاع فاتورة الواردات في ظل تراجع حجم الصادرات، مما يدلي بأن السياسات الاقتصادية المنتهجة غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات.

ثانياً: دولة المملكة العربية السعودية.

يبين الجدول أدناه رصيد ميزان المدفوعات في السعودية لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

جدول رقم (04.02): رصيد ميزان مدفوعات المملكة العربية السعودية للفترة (2000-2016).

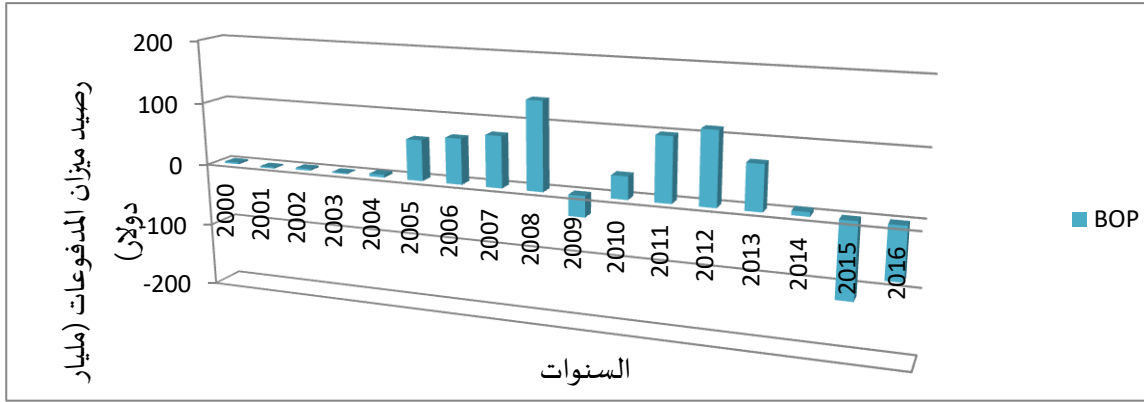
المملكة العربية السعودية									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
BOP(مليار دولار)	2.66	-1.9	2.73	1.6	4.49	63.62	70.91	79.83	137.02
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
BOP(مليار دولار)	-32.55	35.02	98.87	112.55	69.15	6.62	-115.93	-80.62	

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على تقارير صندوق النقد العربي من 2000 إلى 2004، تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي من 2005 إلى 2016.

من الجدول رقم (04.02)، يمكن توضيح تطور رصيد ميزان مدفوعات السعودية في الشكل الموالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

شكل رقم (04.02): تطور رصيد ميزان مدفوعات السعودية خلال الفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات الجدول رقم (04.02) باستخدام برنامج Excel 2007.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.02)، تطور رصيد ميزان مدفوعات السعودية خلال الفترة 2000-2016 مَرَّ بعدة مراحل، تمتد المرحلة الأولى عبر الفترة (2000-2004)، أين شهد رصيد ميزان المدفوعات السعودي مستويات جد متدنية حيث تراوح بين 2.66 مليار دولار أمريكي لسنة 2000 و 4.49 مليار دولار أمريكي، أما الفترة الثانية ما بين 2005 و 2008، لوحظ قفزة نوعية في منحني رصيد الميزان ليبلغ أعلى مستوياته في سنة 2008 بقيمة 137.02 مليار دولار أمريكي، في حين شهدت السنوات من 2009 إلى سنة 2013 والتي تمثل المرحلة الثالثة من مسار التطور تذبذباً على مستوى الرصيد الإجمالي للميزان بين عجزاً وفائضاً و ثم تراجعاً، آخر المراحل كانت ما بين 2014 و 2016 أين سجل الرصيد عجزاً على مستوى الميزان لغاية سنة 2016 في حدود 80.62 مليار دولار أمريكي.

ثالثاً: دولة الامارات العربية المتحدة.

يبين الجدول أدناه رصيد ميزان المدفوعات في الإمارات لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

جدول رقم (04.03): رصيد ميزان مدفوعات الإمارات العربية المتحدة للفترة (2000-2016).

الإمارات العربية المتحدة									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
BOP (مليار دولار)	2.83	0.485	-0.416	1.29	3.49	2.59	6.5	49.79	-46.96
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
BOP (مليار دولار)	-6.137	7.31	4.53	9.89	21.06	9.09	15.3	-7.1	

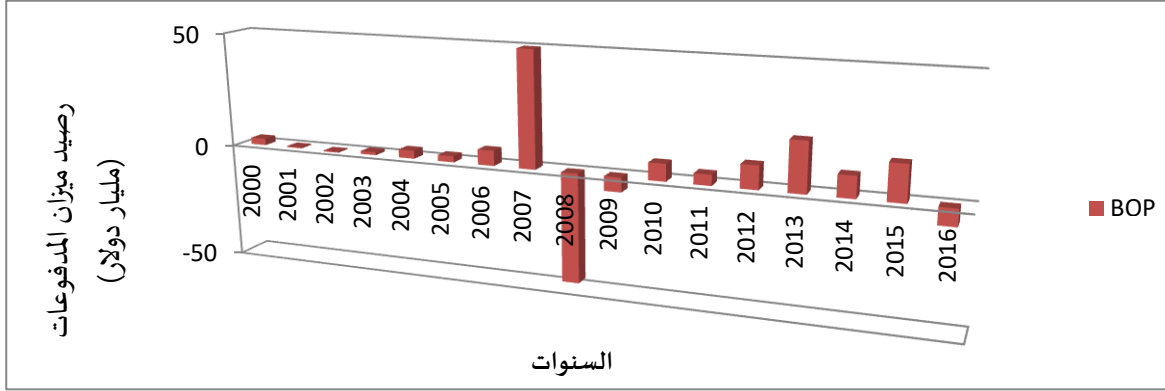
المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على تقارير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من 2000 إلى 2016.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

من خلال الجدول رقم (04.03)، يمكن توضيح تطور رصيد ميزان مدفوعات الإمارات في الشكل التالي:

شكل رقم (04.03): تطور رصيد ميزان مدفوعات الإمارات العربية المتحدة للفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات الجدول رقم (04.03) باستخدام برنامج Excel 2007.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.03)، أن رصيد ميزان مدفوعات الإمارات ومنذ عام 2000 سجل فوائض متتالية، باستثناء عام 2002 الذي سجل فيه عجزاً بلغ 410,1 مليون دولار، كان العجز نتيجة طبيعية للانخفاض الكبير في الحساب الجاري والذي تسبب فيه بشكل رئيسي ارتفاع الميزان السالب للخدمات والدخل. في حين رجع الفائض ميزان المدفوعات وحافظ على استقراره بعد سنة 2002، ليبلغ قيمة 6.5 مليار دولار أمريكي في سنة 2006. وفي سنة 2007 سجلت قفزة استثنائية في الرصيد الإجمالي للميزان ليبلغ أعلى قيمة قدرت بـ 49.79 مليار دولار، وهذا الفائض لم يدم إلا وقد شهد تراجع نوعي للسنة الموالية بعجز قدره 46.96 مليار دولار أمريكي. أما بخصوص السنوات الموالية شهد الرصيد قيم موجبة متذبذبة ارتفاعاً وانخفاضاً لغاية 2015 اين بلغت 15.3 مليار دولار أمريكي، أما في سنة 2016 لوحظ تدهوراً ليسجل عجزاً في حدود 7.1 مليار دولار أمريكي.

رابعاً: دولة مملكة البحرين.

يبين الجدول الموالي رصيد ميزان المدفوعات في البحرين لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

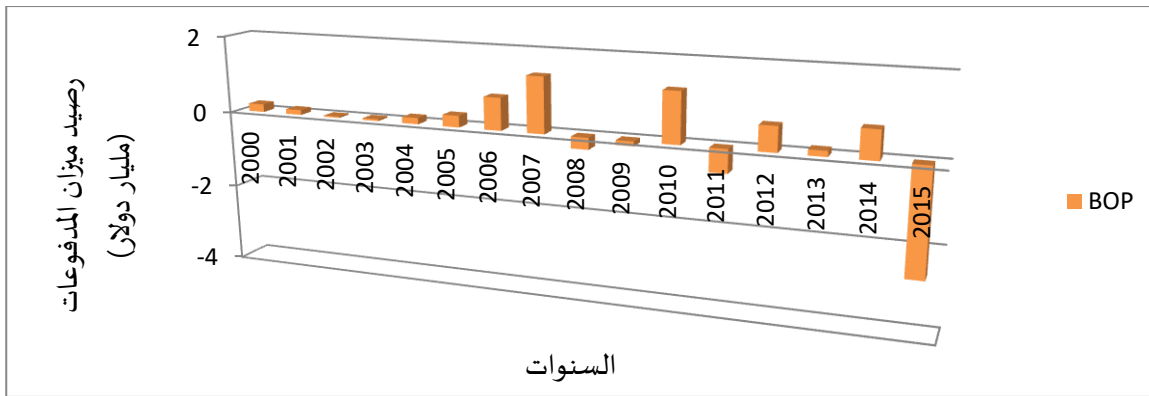
جدول رقم (04.04): رصيد ميزان مدفوعات البحرين للفترة (2000-2016).

مملكة البحرين									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
BOP (مليار دولار)	0.2	0.124	0.035	0.044	0.158	0.294	0.822	1.415	-0.294
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
BOP (مليار دولار)	-0.118	1.28	-0.587	0.625	0.142	0.718	-2.656	-1.103	

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على التقارير الإحصائية لصندوق النقد العربي من 2000 إلى 2004، وتقارير
مصرف البحرين المركزي من 2005 إلى 2016.

من خلال الجدول رقم (04.04)، يمكن توضيح تطور رصيد ميزان مدفوعات البحرين في الشكل التالي:

شكل رقم (04.04): تطور رصيد ميزان مدفوعات البحرين للفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات الجدول رقم (04.04) باستخدام برنامج Excel 2007.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.04)، أن تطور رصيد ميزان مدفوعات البحرين خلال الفترة 2000-2016 مرّ بالعديد من المراحل، بداية من السنوات الستة الأولى التي يمكن اعتبارها فترة استقرار نسبي للرصيد الكلي بتسجيله فوائض معتبرة من سنة 2000 لغاية سنة 2005. بعدها حققت البحرين قيم إيجابية تأخذ منحى تصاعدي إلى أن تبلغ أقصى قيمة لها بلغت 1.415 مليار دولار أمريكي، في حين أعقبها سنة 2008 لتسجل هبوطاً واضحاً لحد بلوغه عجزاً في حدود 294 مليون دولار. أما فيما يخص السنوات الموالية شهدت فترة عدم استقرار لميزان مدفوعات البحرين بين تحقيق فائض تارة وتسجيل عجز تارة أخرى، ليصل في نهاية الفترة محل الدراسة إلى تسجيله عجزاً استثنائياً قدر بـ 1.103 مليار دولار أمريكي.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

خامساً: دولة الكويت.

يبين الجدول أدناه رصيد ميزان المدفوعات في الكويت لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

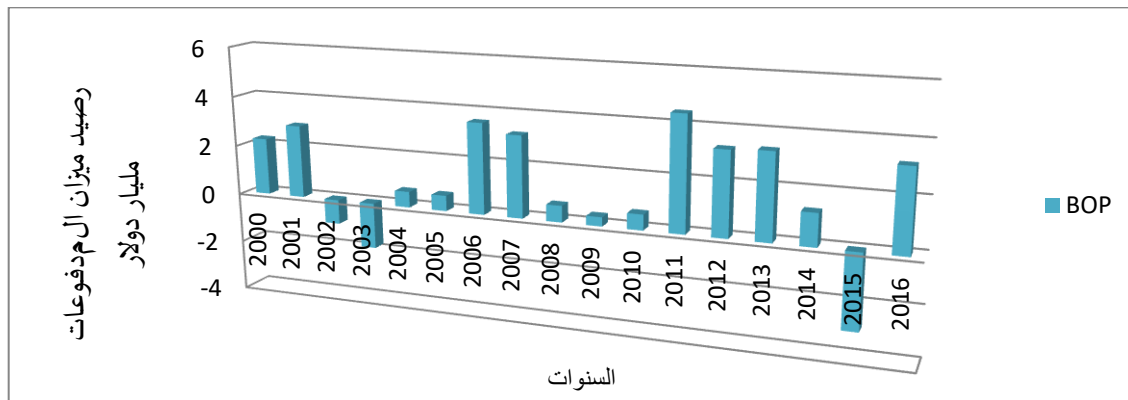
جدول رقم (04.05): رصيد ميزان مدفوعات الكويت للفترة (2000-2016).

دولة الكويت									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
BOP (مليار دولار)	2.26	2.9	-0.97	-1.82	0.626	0.610	3.584	3.219	0.647
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
BOP (مليار دولار)	0.375	0.611	4.47	3.28	3.35	1.27	-2.95	3.2	

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على التقارير الإحصائية لصندوق النقد العربي من 2000 إلى 2011، وتقارير بنك الكويت المركزي من 2012 إلى 2016.

من خلال الجدول رقم (04.05)، يمكن توضيح تطور رصيد ميزان مدفوعات الكويت في الشكل التالي:

شكل رقم (04.05): تطور رصيد ميزان مدفوعات دولة الكويت للفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات الجدول رقم (04.05) باستخدام برنامج Excel 2007.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.05)، أن رصيد ميزان مدفوعات الكويت حقق فائض في سنتي 2000 و2001 برصيد 2.66 مليار دولار أمريكي و2.9 مليار دولار أمريكي توالياً، وخلال سنتي 2003 و2004 تم تسجيل عجز في كل منهما قدر بـ 970 مليون دولار ومليار و820 مليون دولار على التوالي، في حين حقق الميزان الاجمالي تحسناً في سنتي 2006 و2007 ببلوغه قيم موجبة قدرت بـ 3.584 و3.219 مليار دولار أمريكي ولحقت بعدها فترة تراجع واضح للسنوات الموالية اين استقرت في مستويات متدنية قاربت 375 مليون دولار أمريكي، كما يُلاحظ أنه في سنة 2011 سجل الميزان قفزة نوعية ليصل إلى أعلى مستوى له

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

خلال فترة الدراسة بقيمة قدرها 4.47 مليار دولار، غير ان هذا الوضع لم يدم لأكثر من سنتين اضافيتين، لیبداً في التدهور حيث بلغ الفائض قيمة 1.27 مليار دولار سنة 2014، ثم ما قيمته 3.2 مليار دولار سنة 2016، بعد ما سجل عجزاً سنة 2015 بـ 2.95 مليار دولار .

سادسا : دولة قطر .

يبين الجدول أدناه رصيد ميزان المدفوعات في قطر لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

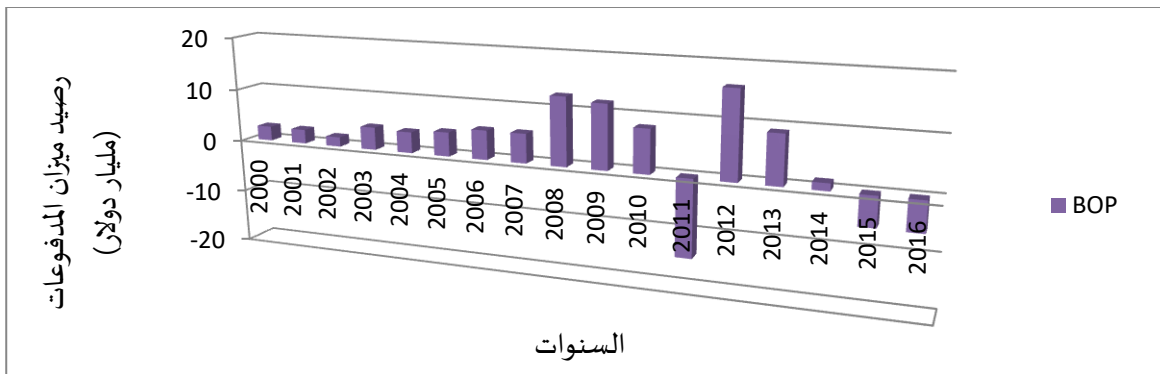
جدول رقم (04.06): رصيد ميزان مدفوعات قطر للفترة (2016-2000).

دولة قطر									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
BOP (مليار دولار)	2.69	2.62	1.78	4.23	3.92	4.48	5.44	5.44	12.66
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
BOP (مليار دولار)	11.92	8.12	-14.34	16.08	9.06	1.36	-5.5	-5.58	

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على التقارير الإحصائية لصندوق النقد العربي من 2000 إلى 2010، وتقارير مصرف قطر المركزي من 2011 إلى 2016.

والشكل البياني التالي يبين تطورات الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات قطر للفترة (2016-2000)

شكل رقم (04.06): تطور رصيد ميزان مدفوعات قطر للفترة (2016-2000).



المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات الجدول رقم (04.06) باستخدام برنامج Excel 2007.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.06)، أن تطور رصيد ميزان مدفوعات دولة قطر خلال الفترة 2016-2000، في ارتفاع مستمر وبوتيرة بطيئة وهذا للسنوات الثمانية الأولى، حيث سجلت سنة 2000 2.69 مليار دولار أمريكي لتستقر عند 5.44 مليار دولار لسنة 2007، في حين شهدت السنوات الموالية تسجيل فوائض لسنتي 2008 و 2009 قدرت بـ 12.66 و 11.92 مليار دولار توالياً، ليتراجع الفائض في سنة

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

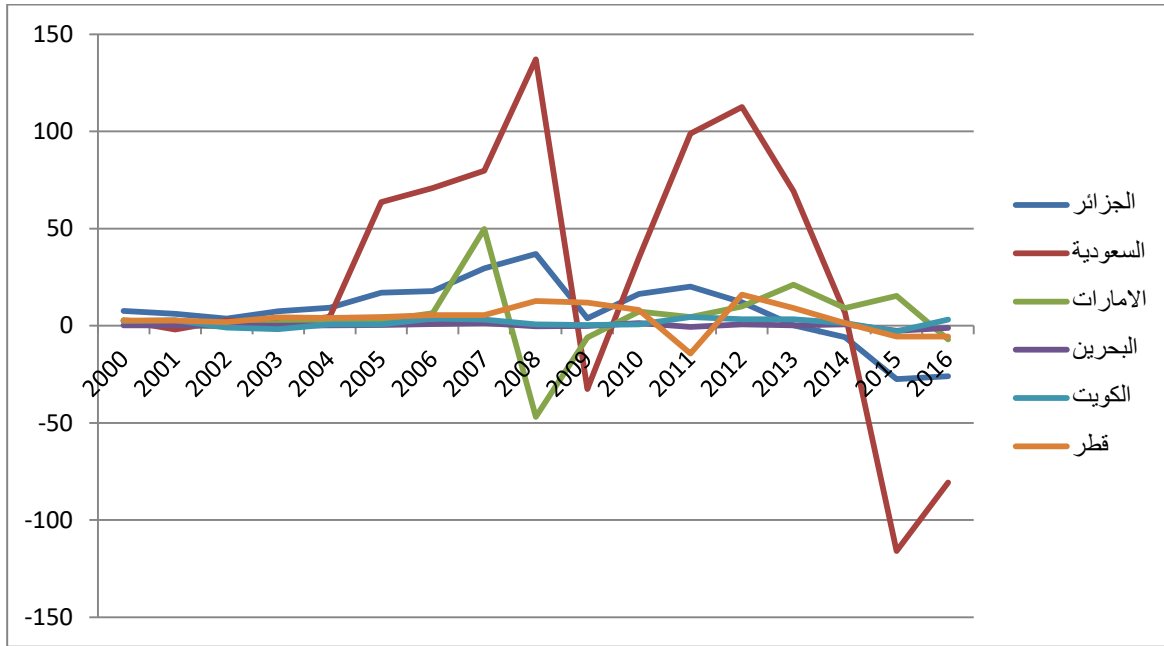
2010 إلى قيمة 3.8 مليار دولار، وفي سنة 2011 شهد الميزان أدنى قيمة له أين سجل عجزاً بقيمة 14.34 مليار دولار أمريكي، أما خلال السنوات الموالية رجع الميزان لحالة الفائض ابتداءً من سنة 2012 إلى غاية سنة 2014، ليسجل عجزاً مرة أخرى خلال سنتي 2015 و2016 في حدود 5 مليار دولار أمريكي.

المطلب الثاني: تحليل مصادر الفروق بين الأرصدة الكلية لموازن مدفوعات دول عينة الدراسة.

بعد التطرق إلى تحليل تطور ميزان مدفوعات كل دولة من دول العينة على حدى، يأتي هذا المطلب كخطوة لدراسة الفروقات بين أرصدة موازين مدفوعات دول العينة خلال فترة الدراسة.

والشكل التالي يبين تطور أرصدة موازين مدفوعات دول العينة لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2016-2000).

شكل رقم (04.07): تطور أرصدة موازين مدفوعات دول العينة خلال فترة الدراسة.



المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Excel 2007.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.07)، موازين مدفوعات الدول عينة الدراسة، تماثل، تتقاطع وتختلف من مرحلة إلى أخرى خلال فترة الدراسة، وعلى العموم يمكن تقسيم فترة الدراسة حسب معيار المقارنة بين موازين مدفوعات الدول محل الدراسة إلى أربعة مراحل أساسية، يمكن إجازها في ما يلي:

✓ المرحلة الأولى (2000-2004): يمكن تسميتها بمرحلة الاستقرار النسبي لأرصدة كل الدول بالرغم من تحقيقها لفوائض على مستوى موازين مدفوعاتها إلا وأنها تبقى قريبة من حالة

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

التوازن التي تعتبر منطقة حرجة لاقتصاد أي دولة، وما تتميز به هذه المرحلة ان هناك تقارب واضح بين أرصدة موازين مدفوعات الدول الخاضعة للدراسة دون تسجيل أي فروق جديدة للذكر؛

✓ المرحلة الثانية (2004-2008): تميزت هذه الفترة بارتفاع بوتيرة متسارعة لأرصدة موازين المدفوعات لبعض الدول على غرار السعودية والجزائر، كما أن معظم أرصدة موازين مدفوعات دول العينة بلغت إلى مستويات قياسية على الاطلاق، عدا أرصدة ميزان مدفوعات دولتي الكويت والبحرين اللذان بقيا في نفس مسار المرحلة السابقة، وذلك في ضوء ارتفاع الأسعار العالية للنفط والزيادة في الكميات المصدرة من دول العينة، وقد انعكس أداء صادرات دول العينة بفضل الوزن الكبير للمبادلات النفطية فيها على مجمل العناصر الرئيسية لموازين مدفوعاتها. حيث اسفرت الموازين التجارية عن فوائض كبيرة مع ارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي إلى مستوى قياسي، وقد قدرت أكبر قيمة لرصيد موازين مدفوعات الدول محل الدراسة مجتمعة حوالي 170 مليار دولار وذلك بسنة 2007؛

✓ المرحلة الثالثة (2009-2013): بداية من سنة 2009 لم تتمكن أي دولة من الحفاظ على الفوائض العالية، وشهدت أرصدة موازين مدفوعاتها مرحلة من التراجع والتذبذب باستثناء دولتي الكويت والبحرين اللتان استمرت أرصدة موازين مدفوعاتها في نفس مسار المرحلتين السابقتين لغاية سنة 2013، مع الإشارة إلى أن حالة ميزان السعودية الذي استعاد توازنه وارتفع ليسجل مرة أخرى قفزة استثنائية في سنة 2012، غير أنها أقل مقدارا من سابقتها، وكمحصلة للتطورات المذكورة فقد أسفرت تعاملات الدول العربية كمجموعة مع العالم الخارجي عن انخفاض لموازين مدفوعات الدول العربية من مستوى 170 مليار دولار خلال عام 2007 ليصل الى مستوى 102 مليار دولار في عام 2013.

✓ المرحلة الرابعة (2014-2016): بخصوص هذه الفترة باستثناء الامارات، شهدت الفترة تواصل تأثر موازين مدفوعات معظم دول محل الدراسة، ولعل هذا راجع لبقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة بعد سنة 2014، مما أدى إلى تراجع المحصلات من الصادرات السلعية، ونتيجة لذلك استمر العجز في أرصدة موازين مدفوعات دول العينة لسنتي 2015 و2016. وقد نتج عن هذه التطورات السالفة الذكر أن تعاملات الدول المشار إليها كمجموعة مع العالم الخارجي خلال عام 2016 قد سجلت انخفاضاً بالعجز الكلي لموازين مدفوعاتها بلغت نسبة 16.42 % ليصل إلى حوالي 117 مليار دولار مقابل عجز قدره تقريباً 140 مليار دولار سجل خلال عام 2015 .

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

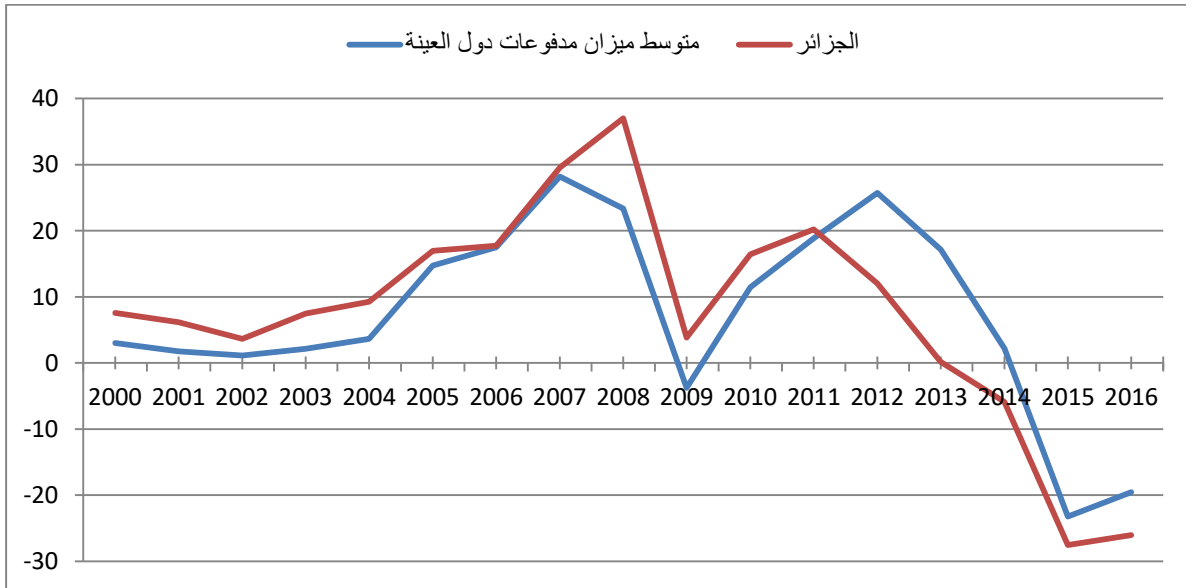
الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

في الأخير، ما يمكن ملاحظته من الشكل البياني رقم (04.07) هو، تسجيل صدمات هيكلية على مستوى منحى ميزان مدفوعات دولة السعودية لسنتي 2008 و2012 بواقع 112.55 و137.02 مليار دولار أمريكي على التوالي في شكل فوائض نوعية والتي تعدا الأكبر على الاطلاق على مر الفترة محل الدراسة مقارنة مع بقية أرصدة دول العينة الأخرى، بالإضافة إلى تغير هيكل آخر لذات الدولة سجل كعجز استثنائي وذلك في سنة 2015 قدره 115 مليار دولار، وهذا ما قد يستدعي خلال الدراسة القياسية ادخال تحسينات على السلسلة بهدف المحافظة على نفس مسار بقية الدول عن طريق اضافة متغيرات صورية أو وهمية لسلسلة ميزان مدفوعات دولة السعودية في السنوات المشار إليها.

المطلب الثالث: تحليل تطور الرصيد الكلي لميزان مدفوعات دولة الجزائر مقارنة مع متوسط دول عينة الدراسة.

يبين الشكل أدناه مقارنة تطور رصيد ميزان مدفوعات الجزائر مع متوسط دول العينة لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

شكل رقم (04.08): مقارنة مسار رصيد ميزان مدفوعات الجزائر مع متوسط العينة خلال فترة الدراسة.



المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Excel 2007.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.08)، أن تطور مسار رصيد ميزان مدفوعات الجزائر مقارنة مع متوسط موازين مدفوعات دول العينة خلال الفترة 2000-2016، مر بثلاثة مراحل أساسية، يمكن إجازها في:

- ✓ المرحلة الأولى (2000-2006): ما يميز هذه الفترة أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري حقق فوائضاً أكبر تماماً من متوسط فوائض موازين مدفوعات دول العينة خلال طوال الفترة إلى أن يصل تقريباً لنفس الرصيد خلال سنة 2006 قدره 17.7 مليار دولار؛
 - ✓ المرحلة الثانية (2007-2011): خلال هذه الفترة استعاد رصيد ميزان مدفوعات دولة الجزائر الفارق مرة أخرى بينه وبين متوسط أرصدة موازين مدفوعات الدول، كما أن كلا الرصيدين كانا في شكل متزايد على طول المرحلة الأولى من الفترة إلى غاية سنة 2008 لينخفض كلا منهما بنفس الوتيرة خلال المرحلة الثانية من الفترة؛
 - ✓ المرحلة الثالثة (2012-2016): بداية من سنة 2012 انعكس موقع منحى ميزان مدفوعات الجزائر فبعد أن كانت أرصدته خلال المراحل السابقة أكبر من المتوسط، أضحت تلك الأرصدة أقل من المتوسط.
- وعلى العموم يمكن استخلاص نقطتين مهمتين من مقارنة تطور رصيد ميزان مدفوعات الجزائر مع متوسط العينة، وهما:
- ✓ النقطة الأولى: تتعلق بتمائل التطورات الحاصلة في رصيد ميزان الجزائر من جهة ومتوسط العينة من جهة أخرى، ولعل ذلك ما يرجع إلى تشابه اقتصاديات دول العينة في اعتمادها شكل كبير على قطاع المحروقات لتحصيل مواردها الخارجية؛
 - ✓ النقطة الثانية: تتعلق بقيمة رصيد ميزان مدفوعات لجزائر مقارنة مع متوسط العينة، حيث كان الأول أكبر من الثاني أو على الأقل يساويه خلال السنوات الثمانية الأولى من فترة الدراسة، ثم بعد ذلك أصبح الرصيد المذكور أقل من المتوسط خلال السنوات الباقية من فترة الدراسة، ولعل ذلك ما يرجع إلى انتهاج العديد من دول العينة محل الدراسة لسياسات اقتصادية أكثر نجاعة لتحسين وضعية ميزان مدفوعاتها من تلك التي اتبعتها الدولة الجزائرية، ومع انخفاض أسعار البترول كان أثر الصدمة على الجزائر أكبر وقعاً من على باقي دول عينة الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل تطور المتغيرات المستقلة في عينة الدراسة بين 2000 و2016.

سيتم خلال هذا المبحث تحليل تطور المتغيرات المستقلة للدراسة، والتي تم التطرق إلى أطرها النظرية في ما سبق، وعلى العموم يمكن تقديم أهم المتغيرات المستقلة التي تؤثر في ميزان المدفوعات في: سعر الصرف باعتباره متغيراً مستقلاً رئيسياً في هذه الدراسة، إضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الحكومي، معدل التضخم وأسعار البترول.

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف في دول عينة الدراسة.

بناءً على ما تم التوصل إليه من الجانب النظري المعرفي، يمكن تقسيم أنظمة سعر الصرف إلى ثلاثة أصناف رئيسية، هي: نظام سعر الصرف الثابت، نظام سعر الصرف الوسيط ونظام سعر الصرف المدار، هذه الأقسام تنقسم بدورها إلى عدة فروع، وعلى العموم سيتم في ما يلي الوقوف على أنظمة أسعار الصرف المتبعة في دول عينة الدراسة.¹

أولاً: العملات العربية غير المربوطة بعملة أو بسلة عملات؛ الجزائر.

تتبع الدولة الجزائرية، نظام تحديد سعر الصرف على أساس التعويم المدار أو الموجه ضمن ضوابط شديدة. ويهدف هذا النظام إلى تحقيق مرونة محدودة لأسعار الصرف.

وبموجب هذا النظام فإن سعر الصرف اليومي يتحرك وفقاً لمجموعة من المؤشرات من أهمها؛ الطلب والعرض في سوق ما بين البنوك، وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، احتياطي العملة الأجنبية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يعكس تطور الميزان التجاري مع الشركاء التجاريين الرئيسيين بالإضافة إلى نسبة التضخم المحلي والعالمي وسعر الصرف المحلية في السوق الموازية.

ويلاحظ أنه وعلى الرغم من المرونة النسبية في هذا النظام، إلا أنها في واقع الأمر تتشابه مع نظام الصرف المثبت بشكل غير معلن، إذ أن السلطات النقدية لا تقوم بالإعلان عن المؤشرات المؤثرة في تحديد تحرك سعر الصرف وعن أوزان العملات الرئيسية المكونة لقيمة العملة المحلية

ثانياً: العملات العربية المربوطة بعملة أو بسلة عملات.

ويمكن تقسيمها إلى قسمين، هما:

1. العملات العربية المربوطة بعملة؛ السعودية، الإمارات، البحرين، قطر.

¹ لمزيد من التوضيحات يمكن الرجوع إلى: التقارير الصادرة عن صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. للسنوات من 2000 إلى 2016

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

ارتبط الريال السعودي منذ عام 1960 م بعلاقة ثابتة مع بقية العملات الدولية الرئيسية التي كانت جميعها مرتبطة بالدولار، حيث تنتهج السعودية نظام سعر ثابت لعملتها لحد الساعة، حيث ترتبط فيه قيمة عملتها المحلية بعملة أجنبية واحدة وهي الدولار الأمريكي، حيث يعادل سعر صرف الريال السعودي منذ 1981 بـ 3.75 ريال سعودي لكل 1 دولار أمريكي لغاية اليوم.

كما يرتبط الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي من خلال وحدات حقوق السحب الخاصة، ويبلغ سعر الصرف الرسمي للدرهم ما يعادل 4.7619 درهم لكل وحدة من حقوق السحب الخاصة مع هامش تذبذب لا يزيد عن 7.25% ويحقق الدرهم قفزات عالية أمام العملات الرئيسية الدولية عند ارتفاع سعر صرف الدولار أمام هذه العملات كما حصل في النصف الأول من العام 1985، وينخفض مقابل هذه العملات الرئيسية عند انخفاض الدولار الأمريكي أمام عملات باقي الدول الصناعية، فالإمارات اليوم تعتمد على سعر صرف مثبت بالدولار الأمريكي ويبلغ سعر الصرف الرسمي للدرهم اليوم 3,6725 لـ 1 دولار امريكي.

كذلك، قررت السلطات النقدية في البحرين بعد الانخفاض الكبير الذي طرأ على سعر صرف الدولار الأمريكي عام 1975 م، كما في السعودية ودولة الإمارات وقطر، على ربط الدينار البحريني بوحدة حقوق السحب الخاصة بما يعادل 0.47619 دينار لكل وحدة من حقوق السحب الخاصة. وجرى تثبيت سعر صرف الدينار تجاه الدولار الأمريكي في البدء ضمن "هوامش محددة"، إلا ان السلطات البحرينية عادت وجمدت العمل بهوامش الصرف هذه ابتداء من العام 1981. وسارعت إلى الرجوع بالاعتماد على تثبيت سعر صرف عملتها بما يعادل 0,376 دينار لكل دولار امريكي واحد.

ايضاً، تبنت مؤسسة النقد القطري منذ انشائها سياسة المحافظة على قيمة الريال القطري من حيث قوته وثبات سعر صرفه تجاه العملات الأجنبية. فقد تم ربط الريال القطري بالدولار الأمريكي عندما كان سعر الدولار يتمتع بالقوة والثبات في الأسواق الدولية، وعندما تعرضت قيمة الدولار للانخفاض وللتذبذب الشديد، قررت المؤسسة فك ارتباط الريال بالدولار وربط بحقوق السحب الخاصة بسعر يعادل 4.76190 ريال قطري لكل وحدة من حقوق السحب الخاصة وذلك ضمن هامش 2.5% ولكن بعد انخفاض سعر صرف حقوق السحب الخاصة بالنسبة للعملات العالمية انخفض سعر صرف الريال القطري مقابل تلك العملات، مما حدا بدولة قطر إلى توسيع هامش تذبذب الريال تجاه حقوق السحب الخاصة في البدء إلى 7.5% ومن ثم تثبيت قيمة الريال مقابل الدولار الأمريكي بعلاقة ثابتة غير مباشرة. وهذا ولا يزال الريال القطري من الناحية القانونية مرتبطاً بحقوق السحب الخاصة، رغم كون سعر صرفه تجاه الدولار الأمريكي ظل ثابتاً من منذ 1981 م، على سعر 3.64 ريال قطري لكل دولار أمريكي.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

2. العملات العربية المربوطة بسلة عملات؛ الكويت.

شهد نظام الصرف في الكويت تطورات هامة خلال عام 2003 تمثلت في قرار الكويت ربط الدينار الكويتي بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي وذلك اعتباراً من بداية جانفي 2003. يأتي قرار الحكومة بربط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي وفقاً لقرار المجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ديسمبر 2001 بشأن التثبيت المشترك لعملات دول المجلس الخليجي، في المرحلة الأولى مقابل الدولار الأمريكي، وذلك كخطوة باتجاه اقامة الاتحاد النقدي وإطلاق مشروع العملة الموحدة لدول المجلس الذي كان مقرراً بأن ينطلق بحلول عام 2010.

كما تقوم دولة الكويت، بربط الدينار الكويتي بسلة غير معلنة من العملات، وإن كان من المعروف أن تلك السلة تعتمد على أوزان الشركاء التجاريين والمالين لدولة الكويت، وإن السلطات الكويتية تقوم باعتماد وزن أكبر للدولار، فقد توقفت عن اعتماد سعر صرف ثابت مع الدولار الأمريكي منذ 2007، حيث تقوم حالياً بربط عملتها بسلة (غير مصرح عنها) من العملات (من ضمنها الدولار الأمريكي).

المطلب الثاني: تطور سعر صرف عملات دول عينة الدراسة للفترة 2000-2016.

بعد استعراض أنظمة سعر الصرف في دول عينة الدراسة، سيتم في ما يلي تحليل تطور سعر صرف العملات المحلية لهذه الدول خلال الفترة 2000-2016.

أولاً: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري.

يبين الجدول أدناه سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

جدول رقم (04.07): سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2016).

دولة الجزائر									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
(DA/US) Exch	75.26	77.22	79.22	77.39	72.06	73.28	72.65	69.29	64.58
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
(DA/US) Exch	72.65	74.39	72.94	77.54	79.37	80.58	99.43	109.47	

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على التقارير الإحصائية لبنك الجزائر من 2000 إلى 2016.

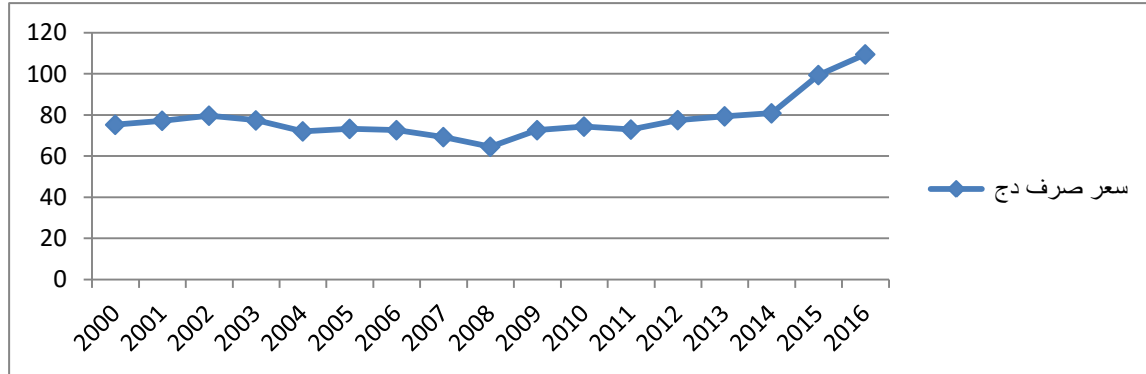
من خلال الجدول يمكن توضيح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في

الشكل التالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

شكل رقم (04.09): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات الجدول رقم (04.07) باستخدام برنامج Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.08)، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2016 مرّ بأربعة مراحل أساسية يمكن إجازها في ما يلي:

✓ **المرحلة الأولى (2000-2003):** عرف سعر الصرف الجزائري طيلة هذه المرحلة

استقراراً نسبياً حيث سجل ما بين 75.26 دج للدولار الأمريكي الواحد في سنة 2000 و77.39 دج لواحد دولار أمريكي في سنة 2003، ولعل ذلك يرجع الى التسيير المحكم لاحتياطات الصرف الأجنبي حيث سمحت التطورات الايجابية المتواصلة لأسعار الصرف طيلة خلال سنوات المرحلة الأولى، وهذا يشكل ضماناً لتسيير سعر صرف الدينار الذي يتماشى مع الهدف المتمثل في تنافسية الاقتصاد الجزائري وتوازن المدفوعات الخارجية؛

✓ **المرحلة الثانية (2004-2008):** عرف سعر الصرف الجزائري طيلة سنوات المرحلة الثانية

انخفاضاً محسوساً، هذا ما يدل على تحسن قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، حيث سجل 72.06 دج في 2004 مقابل واحد دولار إلى أن بلغ 64.58 دج للدولار الواحد في 2008، وذلك راجع لارتفاع كل من أسعار البترول واحتياطات الصرف الأجنبي الذي ساهما في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز استقرار سعر صرف الدينار ليسجل تحسناً معتبراً؛

✓ **المرحلة الثالثة (2009-2016):** عرف منحى سعر الصرف الجزائري في هذه المرحلة ارتفاعاً

محسوساً، حيث سجل في 2009 معدل 72.65 دج مقابل واحد دولار ليصل إلى 77.54 دج للدولار الواحد في 2012، هذا ما يدل على انخفاض جديد لقيمة الدينار الجزائري رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال نفس الفترة نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 98% والمسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

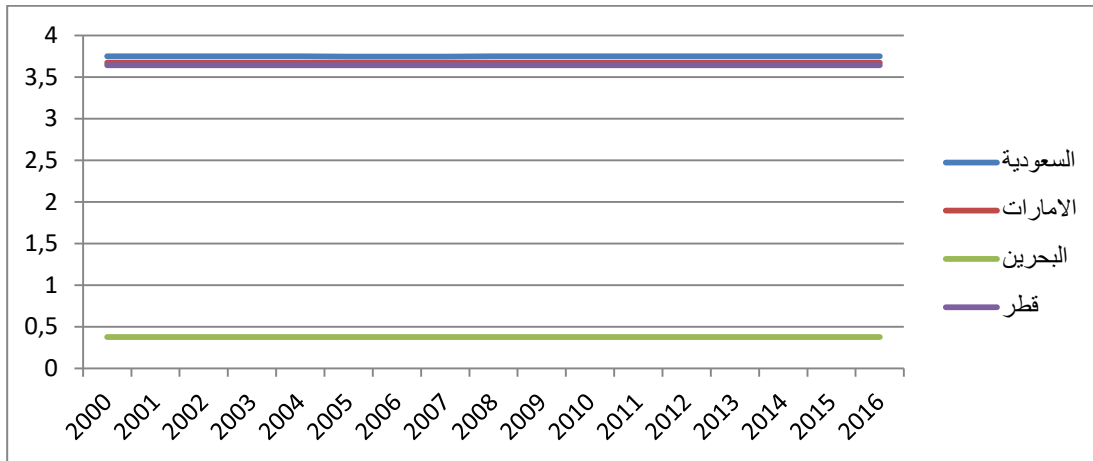
الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

الأوبك. كما تواصل التراجع على مستوى قيمة الدينار بعد 2014 حيث عادل 80.84 دج للدولار الواحد، وبين سنتي 2015 و2016 انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 90 دينار للدولار الواحد في 2015 إلى 100.47 دينار في 2016، أي تراجعاً بنسبة 8%، مقابل انخفاض قدره 19.8% في سنة 2015، وهذا راجع لاتساع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين وتراجع أسعار البترول، تزامناً مع تدهور المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار انخفاض السعر الصرف الاسمي للدينار.

ثانياً: تحليل تطور أسعار الصرف في: السعودية، الإمارات، البحرين، قطر.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور أسعار الصرف في: السعودية، الإمارات، البحرين، قطر مقابل الدولار الأمريكي في الشكل التالي:

شكل رقم (04.10): تطور أسعار الصرف في: السعودية، الإمارات، البحرين و<قطر مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات الملاحق رقم (01)، (02)، (03)، و(04) باستخدام برنامج Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.09)، ثبات واستقرار أسعار صرف الدول الأربعة طيلة فترة الدراسة الممتدة من 2000 إلى 2016، حيث سجلت السعودية معدل صرف سنوي يساوي 3.75 ريال سعودي مقابل واحد دولار، كما عرف منحنى سعر الصرف الدرهم الاماراتي ثباتاً أين سجل متوسط سنوي قدر بـ 3.67 درهم اماراتي مقابل واحد دولار امريكي، كذلك بالنسبة لكل من البحرين وقطر عرف سعر صرفهما استقرار خلال الفترة محل الدراسة بمعدل 0.37 دينار بحريني و 3.64 ريال قطري للدولار الواحد توالياً.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

ثالثاً: تحليل تطور سعر صرف الدينار الكويتي.

يبين الجدول أدناه سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

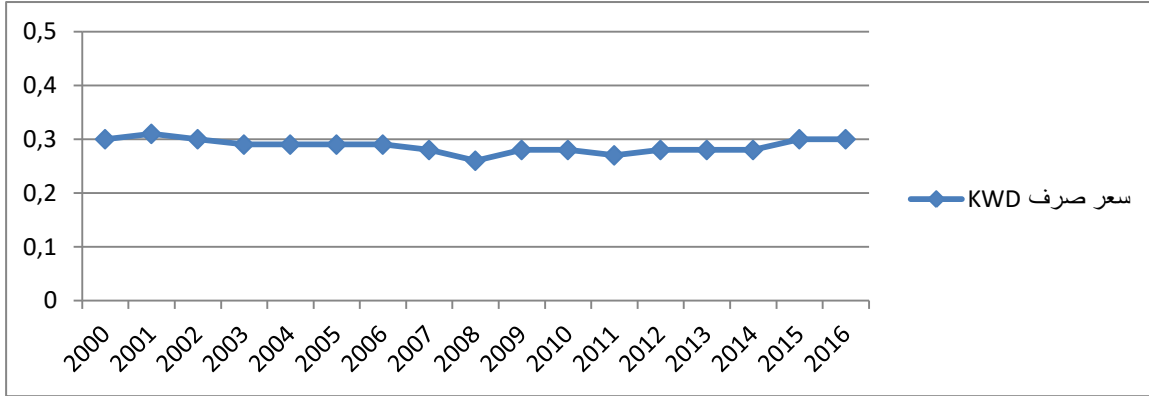
جدول رقم (04.08): سعر الصرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2016).

دولة الكويت									
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
0.26	0.28	0.29	0.29	0.29	0.29	0.30	0.31	0.30	KWD/USD Exch
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات	
0.30	0.30	0.28	0.28	0.28	0.27	0.28	0.28	KWD/USD Exch	

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على تقارير صندوق النقد العربي من 2000 إلى 2016.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي في الشكل التالي:

شكل رقم (04.11): تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات الجدول رقم (04.09) باستخدام برنامج Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.10)، سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2016 مرّ بثلاثة مراحل أساسية يمكن إجازها في ما يلي:

✓ المرحلة الأولى (2000-2003): في هذه المرحلة تراوح سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي ما بين 0.3 في 2000 و 0.29 في 2003 على التوالي، حيث كان الدينار الكويتي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسلة من العملات؛

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

✓ المرحلة الثانية (2004-2007): بينما شهدت هذه الفترة تغيير نظام الصرف في الكويت من الربط بسلة من العملات إلى الربط بالدولار الأمريكي، حيث عرف منحى سعر الصرف استقراراً طيلة سنوات المرحلة الثانية بمعدل سنوي يقدر بـ 0.29 دينار كويتي مقابل واحد دولار أمريكي؛

✓ المرحلة الثالثة (2008-2016): أما في هذه المرحلة تم تغيير نظام الصرف وإعادة ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات والتخلي عن نظام سعر الصرف الثابت، فسجلت قيمة الدينار الكويتي تحسناً حيث بلغ معدل سعر الصرف 0.26 دينار كويتي للدولار الواحد سنة 2008، وبعدها تراجعت قيمة الدينار الكويتي حيث عرف سعر الصرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي ارتفاعاً خلال السنوات الموالية إلى أن استقر في 0.3 سنة 2016.

المطلب الثالث: تحليل تطور المتغيرات المستقلة الأخرى للدراسة.

إن سعر الصرف، الذي يمثل المتغير المستقل الرئيس في هذه الدراسة، يعتبر غير كافٍ لتقديم تفسير اقتصادي لكل التطورات الحاصلة في المتغير التابع لذات الدراسة والمتمثل في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، هذا ما يستدعي الاعتماد على متغيرات مستقلة أخرى يمكن أن تساعد في نمذجة التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

وبناءً على الشق النظري يمكن الاعتماد على المحددات التالية لدراسة تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي، كما سبقت الإشارة في الجانب النظري للدراسة من أهم محددات تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، وفي ما يلي سيتم تقديم تحليل مختصر لتطور هذا المتغير في دول عينة الدراسة خلال الفترة 2000-2016.

1. دولة الجزائر.

يبين الجدول الموالي قيم الناتج المحلي الإجمالي الجزائري لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

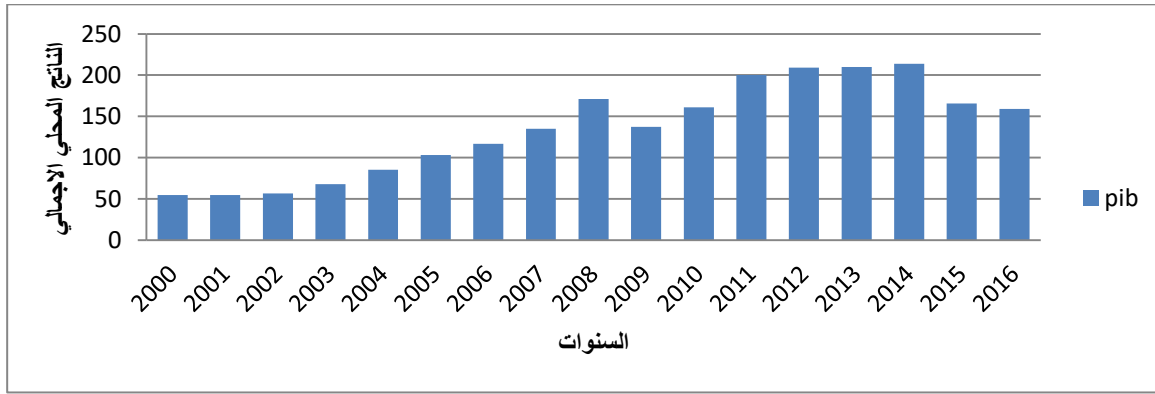
جدول رقم (04.09): الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة (2000-2016).

الجزائر									
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
PIB (مليار دولار)	54.79	54.74	56,76	67,86	85,32	103,19	117,02	134,97	171,01
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
PIB (مليار دولار)	137,21	161,2	200,01	209,05	209,75	213,81	165,87	159,05	

المصدر: إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك العالمي من 2000 إلى 2016.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي الجزائري في الشكل التالي:

شكل رقم (04.12): تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب بناءً على بيانات الجدول رقم (04.09) بالاعتماد على Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.12)، تسجيل الاقتصاد الجزائري رصيماً موجباً على طول الفترة محل الدراسة، حيث بلغ الناتج أكبر قيمة له في سنة 2014 والتي قدرت بـ 213.81 مليار دولار أمريكي، غير أن هذا المستوى لم يدم إلا وانخفض في السنة الموالية بقيمة تفوق 47 مليار دولار، ليستمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2016.

وعلى العموم وبالرغم من كل الانخفاضات المذكورة تبقى قيمة الناتج المحلي الإجمالي الجزائري مرتفعة مقارنة بما سجل خلال السنوات الثمانية الأولى من فترة الدراسة. ويرجع سبب تلك الانخفاضات لتدهور أسعار البترول عالمياً مما أثر على مداخل الدولة من القطاع المحروقات بشكل كبير.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

2. دولة المملكة العربية السعودية.

يبين الجدول أدناه قيم الناتج المحلي الإجمالي السعودي لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

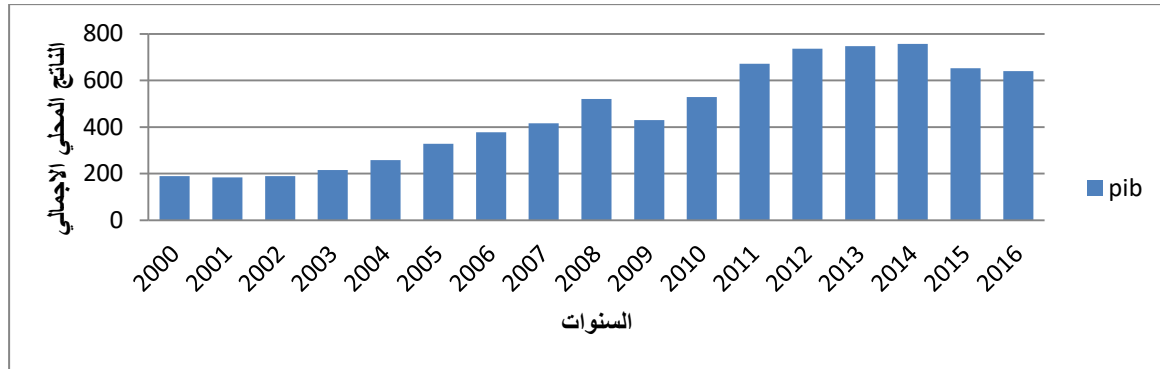
جدول رقم (04.10) : الناتج المحلي الإجمالي السعودي للفترة (2000-2016).

المملكة العربية السعودية									
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
PIB (مليار دولار)	189,5	184,1	189,6	215,8	258,7	328,5	376,9	416	519,8
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
PIB (مليار دولار)	429,1	528,2	671,2	736	746,6	756,4	651,8	639,6	

المصدر: إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك العالمي من سنة 2000 إلى سنة 2016.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي السعودي في الشكل التالي:

شكل رقم (04.13): تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي السعودي خلال الفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب بناءً على بيانات الجدول رقم (04.10) بالاعتماد على Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.13)، تسجيل الناتج المحلي الإجمالي قيم مستقرة نسبياً في السنوات الأربعة الأولى ما بين 189.5 مليار دولار أمريكي و215.8 مليار دولار أمريكي، أما الفترة الموالية شهدت قيم الناتج تحسناً واضحاً لتسجل في 2008 قيمة 519.8 مليار دولار أمريكي. وبعدها سجل الناتج المحلي الإجمالي أعلى قيمة له في سنة 2014 قدرت بـ 756.4 مليار دولار أمريكي، غير أن هذه القيمة لم تدم إلا وتراجعت في 2015 بقيمة تفوق 104 مليار دولار وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط العالمية من 100 دولار للبرميل سنة 2014 إلى ما يقارب 53 دولار للبرميل الواحد سنة 2015، ليستمر مستوى الناتج في التراجع 2016 نتيجة لصغر حجم الزيادة في إنتاج النفط.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

3. دولة الإمارات العربية المتحدة.

يبين الجدول أدناه قيم الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

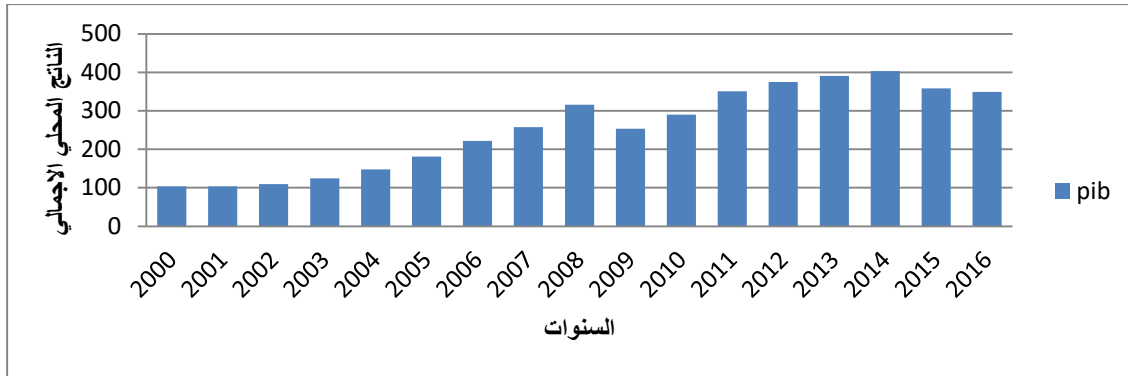
جدول رقم (04.11): الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي للفترة (2000-2016).

الإمارات العربية المتحدة									
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
PIB (مليار دولار)	103,89	103,31	109,82	124,35	147,82	180,62	222,12	257,92	315,48
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
PIB (مليار دولار)	253,55	289,88	350,91	374,82	390,43	403,2	357,95	348,74	

المصدر: إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك العالمي من سنة 2000 إلى سنة 2016.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي في الشكل التالي:

شكل رقم (04.14): تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي خلال الفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب بناءً على بيانات الجدول رقم (04.11) بالاعتماد على Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.14)، أن قيم الناتج تبدأ في أخذ المنحى التصاعدي من 2002 بواقع 109.82 مليار دولار إلى غاية 2008 بقيمة 315.48 مليار دولار، وهذا الارتفاع راجع لحصيلة العائدات النفطية بشكل خاص. باستثناء سنتي 2000 و2001 أين سجلت قيم مستقرة قدرت بـ 103.31 مليار دولار. وفي 2009 شهدت قيمة الناتج تراجعاً إلى حدود 253.55 مليار دولار، ولعل ذلك راجع لتداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008 مما أثر على معدلات نمو الاقتصاد مما أدى إلى تدهور أسعار النفط وخفض إنتاج البلاد من النفط التزاماً بقرارات أوبك. وبعد سنة 2009 عاد الاقتصاد الإماراتي ليتعافى ويسجل في سنة 2010 قيمة 289.88 مليار دولار، وبعدها تسارعت قيم الناتج في النمو نتيجة القرارات التي اتخذتها الحكومة لتصل قيمة الناتج المحلي الإجمالي 403.02 مليار دولار في 2014. لتتراجع قليلاً قيم

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

الناتج لتصل في 2016 في حدود 348.74 مليار دولار أمريكي. فقررت الحكومة العمل على توسعة قاعدة النمو والحد من الاعتماد على الموارد النفطية التي تراجعت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 30% و 20%، بما يحد من تأثير الاقتصاد جراء التذبذب في أسعار النفط العالمية.

4. دولة مملكة البحرين.

يبين الجدول أدناه قيم الناتج المحلي الإجمالي البحريني لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2016-2000).

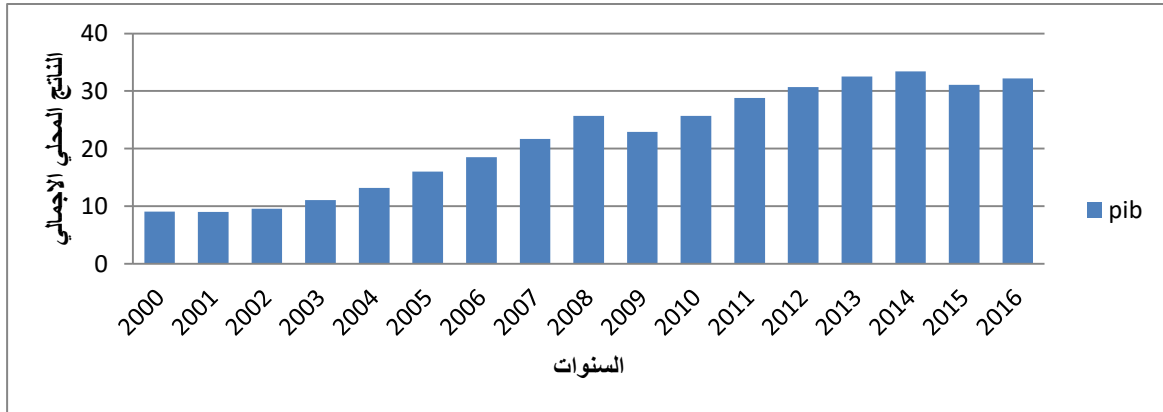
جدول رقم (04-12) : الناتج المحلي الإجمالي البحريني للفترة (2016-2000).

مملكة البحرين									
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
PIB (مليار دولار)	9.1	9	9.6	11.1	13.2	16	18.5	21.7	25.7
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
PIB (مليار دولار)	22.9	25.7	28.8	30.7	32.5	33.4	31.1	32.2	

المصدر: إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك العالمي من سنة 2000 إلى سنة 2016.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي البحريني في الشكل التالي:

شكل رقم (04.15): تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي البحريني خلال الفترة (2016-2000).



المصدر: إعداد الطالب بناءً على بيانات الجدول رقم (04.12) بالاعتماد على Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.15)، أن قيمة الناتج ارتفعت بوتيرة متسارعة من سنة 2000 أين كانت 9.1 مليار دولار لتصل إلى 32.2 مليار دولار سنة 2016، وهذا راجع لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، لذلك يعتبر النفط والغاز الطبيعي هما المصدران الطبيعيان الهامان الوحيدان في الاقتصاد البحريني إذ يزودانه بما يقارب 60% من العائدات. وقد استفادت البحرين من ازدهار النفط

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

منذ عام 2001 لتحقيق النمو الاقتصادي. لكن بعد سنة 2008 سجلت قيم الناتج تراجعاً ملحوظاً والسبب في ذلك الأزمة العالمية لسنة 2008. وبعدها حافظت المملكة على معدل نمو مستقر نسبياً لغاية سنة 2016. وقررت المملكة بعد أزمة 2014 المتمثلة في تراجع أسعار البترول، الاعتماد على قطاعات أخرى غير نفطية كقطاع الخدمات لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمي.

5. دولة الكويت.

يبين الجدول أدناه قيم الناتج المحلي الإجمالي الكويتي لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

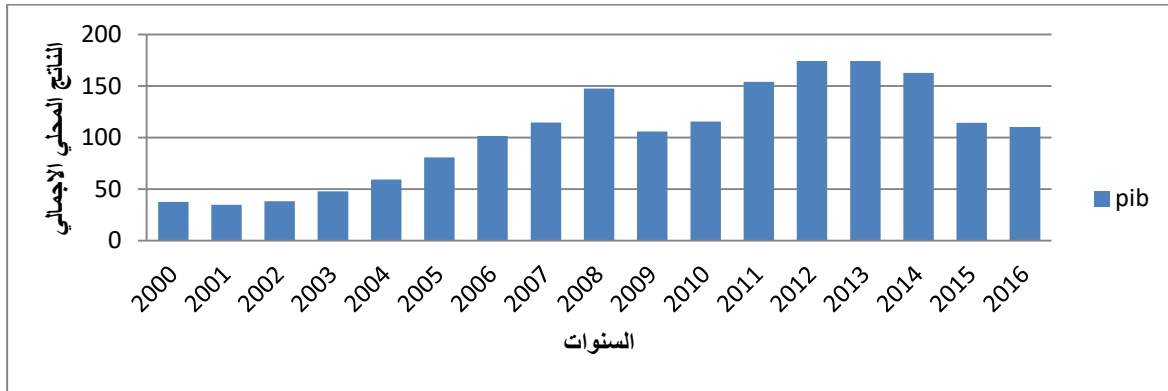
جدول رقم (04.13): الناتج المحلي الإجمالي الكويتي للفترة (2000-2016).

دولة الكويت									
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
PIB (مليار دولار)	37.7	34,9	38,1	47,9	59,4	80,8	101,6	114,6	147,4
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
PIB (مليار دولار)	106	115,4	154	174	174,2	162,7	114,1	110,3	

المصدر: إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك العالمي من سنة 2000 إلى سنة 2016.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي الكويتي في الشكل التالي:

شكل رقم (04.16): تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي الكويتي خلال الفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب بناءً على بيانات الجدول رقم (04.13) بالاعتماد على Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.16)، أن النمو الاقتصادي في الكويت مر بفترات تراجع وتباطؤ على مستوى تطورات الناتج المحلي الإجمالي خاصة بعد سنة 2008 حيث سجل 2.5% اين وقعت أزمة الرهن العقاري والتي كانت لها تداعيات على مختلف اقتصادات العالم منها دولة الكويت حيث سجلت

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

معدل -7.1% في سنة 2009 بلغ 106 مليار دولار ، أين تأثرت قيمة الدولار الأمريكي مع انخفاض أسعار النفط، كانت لها آثار سلبية على اقتصاد الكويت. وفي سنة 2011 استرجع الناتج المحلي الإجمالي عافيته حيث بلغ 154 مليار دولار ثم ارتفع لأعلى قيمة في 2013 ليبلغ 174.2 مليار دولار، وبعدها شهد انخفاض محسوس في قيم الناتج ليصل في 2016 إلى 110.3 مليار دولار، وسبب ذلك تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية.

6. دولة قطر.

يبين الجدول أدناه قيم الناتج المحلي الإجمالي القطري لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

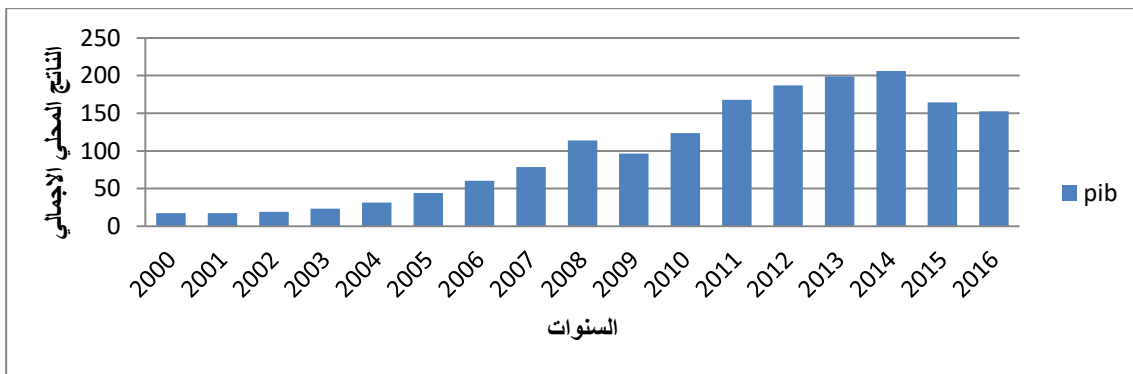
جدول رقم (04.14): الناتج المحلي الإجمالي القطري للفترة (2000-2016).

دولة قطر									
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
PIB (مليار دولار)	17.5	17.3	19.1	23.3	31.4	44	60.2	78.8	113.9
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
PIB (مليار دولار)	96.6	123.6	167.8	186.8	198.7	206.2	164.6	152.5	

المصدر: إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك العالمي من سنة 2000 إلى سنة 2016 .

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي القطري في الشكل التالي:

شكل رقم (04.17): تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي القطري خلال الفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب بناءً على بيانات الجدول رقم (04.14) بالاعتماد على Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.17)، أن الناتج الوطني الإجمالي لدولة قطر سجل قيم منخفضة للفترة ما بين (2003-2000) تتراوح ما بين 17.5 مليار دولار و 23.3 مليار دولار، وبعدها مباشرة لوحظ ارتفاع استثنائي في مسار القيم ليصل في 2014 إلى مستوى قياسي بلغ 206.2 مليار دولار، وذلك

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

نتيجة لارتفاع مستويات إنتاج الغاز الطبيعي المسال والسلع المرتبطة به وارتفاع أسعار النفط الخام. لكن شهدت الفترة ما بعد سنة 2014 تباطؤ في معدلات نمو الاقتصاد القطري لغاية سنة 2016 حيث بلغ الناتج 152.5 مليار دولار ، لتكون المرة الأولى التي تتراجع فيها قيم الناتج بعد عدد من السنوات ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل مساهمة القطاع النفطي في النمو. وفي ظل تراجع أسعار النفط بعد سنة 2014 اصدر صندوق النقد الدولي تقارير مفادها ان حجم الناتج المحلي القطري سيركز بشكل كبير على القطاع غير النفطي، حيث من المنتظر ان يساهم بشكل ملحوظ في ازدهار الاقتصاد القطري، وبالفعل بدأ الاقتصاد القطري مرحلة جديدة تعتمد على التنوع الاقتصادي .

ثانياً: معدل التضخم.

تعتبر مستويات التضخم، كما سبقت الإشارة إليه في الجزء النظري للدراسة من أهم الأسباب التي تؤثر على تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، وفي ما يلي سيتم تقديم تحليل مختصر لتطور هذا المتغير في دول عينة الدراسة خلال الفترة 2000-2016.

1. دولة الجزائر.

يبين الجدول أدناه معدلات التضخم في الجزائر لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

جدول رقم (04.15): معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2016).

دولة الجزائر									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
% INFL	0.33	4.22	1.41	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
% INFL	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78	6.4	

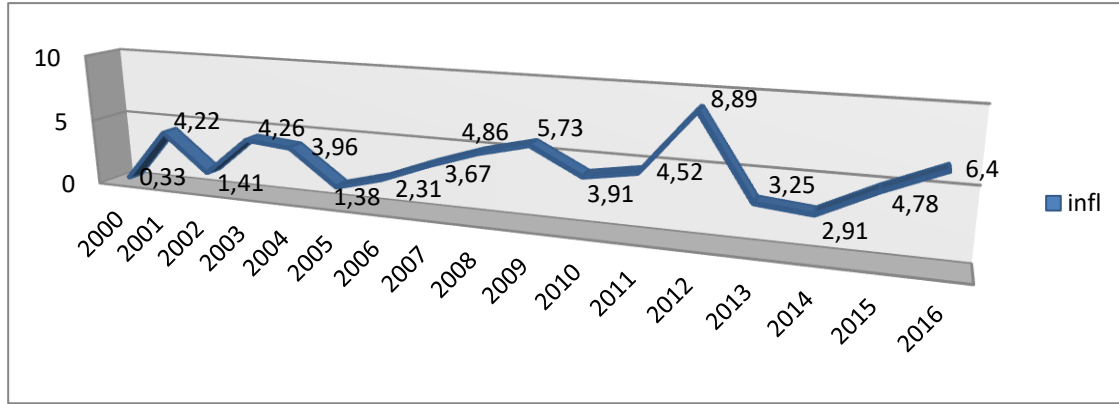
المصدر: إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك العالمي من سنة 2000 إلى سنة 2016.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور معدلات التضخم في الجزائر في الشكل الموالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

شكل رقم (04.18): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب بناءً على بيانات الجدول رقم (04.15) بالاعتماد على Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.18)، أن معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 عموماً سجل معدلات مرتفعة نوعاً ما طيلة الفترة، وهذا في ظل نظام التعويم المدار المعمول به حيث في سنة 2012 بلغ معدل التضخم أعلى مستوياته بمقدار 8.89 %، وسبب ذلك راجع إلى ارتفاع إجمالي النفقات الحكومية مما رفع القدرة الشرائية للأفراد ومنه زيادة الطلب بشكل كبير، من خلال اعتماد الجزائر على السياسة النقدية التوسعية التي اتبعتها الدولة عن طريق هيئاتها ومشروعاتها العامة.

2. دولة المملكة العربية السعودية.

يبين الجدول أدناه معدلات التضخم في السعودية لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

جدول رقم (04.16): معدل التضخم في السعودية للفترة (2000-2016).

المملكة العربية السعودية									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
% INFL	1.12-	1.11-	0.23	0.58	0.32	0.69	2.2	4.16	9.86
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
% INFL	5.06	5.34	5.82	2.88	3.5	2.67	2.18	3.52	

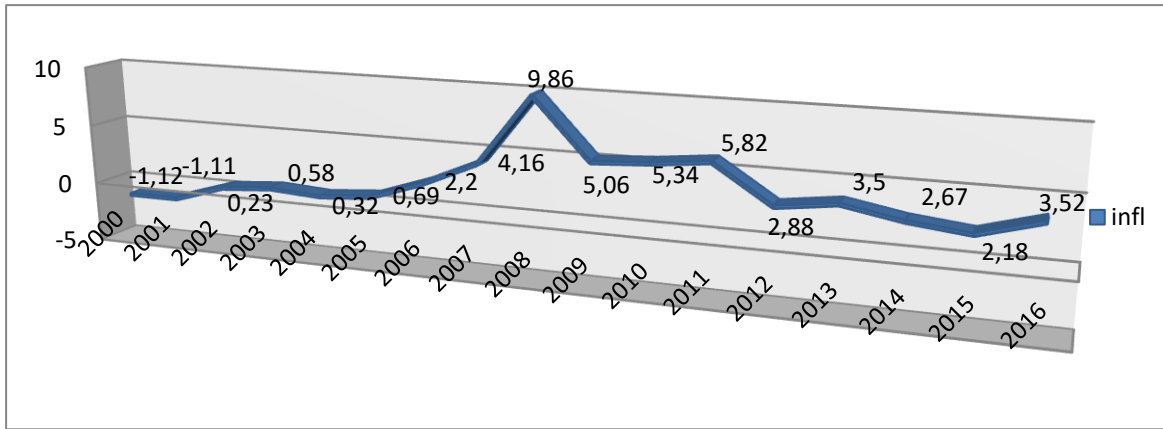
المصدر: إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك العالمي من سنة 2000 إلى سنة 2016.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور معدل التضخم في السعودية في الشكل الموالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

شكل رقم (04.19): تطور معدل التضخم في السعودية للفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب بناءً على بيانات الجدول رقم (04.16) بالاعتماد على Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.19)، أن معدل التضخم في السعودية في بداية فترة الدراسة كان سالباً وهذا يعني أن الاقتصاد السعودي كان يعاني من حالة انكماش، وتعتبر معدلات التضخم السالبة مؤشر غير جيد وجرس إنذار للركود الاقتصادي، نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي بالمملكة وإنخفاض المعروض النقدي، ومتسبب في زيادة القيمة الحقيقية للديون، وبعدها بدأت معدلات التضخم في التحسن والارتفاع قليلاً وذلك من 2002 أين سجل 0.23 % واستقرت مستويات التضخم إلى غاية 2005 بواقع 0.69 % وهذا دليل على رجوع الاقتصاد لحالة النشاط الطبيعية والابتعاد عن الركود الاقتصادي. وابتداءً من 2006 ارتفع معدل التضخم إلى 2.2 % ليصل إلى أقصى مستوى بـ 9.68 % وذلك سنة 2008 أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار في جميع أنحاء المملكة إلى تآكل القدرة الشرائية للمستهلكين مما دفع الحكومة للتدخل، هنا قامت الحكومة السعودية برسم خطة لمحاربة التضخم تحت اسم "خطة احتواء آثار التضخم" التي نجحت في مبتهاها أين لوحظ انخفاض واستقرار نسبي من جديد في مستويات التضخم بعد 2008 إلى غاية 2016 .

3. دولة الإمارات العربية المتحدة.

يبين الجدول أدناه معدلات التضخم في الإمارات لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-

2016).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

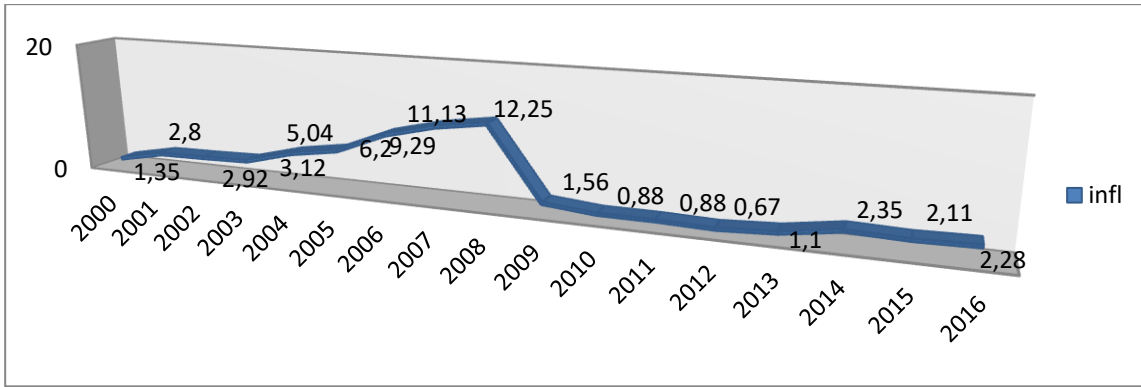
جدول رقم (04.17): معدل التضخم في الإمارات للفترة (2000-2016).

الإمارات العربية المتحدة									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
% INFL	1.35	2.8	2.92	3.12	5.04	6.2	9.29	11.13	12.25
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
% INFL	1.56	0.88	0.88	0.67	1.1	2.35	2.11	2.28	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك العالمي من سنة 2000 إلى سنة 2016.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور معدل التضخم في الإمارات في الشكل التالي:

شكل رقم (04.20): تطور معدل التضخم في الإمارات للفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب بناءً على بيانات الجدول رقم (04.17) بالاعتماد على Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.20)، أن تطور معدل التضخم في الإمارات خلال الفترة 2000-

2016 مرّ بمرحلتين أساسيتين يمكن إجازهما في ما يلي:

✓ **المرحلة الأولى (2000-2008):** في هذه الفترة يلاحظ منحنى تصاعدي لمستويات التضخم

بدولة الامارات، حيث سجل معدل التضخم في سنة 2000 ما يقارب 1.35 % إلى أن وصل إلى 12.35 % في 2008، ولعل ذلك راجع إلى ارتفاع حجم الطلب المحلي وزيادة ارتفاع أسعار الواردات وزيادة السيولة الناتجة عن ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي؛

✓ **المرحلة الثانية (2009-2016):** أما بخصوص الفترة الثانية شهد تراجع كبير لمعدلات

التضخم حيث بلغ نسبة 1.59 % في 2009 بعد أن كانت في مستويات قياسية التي بلغت في 2008، ومن ثم استقرت عند مستويات منخفضة نسبياً لغاية 2016 بمعدل 2.28%.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

4. دولة مملكة البحرين.

) يبين الجدول أدناه معدلات الناتج المحلي الإجمالي الكويتي لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2016-2000).

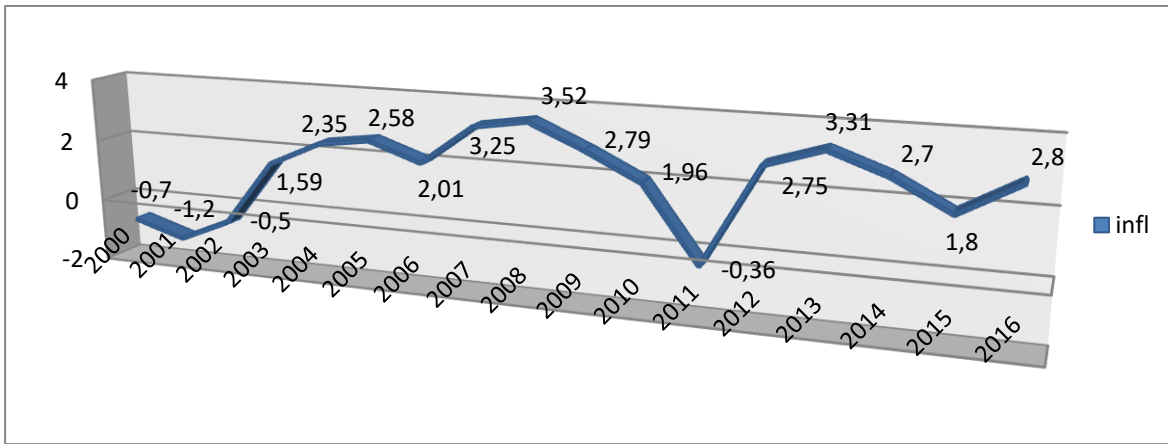
جدول رقم (04.18): معدل التضخم في البحرين للفترة (2016-2000).

مملكة البحرين									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
% INFL	-0.7	-1.2	-0.5	1.59	2.35	2.58	2.01	3.25	3.52
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
% INFL	2.79	1.96	-0.36	2.75	3.31	2.7	1.8	2.8	

المصدر: إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك العالمي من سنة 2000 إلى سنة 2016.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور معدل التضخم في البحرين في الشكل التالي:

شكل رقم (04.21): تطور معدل التضخم في البحرين للفترة (2016-2000).



المصدر: إعداد الطالب بناءً على بيانات الجدول رقم (04.18) بالاعتماد على Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.21)، أن تطور معدل التضخم في البحرين خلال الفترة 2000-2016 معتدل ومسيطر عليه، وأن المستوى العام للأسعار والخدمات في البحرين مستقر حيث تراوح المعدل بين 2003 بواقع 1.59% وبنسبة 2.8% في 2016، ويعد منخفضاً مقارنة بدول المنطقة. والسبب الذي أدى إلى استقرار مستويات التضخم والتحكم فيها هو رسم وإتباع سياسات اقتصادية نقدية متمثلة في الكتلة النقدية ومعدل الصرف الأجنبي ومعدل الفائدة، وسياسات اقتصادية مالية متمثلة في حجم الإنفاق الحكومي، بحيث تراعي التوازن بين تحقيق هدف التحكم بالضغوط التضخمية من ناحية،

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

وبين محفزات الاستثمار من ناحية أخرى. أما الاستثناء يرجع إلى سنوات 2001، 2000، و2011 أين سجلت معدلات تضخم سالبة ذلك ما يوحى بمرور الاقتصاد البحريني بفترات ركود اقتصادي.

5. دولة الكويت.

يبين الجدول أدناه معدلات التضخم في الكويت لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

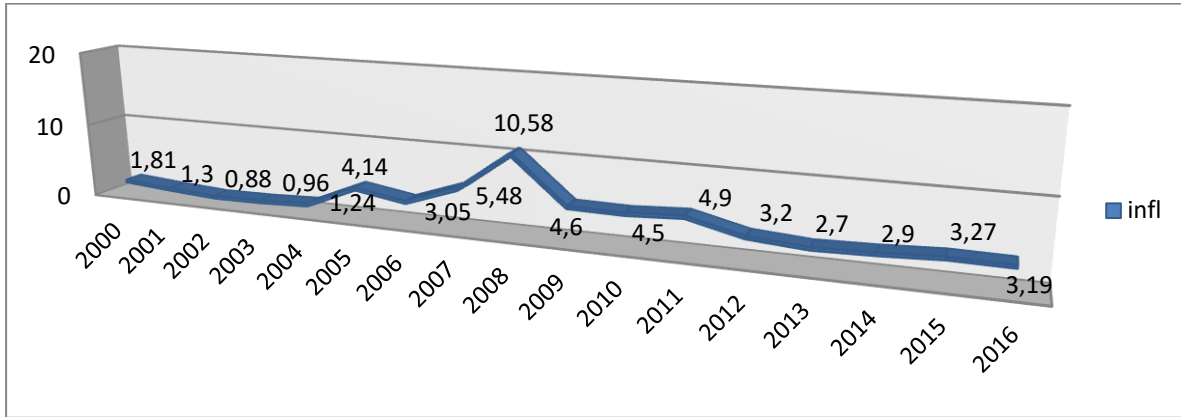
جدول رقم (04.19): معدلات التضخم في الكويت للفترة (2000-2016).

دولة الكويت									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
% INFL	1.81	1.3	0.88	0.96	1.24	4.14	3.05	5.48	10.58
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
% INFL	4.6	4.5	4.9	3.2	2.7	2.9	3.27	3.19	

المصدر: إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك العالمي من سنة 2000 إلى سنة 2016.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور معدل التضخم في الكويت في الشكل التالي:

شكل رقم (04.22): تطور معدل التضخم في الكويت للفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب بناءً على بيانات الجدول رقم (04.19) بالإعتماد على Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.22)، أن متوسط التضخم السنوي كان في أدنى مستوياته كما أمتاز بالثبات من 2000 إلى 2004، وكان التضخم السنوي في الكويت أعلى من بقية دول الخليج لعام 2008 ببلوغه معدل 10.85% ولعل سبب هذا الارتفاع راجع للتضخم المستورد بالرغم من الدعم الذي تقدمه حكومة الكويت لبعض من المواد الغذائية الأساسية على شكل حصص تموينية لكل مواطن. وأيضاً إلى نتيجة توفر السيولة لدى كثير من المواطنين بعد زيادة الكوادر المالية لمعظم الجهات التابعة للقطاع

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

الحكومي وكذلك لشركات النفط، فالعرض الكبير للنقود مقابل طلب كبير على سلع محددة سيؤدي بالتالي إلى تضخم إضافي لأسعار تلك السلع. كما لوحظ، أن معدلات التضخم في الكويت بدأت تخفف من وطأتها بعد التحكم فيها سنة 2011 عبر سياسات معتمدة من طرف الحكومة وانخفضت إلى 2.7 % و3.1% بين عامي 2013 و 2016.

6. دولة قطر

يبين الجدول أدناه معدلات التضخم في قطر لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

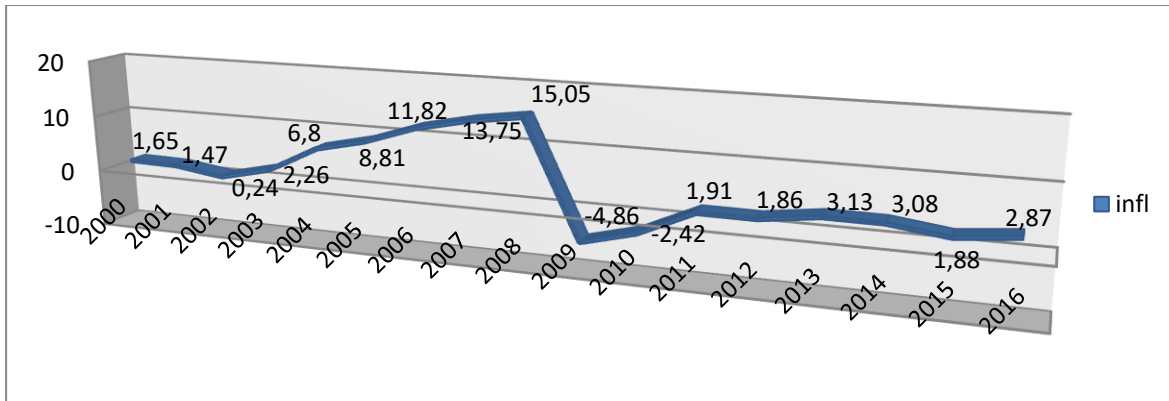
جدول رقم (04.20): معدلات التضخم في قطر للفترة (2000-2016).

دولة قطر									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
% INFL	1.7	1.5	0.1	2.27	6.8	8.85	11.82	13.64	15.2
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
% INFL	-4.95	-2.73	1.87	1.93	3.06	3.04	1.78	2.72	

المصدر: إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك العالمي من سنة 2000 إلى سنة 2016.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور معدل التضخم في قطر في الشكل التالي:

شكل رقم (04.23): تطور معدل التضخم في قطر للفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب بناءً على بيانات الجدول رقم (04.20) بالاعتماد على Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.23)، أن معدل التضخم في قطر قد ارتفع بوتيرة متسارعة حيث وصل إلى أعلى مستوى له في سنة 2008 بواقع 15.2 % ويرجع ارتفاع معدلات التضخم في السنوات الماضية بشكل أساسي إلى ارتفاع حجم الطلب المحلي وزيادة ارتفاع أسعار الواردات وزيادة السيولة الناتجة عن ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي الاستثماري والجاري. وبعد 2008 نجحت قطر في السيطرة

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

على التضخم والنزول به إلى أدنى معدلاته عند -4.95% مع نهاية 2009، وهذا راجع للسياسة المنتهجة المتمثلة في سياسة نقدية مستقلة في ظل سعر صرف ثابت، بهدف النزول بمعدل التضخم الذي كان مرتفعاً خلال الازمة المالية العالمية. وقد سجل التضخم ارتفاعاً طفيفاً واستقراراً نسبياً من 1.87% سنة 2011 إلى 3,1% سنة 2013، وتعود هذه الزيادة بصورة أساسية إلى ارتفاع الايجارات السكنية والمرافق والخدمات الأخرى المرتبطة بالإسكان. كما ارتفع معدل التضخم خلال سنة 2016 ليصل إلى 3% مقارنة مع نحو 1.8% خلال عام 2015. ويعزى ذلك إلى ارتفاع مستويات الطلب المحلي مع الاستمرار في تنفيذ مشاريع البنية التحتية المخطط لها، كما أدى رفع الدعم الحكومي عن الماء والكهرباء في أواخر سنة 2015 والمحروقات بداية من سنة 2016، إلى زيادة المستوى العام للأسعار خلال سنة 2016.

ثالثاً: الإنفاق الحكومي.

يعتبر الإنفاق الحكومي، كما سبقت الإشارة في الجانب النظري للدراسة من بين أهم العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات، كما يشير إلى الإنفاق العام من الدولة على السلع والخدمات ويشكل عنصراً رئيسياً من الناتج المحلي الإجمالي. وفي ما يلي سيتم تقديم تحليل مختصر لتطور هذا المتغير في دول عينة الدراسة خلال الفترة 2000-2016.

1. دولة الجزائر.

يبين الجدول أدناه معدلات الإنفاق الحكومي الجزائري لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

جدول رقم (04.21): معدل الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2016).

دولة الجزائر									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
% gov	13.58	14.77	15.48	14.8	13.11	11.45	11.23	11.64	13.2
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
% gov	16.14	17.22	20.66	20.31	19.14	19.79	21.63	20.78	

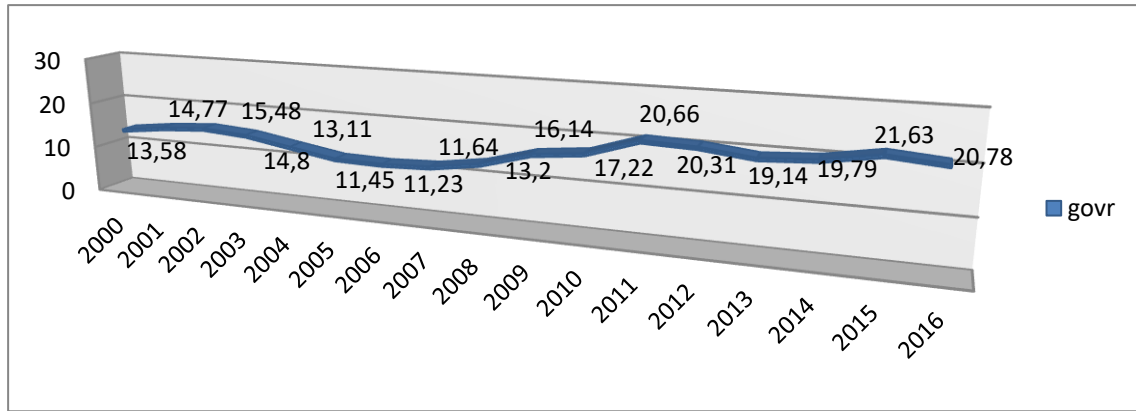
المصدر: إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك العالمي من سنة 2000 إلى سنة 2016.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور معدلات الإنفاق الحكومي الجزائري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الشكل الموالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

شكل رقم (04.24): تطور الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب بناءً على بيانات الجدول رقم (04.21) بالاعتماد على Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.24)، أن معدلات الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي الجزائري عرف تطوراً كبيراً وملحوظاً مقارنةً بالعشرية التي سبقتها مما عكس دور الدولة وتطوره في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومدى اسهامها في تحقيق مطالب التنمية ومن أهمها رفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على حجم الإيرادات العامة التي تعد من أهم المحددات لحجم النفقات العامة، فقد سمح تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية الألفية الثالثة نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات بتحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى السياسة التوسعية في الإنفاق العام وذلك، قصد الخروج من التبعات والأزمة الاقتصادية التي مرت بالبلاد، التي نتج عنها تدهور النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي للأفراد وكذا استفحال ظاهرة البطالة وارتفاع معدلاتها.

بناءً على ذلك تم إقرار ثلاثة برامج خماسية ضخمة، جاء الأول باسم برنامج الإنعاش الاقتصادي وامتد من 2001 إلى 2004، ثم برنامج خماسي ثاني سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي امتد من 2005 إلى 2009، وأخيراً البرنامج الثالث الذي سمي ببرنامج تعزيز النمو الاقتصادي الذي انطلق في 2010 وامتد إلى 2014. وقد سطرت العديد من الأهداف من هذه البرامج الثلاثة، من بينها رفع معدلات النمو والذي يعتبر الهدف الأساسي.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

2. دولة المملكة العربية السعودية.

يبين الجدول أدناه الإنفاق الحكومي في السعودية لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016). (2016).

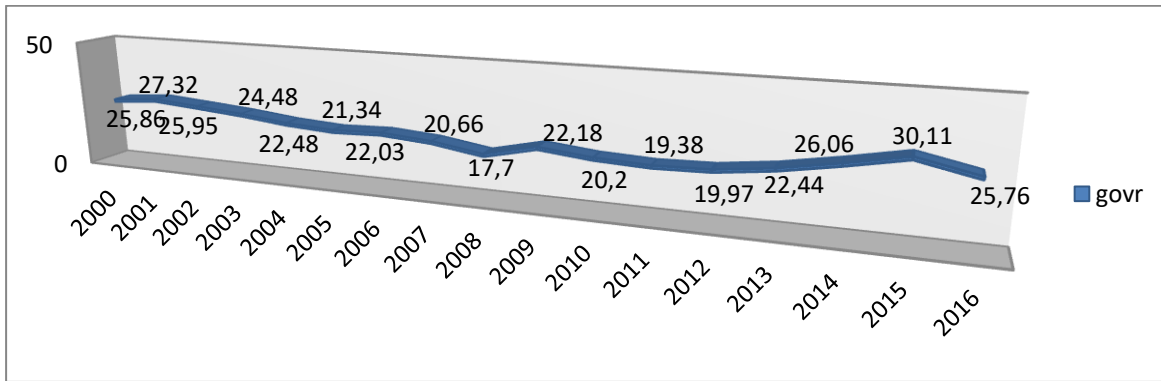
جدول رقم (04.22): معدل الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية للفترة (2000-2016).

المملكة العربية السعودية									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
% gov	25.86	27.32	25.95	24.48	22.48	21.34	22.03	20.66	17.7
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
% gov	22.18	20.2	19.38	19.97	22.44	26.06	30.11	25.76	

المصدر: إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك العالمي من سنة 2000 إلى سنة 2016.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور معدلات الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية في الشكل التالي:

شكل رقم (04.25): تطور الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية للفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب بناءً على بيانات الجدول رقم (04.22) بالاعتماد على Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.25)، أن معدلات الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي السعودي طيلة الفترة متزايدة بشكل متواصل، وهذا ما يؤكد عزم السلطات النقدية بالحكومة السعودية ومقدرتها على تحفيز النمو الاقتصادي من خلال المشاريع التنموية التي أقرتها في ميزانيتها، رغم الظروف السائدة والأزمات التي مرت في هذه الفترة.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

3. دولة الامارات العربية المتحدة.

يبين الجدول أدناه معدلات الإنفاق الحكومي الإماراتي لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2016-2000).

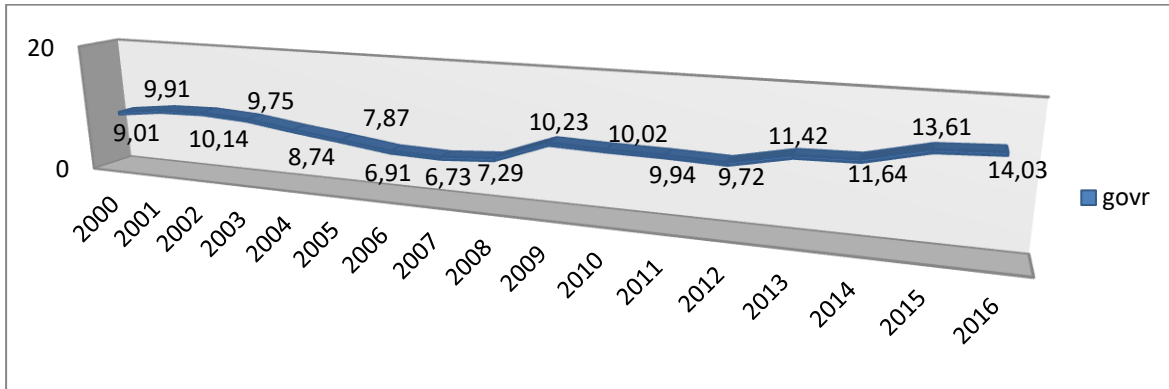
جدول رقم (04.23): معدل الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات للفترة (2016-2000).

الإمارات العربية المتحدة									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
% govr	9.01	9.91	10.14	9.75	8.74	7.87	6.91	6.73	7.29
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
% govr	10.23	10.02	9.94	9.72	11.42	11.64	13.61	14.03	

المصدر: إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك العالمي من سنة 2000 إلى سنة 2016.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور معدلات الإنفاق الحكومي الإماراتي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الشكل التالي:

شكل رقم (04.26): تطور الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات للفترة (2016-2000).



المصدر: إعداد الطالب بناءً على بيانات الجدول رقم (04.23) بالاعتماد على Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.26)، أن معدلات الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات شهدت فترة تباين بين المعدلات، ففي السنوات الأولى من 2000 إلى 2003 شهدت ثبات معدل النمو ما بين 9.01% و9.75%، ثم شهدت السنوات من 2004 إلى 2007 انخفاض تدريجي في معدلات نمو الإنفاق الحكومي، والتي عاودت الارتفاع بوتيرة متسارعة بداية من 2008 بمعدل قدر بـ 7.29% إلى أن سجل في 2016 معدل نمو بلغ 14.03% الذي يعد أكبر معدل طوال الفترة. يعزى ذلك إلى مواصلة الإنفاق الحكومي الداعم للنمو في الموازنة العامة نظراً لما تتمتع به الإمارات من فوائض مالية تمكنها من الاستمرار

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

في الإنفاق على عدد من البرامج والخطط والمشاريع الداعمة للنشاط الاقتصادي والمؤدية إلى زيادة مستويات التنوع الاقتصادي.

4. دولة مملكة البحرين.

يبين الجدول أدناه معدلات الإنفاق الحكومي في البحرين لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

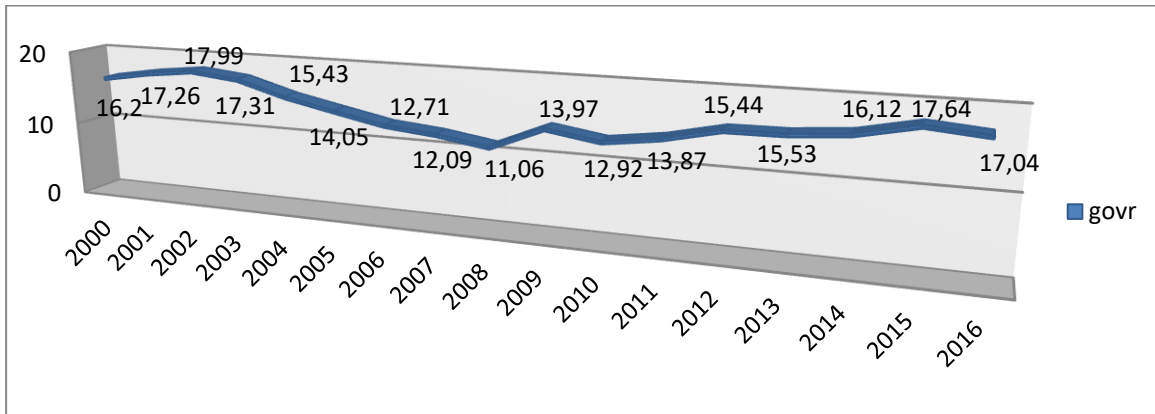
جدول رقم (04.24): معدل الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين للفترة (2000-2016).

مملكة البحرين									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
% gov	16.2	17.26	17.99	17.31	15.43	14.05	12.71	12.09	11.06
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
% gov	13.97	12.92	13.87	15.44	15.53	16.12	17.64	17.04	

المصدر: إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك العالمي من سنة 2000 إلى سنة 2016.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور معدلات الإنفاق الحكومي في البحرين بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الشكل التالي:

شكل رقم (04.27): تطور الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين للفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب بناءً على بيانات الجدول رقم (04.24) بالاعتماد على Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.27)، أن الإنفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في البحرين خلال الفترة 2000-2016 مرّ بمرحلتين أساسيتين، يمكن إجازها في ما يلي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

✓ المرحلة الأولى (2000-2008): خلال هذه الفترة تراجع مستوى معدلات الإنفاق الحكومي حيث انخفضت بين سنتي 2000 و 2008 من 16.2% إلى 11.06%. وهذا راجع لمجموعة من الاختلالات المالية والاقتصادية التي مرت بها المملكة، تكمن في ارتفاع المصروفات بشكل كبير وعدم القدرة على تمويل هذه المصروفات من موارد ذاتية، واعتماد الإيرادات الحكومية على الإيرادات النفطية بشكل رئيسي، وعدم تنوع مصادر الدخل؛

✓ المرحلة الثانية (2009-2016): بخصوص هذه المرحلة لوحظ ارتفاع في معدلات الإنفاق الحكومي، أين سجل في 2009 معدل قدر بـ 13.97% ليصل إلى أعلى مستوياته في سنتي 2015 و 2016 بمعدل 17.64% و 17.04% توالياً. وهذا راجع لسياسات توسيع الإنفاق العام، باعتباره الدعامة الأساسية لسياسات الإصلاح الاقتصادي وتحريك وانتشال الاقتصاد من الركود.

5. دولة الكويت.

يبين الجدول أدناه معدلات الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الكويت لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

جدول رقم (04.25): معدل الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الكويت للفترة (2000-2016).

دولة الكويت									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
% gov	21.47	23.63	25.27	22.99	19.85	15.71	13.89	14	13.39
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
% gov	18.49	17.13	14.88	15.05	16.38	17.75	24.19	25.93	

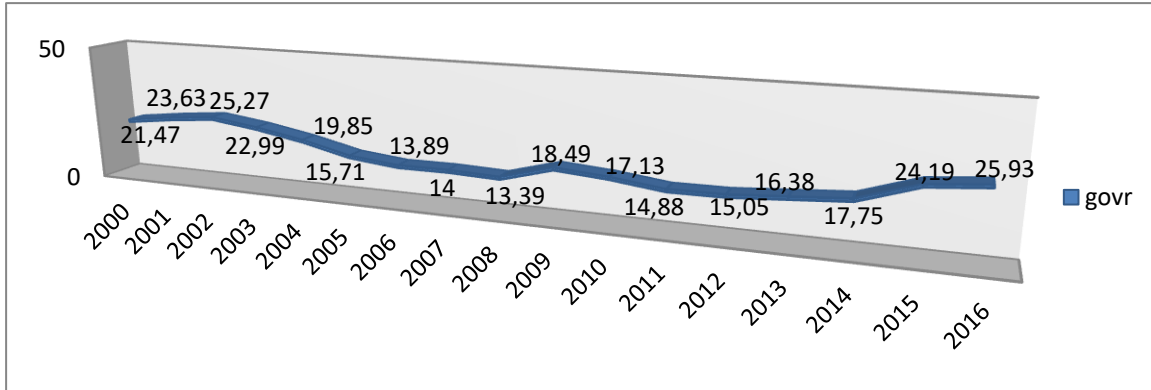
المصدر: من إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك العالمي من سنة 2000 إلى سنة 2016.

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور الإنفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الكويت في الشكل الموالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

شكل رقم (04.28): تطور الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الكويت للفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب بناءً على بيانات الجدول رقم (04.25) بالاعتماد على Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.28)، أن هناك تباطؤ في تطور معدل الإنفاق الحكومي خلال الفترة ما بين 2004 أين سجل 19.85 % و2010 بمعدل نمو 17.13 % إلى أن تراجعت إلى 14.88 في 2011. حينها أقرت حكومة الكويت خطة للتنمية تتضمن إنفاق ثلاثين مليار دينار كويتي (ما يعادل 104 مليار دولار) على مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية خلال السنوات الخمس المقبلة في خطتها التنموية وهذا ما تؤكد البيانات الإحصائية على المنحنى، تصاعد في النسب من 2011 حيث بلغت النسبة 14.88 % إلى أن وصلت النسبة في 2016 إلى 25.93 %، وفي تفسير ذلك تؤكد المصادر المالية والاقتصادية الكويتية أن هذا المؤشر يدل على حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، كما يشير إلى تضخم الإنفاق الجاري والاستهلاكي الذي يشكل عبئاً على الميزانية العامة للدولة.

6. دولة قطر.

يبين الجدول أدناه معدلات الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في قطر لكل سنة من سنوات فترة الدراسة (2000-2016).

جدول رقم (04.26): معدل الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في قطر للفترة (2000-2016).

دولة قطر									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
% gov	19.66	18.62	16.71	15.4	13.06	14.29	14.71	12.4	10.17
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
% gov	15.63	13.98	11.03	12.24	14.55	15.46	19.76	23.1	

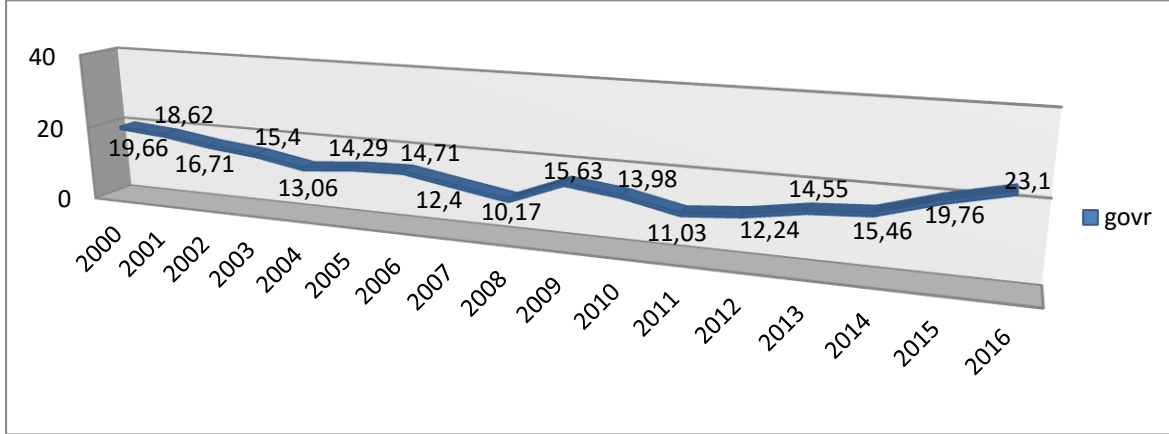
المصدر: إعداد الطالب بناءً على تقارير البنك العالمي من سنة 2000 إلى سنة 2016.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

من خلال الجدول يمكن توضيح تطور معدلات الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في قطر في الشكل التالي:

شكل رقم (04.29): تطور الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في قطر للفترة (2000-2016).



المصدر: إعداد الطالب بناءً على بيانات الجدول رقم (04.26) بالاعتماد على Excel 07.

يلاحظ من الشكل البياني رقم (04.29)، أن الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في قطر انخفض بوتيرة متباطئة وذلك من 2000 بنسبة 19.66% إلى أن وصل لنسبة 11.03% سنة 2011، أين قامت الحكومة بإعادة هيكلة خطط الإنفاق واعتماد أطر جديدة للموازنات العامة على المدى المتوسط. وهذا ما يؤكد ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي من جديد سنة 2012 بواقع 12.24% إلى أن بلغت 23.1% سنة 2016، وترجع هذه التطورات مع بدء طرح مناقصات وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الضخمة بحيث يتم الانتهاء منها ضمن الجدول الزمني لاستضافة كأس العالم لكرة القدم عام 2022 وما يتبعها من مشاريع أخرى إلى استعجال السلطات في بذل جهودها حول هذا الأمر. ويبدو أن بعض المشاريع قد بدأت السير على الخطة الموضوعية كمشروع سكك الحديد القطرية (40 مليار دولار) ومشروع ميناء حمد (7 مليارات دولار) ومشروع لوسيل متعدد الاستخدامات (45 مليار دولار) ومشروع الطرق والصرف الصحي (14.6 مليار دولار).

المبحث الثالث: دراسة قياسية لعلاقة المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة باستخدام بيانات بانل

بعد التطرق خلال ما سبق من هذا الفصل إلى تحليل بيانات المتغير التابع للدراسة والمتمثل في رصيد ميزان المدفوعات للدول محل الدراسة، والمتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع، سيتم خلال هذا المبحث محاولة نمذجة العلاقة بين المتغيرات سالفة الذكر باستخدام بيانات بانل، وهذا في المطالب التالية.

المطلب الأول: التعريف بالإطار القياسي المتبع في الدراسة.

يستعرض هذا المطلب الإطار القياسي المتبع في دراسة أثر سعر الصرف على ميزان مدفوعات الدول العربية الخاضعة للدراسة خلال الفترة 2000-2016، وهذا من خلال بيانات بانل متوازنة، ومنه سيتم في ما يلي تعريف بيانات بانل، والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها، وكذا اختبارات الإستقرارية وعلاقات التكامل المشترك التي تحدد أي من النماذج أكثر صلاحية للتعبير عن الدراسة.

أولاً: تعريف بيانات بانل وأهميتها

تعرف بيانات بانل بأنها، تلك البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من الأفراد أو الوحدات عند فترة زمنية محددة، بينما السلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة خلال مجال زمني، وبالتالي يقصد بها دمج البيانات المقطعية مع الزمنية، ومن هنا تبرز أهمية استخدام بيانات بانل كونها تحتوي على معلومات تتعامل مع ديناميكية الزمن (T) وعلى مفردات متعددة (N) للحصول على (NT) مشاهدة.¹

وتجدر الإشارة إلى أنه، إذا كان لدينا بيانات بانل بنفس عدد المفردات والفترات الزمنية فإننا نكون أمام بيانات بانل متوازنة (Balanced Panel Data)، أما عند اختلاف فترات الزمن من مفردة إلى أخرى تسمى هذه الحالة ببيانات بانل غير المتوازنة (Unbalanced panel Data).²

ويتفوق تحليل بيانات البانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من المزايا يمكن اختصارها في ما يلي:³

✓ التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة؛

¹ Dielman, « Pooled Gross-Sectional and Time Series Data Analysis », Texas Christian University, USA, 1989, p.2.

² Damodar N. Gujarati, « Basic Econometrics », The McGraw-Hill, International Edition, 04th Edition, P : 460.

³ Baltagi, Badi H, « Econometrics Analysis of Panel Data », Wiley and Sons, 03rd Edition, 2005, P-P : 4-9.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

✓ تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، و بالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات بانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل؛

✓ توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل: البطالة، الفقر والنمو وغيرها. ومن جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات بانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى؛

✓ وتساهم بيانات البانل في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة، والتخفيف من ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ، الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية.

ثانيا: النماذج الأساسية لتقدير بيانات بانل.

يمكن تقدير بيانات بانل باستعمال ثلاث طرق مختلفة، هي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)، ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)، وفي ما يلي الشكل العام لهذه النماذج:

1. الصيغة العامة لبيانات البانل:

إذا كانت هناك N من المشاهدات المقطعية في فترات زمنية عددها T ، فإن الصيغة الأساسية التي اقترحها W. Green لانحدار بيانات بانل تكون على الشكل:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \quad \dots\dots(1)$$

حيث:

$t=1,2,3,\dots,T$ الفترات الزمنية

$i=1,2,3,\dots,N$ البيانات المقطعية

y_{it} المتغير التابع

X_{it} المتغيرات المستقلة

ε_{it} يمثل حد الخطأ العشوائي للوحدة i و الزمن t

β : تمثل قيمة ميل خط الانحدار

وبالتالي يكون ترتيب المعطيات في نماذج بانل على حسب بعدين، حيث يمثل الأول الأثر الفردي، و البعد الثاني هو الزمن الذي تمت فيه مشاهدة بيانات الأفراد، وعليه في كل فترة زمنية t يتم ملاحظة n فرد، ويكون عدد المشاهدات الكلية في النموذج عبارة عن جداء n في t .

2. صيغة نموذج الانحدار التجميعي:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث يكون فيه الحد الثابت α هو نفسه لجميع الوحدات المقطعية، في هذه الحالة يعامل النموذج بطريقة كلاسيكية حيث تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير معلماته التي تعطي مقدرات متنسقة وكفؤة، وبإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي ويكتب بالصيغة الآتية:¹

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(2)$$

حيث أن:

$$E(\varepsilon_{it})=0 \text{ و } \text{var}(\varepsilon_{it})=\sigma_{\varepsilon}^2$$

3. صيغة نموذج التأثيرات الثابتة:

الهدف من نموذج التأثيرات الثابتة، هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حداً من خلال جعل معلمة القطع B_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل B_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:²

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^k B_j X_j (it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(3)$$

حيث أن:

$$E(\varepsilon_{it})=0 \text{ و } \text{var}(\varepsilon_{it})=\sigma_{\varepsilon}^2$$

¹ زكريا يحي جمال، اختبار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، عدد 21، 2012، ص: 5: 9.

² مجدي الشربجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 2013 ص: 16.

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة B_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معاملات النموذج في المعادلة (3) والسماح لمعلمة القطع B_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج.

كما يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model)، وبعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة (3) يصبح النموذج بالشكل الآتي:

$$y_{it} = a_1 + \sum_{d=2}^N a_d D_d + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(4)$$

حيث يمثل المقدار $a_1 + \sum_{d=2}^N a_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة المقطع B_0 ليصبح النموذج كما يلي:

$$y_{it} = \sum_{d=1}^N a_d D_d + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(05)$$

4. صيغة نموذج التأثيرات العشوائية¹:

في نموذج التأثيرات العشوائية يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي إلى σ_{ε}^2 ولكي تكون معاملات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة.

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجاً ملائماً في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة، في هذا النموذج سوف يعامل معامل القطع $B_0(i)$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي:

$$B_{0i} = \mu + v_i \quad , i = 1, 2 \dots \dots \dots N \dots \dots \dots (6)$$

و بتعويض المعادلة (6) في المعادلة (3) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية بالشكل الآتي:

¹ عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، مجلد 12، عدد 1، 2010، ص: 19.

$$y_{it} = \mu + V_i + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T \dots\dots(7)$$

حيث أن:

V_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i .

ويطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) بسبب أن النموذج في المعادلة (7) يحوي مركبين للخطأ هما: V_i و ε_{it} ، يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها أن $E(\varepsilon_{it})=0$ و $\text{var}(\varepsilon_{it})=\sigma_\varepsilon^2$ ومنه، ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:

$$W_{it} = V_i + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$$E(W_{it})=0$$

$$\text{Var}(W_{it}) = \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$$

تفشل طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معاملات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين W_{it} و W_{is} لا يساوي الصفر أي: $\text{cov}(W_{it}, W_{is}) = \sigma_v^2 \neq 0, t \neq s$.

وعليه لتقدير معاملات هذا النموذج بشكل صحيح تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة

.GLS

ثالثا: الاختبارات الأساسية لاختيار نموذج بيانات بانل.

1. اختبار مضاعف لاغرنج (Lagrange Multiplier):

أقترح هذا الاختبار **Breusch** و **Pagan** (1980) من أجل اختبار وجود الأثر العشوائي، حيث يعتمد على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء $\hat{\varepsilon}_{it}$ الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى (OLS) وتعطى عبارته بالعلاقة التالية:

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)} \left[\frac{\sum_{i=1}^N (\sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_{it}^2)}{\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_{it}^2} - 1 \right] \rightarrow \chi_1^2$$

يتبع هذا الاختبار توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة، حيث تكون فرضياته كما يلي:

$$H_0: \hat{\varepsilon}_{it}^2 = 0$$

$$H_1: \hat{\varepsilon}_{it}^2 \neq 0$$

وبعبارة أخرى يمكن التعبير عن الفرضيتين الصفرية و البديلة كما يلي:

H₀: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم؛

H₁: نموذج التأثيرات الثابتة و/ أو العشوائية هو الملائم.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي: إذا كانت قيمة **LM** المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (درجة واحدة)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يمكن الحكم عن طريق إحصائية **Mackinnon** "ماكينون" فإذا كانت (P value) أقل من مستوى معنوي 5% نرفض الفرضية الصفرية.

2. اختبار Hausman (1978):¹

يقوم هذا الاختبار على استخدام في حالة وجود الاختلاف الجوهرى بين التأثيرات الثابتة والعشوائية فهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، حيث تستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط، فإن مقدرات نموذج التأثيرات الثابتة هي فقط التي تكون متسقة وأكثر كفاءة وتتبع إحصائية هوسمان توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية مقدارها **K**.

3. يستعمل هذا الاختبار للمفاضلة بين نمودجي الاثار الثابتة والعشوائية وأيهما الافضل لبيانات

الدراسة، حيث فرضية العدم فيه أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم للدراسة، في حين

أن الفرضية البديلة تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وتعطى علاقة اختبار

Hausman بالصيغة التالية:²

$$H=(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})' [\text{Var}(\hat{\beta}_{OLS}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS}) \dots \dots (09)$$

¹ J.A. Hausman, **specification tests in econometrics**, Econometrica, Vol 46, N° 6, 1978, PP 1251-1271.

² Régis Bourbonnais, **Econometrie (Cours et exercices corrigés)**, dunod, paris, 9e édition, 2015, p: 358.

حيث:

$(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$ تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية.

و $\text{Var}(\hat{\beta}_{OLS}) - \text{Var}(\hat{\beta}_{GLS})$ هي الفرق بين مصفوفة التباين والتباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة و العشوائية.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي:

إذا كانت قيمة المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (K)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم مقارنة بنموذج التأثيرات العشوائية.

المطلب الثاني: تقدير نماذج بيانات البانل واختبار صلاحية الأنسب منها.

كما سبقت الإشارة خلال هذا الفصل، يتمثل المتغير التابع في رصيد ميزان المدفوعات حيث يُرمز له في هذه الدراسة بـ **BOP**، أما المتغيرات المستقلة التي يُفترض أن تؤثر فيه فهي كالتالي؛ **EXCH** رمزاً في هذه الدراسة لسعر الصرف، **GDP** رمزاً للناتج المحلي الإجمالي، **GOVR** رمزاً للإنفاق الحكومي، و **INFL** رمزاً لمعدل التضخم، إضافة إلى أسعار البترول مرموزاً له في هذه الدراسة بـ **PP**.

غير أن، تقدير نماذج بيانات البانل يتطلب في بادئ القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات الممثلة في النموذج، وفحص مصفوفة الارتباط بينها بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين المتغيرات، للتأكد من خلو النموذج من المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات البانل، ثم تقدير النماذج، وذلك وفق الخطوات التالية:

أولاً: مصفوفة الارتباط للمتغيرات الأصلية.

يمكن توضيح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع، من خلال الجدول الموالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

جدول رقم (04.27): نتائج مصفوفة الارتباط للمتغيرات الأصلية للدراسة.

مصفوفة الارتباط للمتغيرات الأصلية						
Correlation Probability	BOP	EXCH	GDP	GOVR	INFL	PP
BOP	1.00000 -----					
EXCH	-0.018586 0.8529	1.00000 -----				
GDP	0.004956 0.9606	-0.043126 0.6669	1.00000 -----			
GOVR	-0.081462 0.4157	0.003576 0.9715	-0.111097 0.2663	1.00000 -----		
INFL	0.109206 0.2746	0.099874 0.3179	-0.068706 0.4926	-0.278920 0.0045	1.00000 -----	
PP	0.270549 0.0060	-0.014600 0.8842	0.170656 0.0864	-0.229143 0.0205	0.293140 0.0028	1.00000 -----

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على معطيات الملحق رقم (05) باستخدام برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول رقم (04.27)، يتضح أن، مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة بقيمتها الأصلية تُبين أن المتغيرات المستقلة علاقتها بالمتغير التابع ضعيفة جداً مما يوحي بعدم وجود علاقة خطية بينهم تسمح بتقدير علاقة انحداريه خطية.

ثانياً: تقدير النماذج باستخدام السلاسل الأصلية.

أفرزت نتائج تقدير النماذج الثلاثة لبيانات البائل على ما يلي:

1. نموذج الانحدار التجميعي.

يوضح الجدول الموالي، نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

جدول رقم (04.28): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي.

الاحتمالية Prob	t-Statistic	المعاملات Coefficients	متغيرات الدراسة Variables
0.5613	-0.582953	-7.967768	C الثابت
0.8482	-0.191959	-0.019744	EXCH سعر الصرف
0.6821	-0.410911	-0.000359	GDP الناتج المحلي الاجمالي
0.8628	-0.173271	-0.105154	GOVR الانفاق الحكومي
0.8138	0.236130	0.232448	INFL معدل التضخم
0.0137	2.512639	0.255187	PP سعر البترول
نتائج الاحصائيات			
0.171396	F احتمالية Prob(F-statistic)	1.585788	الاحصائية الكلية F-statistic
0.076292	معامل التحديد R-squared	0.972524	احصائية DW

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على معطيات الملحق رقم (06) باستخدام برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول رقم (04.28)، يمكن تمثيل العلاقة الرياضية لنموذج الانحدار التجميعي في شكل المعادلة التالية:

$$\text{BOP} = -7.96776813822 - 0.0197440626735 \cdot \text{EXCH} - 0.00035912959827 \cdot \text{GDP} - 0.105153522148 \cdot \text{GOVR} + 0.232448103894 \cdot \text{INFL} + 0.255187200777 \cdot \text{PP}$$

2. نموذج التأثيرات الثابتة.

يوضح الجدول الموالي، نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

جدول رقم (04.29) : نتائج تقدير نموذج التأثير الثابتة.

الاحتمالية Prob	t-Statistic	المعاملات Coefficients	متغيرات الدراسة Variables
0.0031	3.042360	60.36838	C الثابت
0.3691	-0.902609	-0.588723	EXCH سعر الصرف
0.7720	-0.290688	-0.000237	GDP الناتج المحلي الاجمالي
0.0021	-3.168932	-3.195484	GOVR الانفاق الحكومي
0.6566	-0.446139	-0.424858	INFL معدل التضخم
0.1254	1.546528	0.148716	PP سعر البترول
نتائج الاحصائيات			
0.000576	احتمالية F Prob(F-statistic)	3.524338	الاحصائية الكلية F-statistic
0.279170	معامل التحديد R-squared	1.157257	احصائية DW

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على معطيات الملحق رقم (07) باستخدام برنامج Eviews 10.
من خلال الجدول رقم (04.29)، يمكن تمثيل العلاقة الرياضية لنموذج التأثيرات الثابتة في
شكل المعادلة التالية:

$$\text{BOP} = 60.3683762966 - 0.588723375936 * \text{EXCH} - 0.000237034346443 * \text{GDP} - 3.1954836459 * \text{GOVR} - 0.424857736232 * \text{INFL} + 0.14871610088 * \text{PP}$$

3. نموذج التأثيرات العشوائية.

يوضح الجدول الموالي، نتائج تقدير نموذج التأثير العشوائية:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في
الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

جدول رقم (04.30): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية.

الاحتمالية Prob	t-Statistic	المعاملات Coefficients	متغيرات الدراسة Variables
0.6834	0.409101	5.887465	C الثابت
0.7676	-0.296315	-0.036830	EXCH سعر الصرف
0.6087	-0.513615	-0.000412	GDP الناتج المحلي الاجمالي
0.2179	-1.240146	-0.813443	GOVR الانفاق الحكومي
0.9612	0.048837	0.044376	INFL معدل التضخم
0.0132	2.524681	0.234978	PP سعر البترول
نتائج الاحصائيات			
0.090731	F احتمالية Prob(F-statistic)	1.965236	الاحصائية الكلية F-statistic
0.092852	معامل التحديد R-squared	1.010151	احصائية DW

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على معطيات الملحق رقم (08) باستخدام برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول رقم (04.30)، يمكن تمثيل العلاقة الرياضية لنموذج التأثيرات العشوائية في شكل المعادلة التالية:

$$\text{BOP} = 5.88746484776 - 0.0368303914886 * \text{EXCH} - 0.000411558693827 * \text{GDP} - 0.813442527764 * \text{GOVR} + 0.0443763625908 * \text{INFL} + 0.234977852256 * \text{PP}$$

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

ثالثاً: اختبارات المفاضلة بين نماذج السلاسل الأصلية واختبار صلاحية الأنسب منها.

بعد تقدير النماذج الثلاثة لبيانات بانل، سيتم في ما يلي المفاضلة بينها واختيار انسبها، ومن ثم اختبار صلاحية ذات النموذج باستخدام الاختبارات التي سبق وأن أشرنا إليها خلال هذا المبحث.

1. اختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية:

تم المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي وباقي نماذج بيانات البانل (نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية)، باستعمال اختبار مضاعف لاغرنج (LM test)، وفق الفرضية التي تم استعراضها خلال تقديم الاختبار، وقد كانت نتائج الاختبار كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (04.31): نتائج اختبار LM test.

Lagrange Multiplier Test for Random Effects			
	المقاطع	الزمن	الزمن والمقاطع
Breusch-Pagan	2.035124	0.089516	2.124650
Prob	(0.1537)	(0.7648)	(0.1449)

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على معطيات الملحق رقم (09) باستخدام برنامج Eviews 10.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (04.31)، يلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار في الحالات الثلاثة (0.1537)، (0.7648) و(0.1449) توالياً أكبر تماماً من 5%، مما يعني أنه يتم قبول الفرضية الصفرية H_0 ورفض الفرضية البديلة H_1 .

ومنه فإن نموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS) هو الملائم لهذه الدراسة.

2. اختبار هوسمان (Hausman):

بناءً على نتائج اختبار مضاعف لاغرنج، فإنه لا داعي لإجراء اختبار Hausman الذي يفاضل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية في حالة ما إذا أفرز اختبار لاغرنج بأن نموذج الانحدار التجميعي للدراسة.

ولعل ذلك، يرجع أساساً إلى التشابه الكبير لاقتصادات دول العينة محل الدراسة.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

3. اختبار صلاحية النموذج الانسب للدراسة.

بما أن نتائج المرحلة السابقة في هذه الدراسة، أفرزت على أن نموذج الانحدار التجميعي هو الأمثل للتعبير عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في حال الاعتماد على بيانات البانل. فإن هذه المرحلة سيتم خلالها اختبار صلاحية ذات النموذج من خلال الاختبارات التالية:

أ. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Normality test).

هناك العديد من الاختبارات الإحصائية للتأكد من أن الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي، ولعل أن أشهر هذه الاختبارات عن طريق برنامج Eviews، هو اختبار جارك بير (Jarque-Bera)، حيث يعتمد على الفرضيتين التاليتين:

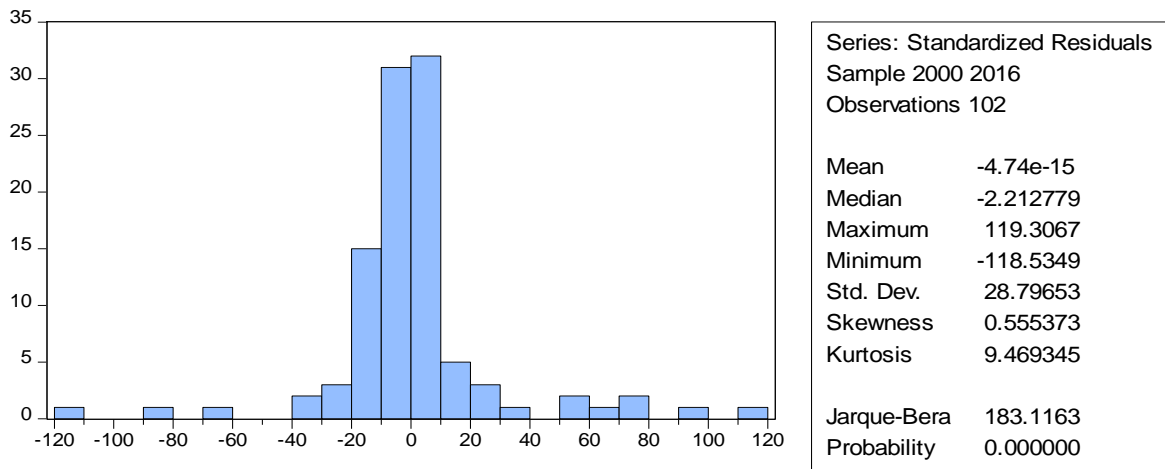
H_0 : الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي؛

H_1 : الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي.

ويتم قبول الفرضية H_0 في حالة (P-Value) أكبر من 5%، أما قبول الفرضية البديلة H_1 في الحالة العكسية.

ويوضح الشكل الموالي، نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) للأخطاء العشوائية في نموذج الانحدار التجميعي.

شكل رقم (04.30): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لنموذج الانحدار التجميعي.



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

يظهر من الشكل رقم (04.30) أن قيمة الإحصائية (Jarque-Bera) الخاصة بالأخطاء العشوائية لنموذج الانحدار التجميعي أكبر من قيمة الإحصائية كاي تربيع (Chi-square) المجدولة، كما أن P-Value) والتي تساوي 0.0000 أصغر تماماً من 0.05، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة H_1 ورفض الفرضية الصفرية H_0 ، ومنه يمكن الحكم بأن الأخطاء العشوائية للنموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي.

ب. اختبار الارتباط الخطي للأخطاء العشوائية (Autocorrelation Test)

من بين اختبارات التأكد من عدم وجود مشكل إرتباط خطي للأخطاء العشوائية؛ اختبار الإحصائية (Breusch-Pagan LM)، وسيتم الاعتماد خلال هذه الدراسة على هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي للأخطاء العشوائية.

ويعتمد اختبار الإحصائية **Breusch-Pagan LM** على الفرضيتين التاليتين:

H_0 : يوجد ارتباط خطي بين الأخطاء العشوائية للنموذج؛

H_1 : لا يوجد ارتباط خطي بين الأخطاء العشوائية للنموذج.

ويتم قبول الفرضية H_0 في حالة (P-Value) أقل تماماً من 5%، أما قبول الفرضية البديلة H_1 في الحالة العكسية.

ويوضح الجدول التالي، نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي لنموذج الانحدار التجميعي، باستخدام اختبار الإحصائية (Breusch-Pagan LM).

جدول رقم (04.32): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي لنموذج الانحدار التجميعي.

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي		
	نتائج الإحصائية Statistic	الاحتمالية Prob
Breusch-Pagan LM	58.27257	0.0000

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على معطيات الملحق رقم (10) باستخدام برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول رقم (04.32)، يتضح أن قيمة احتمالية إحصائية Breusch-Pagan LM، أصغر تماماً من 5%، وهذا ما يدلي بقبول الفرضية الصفرية H_0 ونفي الفرضية البديلة H_1 وهذا ما يؤكد أن هناك إرتباط خطي للأخطاء العشوائية.

كخلاصة لما سبق من اختبارات لصلاحية النموذج الأنسب لهذه الدراسة والمتمثل في نموذج الانحدار التجميعي نجد أن، النموذج يعاني من عدة مشاكل قياسية أهمها:

- ✓ معامل التحديد ضعيف جداً؛
- ✓ الأخطاء العشوائية للنموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي؛
- ✓ يوجد ارتباط خطي للأخطاء العشوائية؛

من جهة أخرى معاملات المقدرات غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية وعدم معنوية كل المعلمات وهو ما يؤكد نتائج مصفوفة الارتباطات الجزئية السالفة الذكر، مما يستوجب معه تحسين النموذج، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: تحسين نموذج الدراسة وإعادة اختبار صلاحيته.

بعد أن تبين أن النموذج الأمثل لهذه الدراسة يعاني من مشكلات قياسية عدة، سيتم خلال هذا المطلب العمل على تحسينه من خلال إزالة القيم السالبة، حيث يُلاحظ وجود قيم سالبة في متغيرين هما؛ BOP و INFL ليصبحا بعد ذلك على التوالي RBOP و RINFL ، و ثم بعد ذلك إدخال اللوغاريتم على القيم الأصلية، وإعادة عمليات التقدير والاختبارات لنماذج بيانات البانل باستخدام القيم المحسنة، وهذا وفقاً لما يلي:

أولاً: مصفوفة الارتباط للمتغيرات في النموذج المحسن.

يمكن توضيح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع بالقيم المحسنة، من خلال الجدول الموالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في
الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

جدول رقم (04.33): مصفوفة الارتباط للمتغيرات المحسنة للدراسة.

مصفوفة الارتباط للمتغيرات المحسنة						
Correlation Probability	LRBOP	LEXCH	LGDP	LGOVR	LRINFL	LPP
LRBOP	1.00000 -----					
LEXCH	0.055831 0.5773	1.000000 -----				
LGDP	0.046368 0.6435	0.342851 0.0004	1.000000 -----			
LGOVR	-0.135801 0.1735	-0.069684 0.4865	0.004974 0.9604	1.000000 -----		
LRINFL	0.066868 0.5043	0.137138 0.1693	0.156153 0.1171	-0.306644 0.0017	1.000000 -----	
LPP	0.183330 0.0651	-0.005505 0.9562	0.452045 0.0000	-0.216033 0.0292	0.338320 0.0005	1.000000 -----

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على معطيات الملحق رقم (11) باستخدام برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول رقم (04.33)، الذي يُعنى بتحليل قيم مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع بالقيم المحسنة، نلاحظ ان هناك تحسن في قيم معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة، وهذا ما يوحي بأنه يمكن إيجاد النموذج الملائم لبيانات البائل، والذي يمكن من خلاله نمذجة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

ثانياً: تقدير نموذج الدراسة بعد التحسين .

أفرزت عملية تقدير النموذج المحسن على النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في
الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

جدول رقم (04.34): نتائج تقدير النموذج المحسن.

الاحتمالية Prob	t-Statistic	المعاملات Coefficients	متغيرات الدراسة Variables
0.0000	52.53212	4.885099	C الثابت
0.0574	1.923092	0.007693	LEXCH سعر الصرف
0.6311	0.481773	0.003386	LGDP الناتج المحلي الاجمالي
0.9343	0.082654	0.001826	LGOVR الانفاق الحكومي
0.9013	-0.124357	-0.002163	LRINFL معدل التضخم
0.0971	1.675332	0.027323	LPP سعر البترول
نتائج الاحصائيات			
0.057775	F احتمالية Prob(F-statistic)	2.226483	الاحصائية الكلية F-statistic
0.103913	معامل التحديد R-squared	1.188816	احصائية DW

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على معطيات الملحق رقم (12) باستخدام برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول رقم (04.34)، يمكن تمثيل العلاقة الرياضية للنموذج المحسن ومنه يأخذ شكل المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \text{LRBOP} = & 0.00769330002192 * \text{LEXCH} + 0.00338647848279 * \text{LGDP} + \\ & 0.00182619574053 * \text{LGOVR} - 0.00216339711227 * \text{LRINFL} + \\ & 0.027323448582 * \text{LPP} + 4.8850994112 \end{aligned}$$

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

ثالثاً: النموذج المحسن بعد اضافة المتغيرات الوهمية.

نلاحظ أن النموذج الأصلي للدراسة قد تحسن بشكل كبير بعد اجراءات التحسين التي قمنا بها، غير انه من الممكن ان يتحسن ذات النموذج أكثر بإجراء تحسينات أخرى كإضافة متغيرات وهمية لمعالجة الصدمات التي تعرضت لها سلاسل متغيرات الدراسة.

وتتمثل المتغيرات الوهمية التي تم ادخالها في نموذج الدراسة في :

✓ Dum متغير وهمي تم ادخاله يأخذ القيمة 1 في سنتي 2008 و2012 والقيمة 0 في بقية السنوات خاص بالدولة الثانية (معطيات دولة السعودية).

✓ Dun متغير وهمي تم ادخاله يأخذ القيمة 1 في سنتي 2015 و2016 والقيمة 0 في بقية السنوات خاص بالدولة الثانية (معطيات دولة السعودية).

وذلك، نظراً للخصائص التي توجي بوجود نقاط متطرفة (شاذة) من خلال المنحنيات البيانية لمعطيات لدولة السعودية.

وبعد إعادة تقدير النموذج كانت النتائج وفق ما هو موضح في الجدول الموالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

جدول رقم (04.35): نتائج تقدير النموذج المحسن بعد اضافة المتغيرات الوهمية.

الاحتمالية Prob	t-Statistic	المعاملات Coefficients	متغيرات الدراسة Variables
0.0000	84.40781	4.852908	C الثابت
0.0006	3.547098	0.008414	LEXCH سعر الصرف
0.6708	0.426348	0.001776	LGDP الناتج المحلي الاجمالي
0.5421	0.611798	0.008005	LGOVR الانفاق الحكومي
0.9106	-0.112558	-0.001568	LRINFL معدل التضخم
0.0008	3.462564	0.033001	LPP سعر البترول
0.0000	15.79537	0.505969	Dum المتغير الوهمي
0.0000	-9.333203	-1.229718	Dun المتغير الوهمي
نتائج الاحصائيات			
0.000000	F احتمالية Prob(F-statistic)	65.93312	الاحصائية الكلية F-statistic
0.830793	معامل التحديد R-squared	1.614632	احصائية DW

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على معطيات الملحق رقم (13) باستخدام برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول رقم (04.35)، يمكن تمثيل العلاقة الرياضية للنموذج المحسن بعد اضافة المتغيرات الوهمية ومنه يأخذ النموذج شكل المعادلة التالية:

$$\text{LRBOP} = 4.85290849548 + 0.00841381352191 * \text{LEXCH} + 0.00177608335639 * \text{LGDP} + 0.00800490027411 * \text{LGOVR} - 0.00156823149305 * \text{LRINFL} + 0.0330010053556 * \text{LPP} + 0.505969125085 * \text{DUM} - 1.22971768956 * \text{DUN}$$

نلاحظ انه بعد اضافة المتغيرات الوهمية تحسن النموذج بشكل ايجابي، حيث نلاحظ أن:

✓ احصائية DW تحسنت حيث بلغت 1.614632 مقارنة مع قيمتها قبل اضافة المتغيرات الوهمية حيث كانت 1.188816؛

✓ معامل التحديد R² تحسن هو الآخر حيث بلغ 0.830793 بعد ان كانت قيمته 0.103913؛

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

✓ النموذج أصبح يتمتع بالمعنوية الكلية حيث قدرت احتمالية احصائية فيشر بـ 0.0000 بعد ان كانت تساوي 0.057775.

✓ تحسن المعنوية الجزئية للمتغيرات المستقلة، خاصة منها سعر الصرف (exch) التي تساوي 0.0006 وهي اقل تماماً من 5%.

رابعاً: إعادة اختبار صلاحية النموذج المحسن .

سيتم إعادة اختبار صلاحية النموذج المحسن باستخدام نفس الاختبارات التي تم اعتمادها في ما سبق.

1. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

كانت نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء للنموذج المحسن، باستخدام اختبار الإحصائية (Breusch-Pagan LM) كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (04.36): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء		
	نتائج الاحصائية Statistic	الاحتمالية Prob
Breusch-Pagan LM	16.45029	0.3528

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على معطيات الملحق رقم (14) باستخدام برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول رقم (04.36)، يتضح أن قيمة احتمالية احصائية Breusch-Pagan LM، أكبر تماماً من 5%، وهذا ما يدلي بقبول الفرضية البديلة H_1 ونفي الفرضية الصفرية H_0 ، أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية للنموذج المحسن.

2. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Normality test).

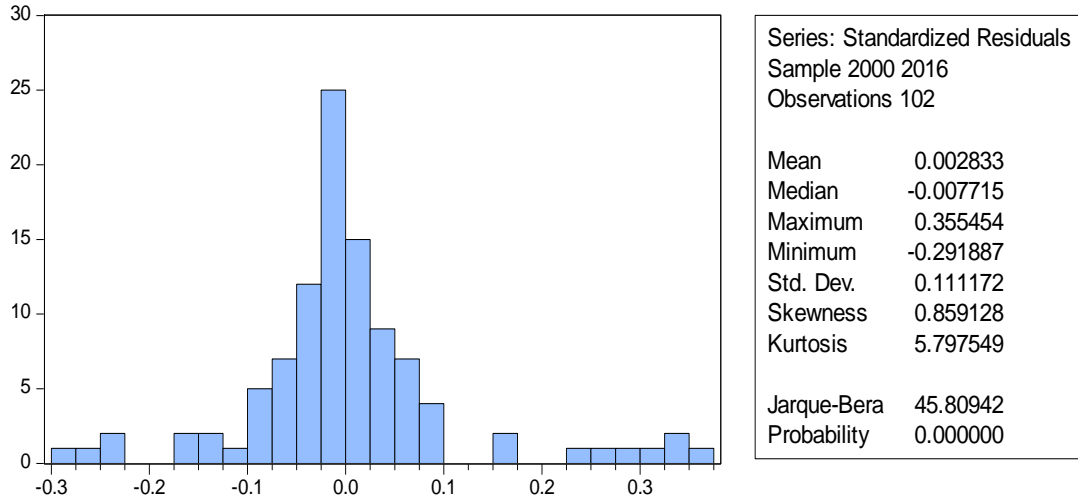
يوضح الشكل الموالي، نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) للأخطاء العشوائية في

النموذج المحسن.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في

الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

الشكل رقم (04.31): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في النموذج المحسن.



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

يظهر من الشكل أعلاه أن قيمة الإحصائية (Jarque-Bera) الخاصة بالأخطاء العشوائية لنموذج الانحدار التجميعي أكبر من قيمة الإحصائية كاي تربيع (Chi-square) المجدولة، كما أن P-Value والتي تساوي 0.0000 أصغر تماماً من 0.05، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة H_1 ورفض الفرضية الصفرية H_0 ، ومنه يمكن الحكم بأن الأخطاء العشوائية للنموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي.

3. اختبار عدم تجانس التباين (heteroskedasticity).

ويعتمد اختبار عدم تجانس التباين (heteroskedasticity) على الفرضيتين التاليتين:

H_0 : عدم تجانس التباين للأخطاء للنموذج؛

H_1 : تجانس التباين للأخطاء للنموذج.

وكانت نتائج اختبار عدم تجانس التباين (heteroskedasticity) للنموذج المحسن، كما يوضح الجدول الموالي:

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الدول محل الدراسة للفترة 2000-2016

جدول رقم (04.37): نتائج اختبار عدم تجانس التباين (heteroskedasticity).

اختبار عدم تجانس التباين (heteroskedasticity)		
	قيمة الاحصائية Value	الاحتمالية Prob
Heteroskedasticity LR Test	188.1274	0.0000

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على معطيات الملحق رقم (15) باستخدام برنامج Eviews 10.

من خلال نتائج الاختبار، نلاحظ أن (P-Value) = 0.000 وهي أقل تماماً من 5%، مما يعني أننا نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بتجانس التباين.

واستخلاصاً مما سبق، أن النموذج الذي تم التوصل إليه يبين العلاقة السببية الارتباطية بين ميزان المدفوعات كمتغير تابع و عدة متغيرات مستقلة بما فيها سعر الصرف الذي يمثل المتغير المستقل الرئيسي لهذه الدراسة، حيث يتميز هذا النموذج بقلة المشكلات القياسية التي تم التخلص منها من خلال التحسين إذ، أصبح معامل التحديد قوياً، كما أنه لا يوجد ارتباط خطي للأخطاء العشوائية.

خلاصة:

من خلال الفصل التطبيقي للدراسة، يمكن استخلاص أن عمليات تحليل ونمذجة العلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات كمتغير تابع، وسعر الصرف كمتغير مستقل رئيسي إضافة إلى مجموعة من المتغيرات المستقلة الأخرى تفيد أنه:

من الجانب التحليلي مرت متغيرات الدراسة بنفس مراحل التطور خلال فترة الدراسة، وهذا بالنسبة لكل الدول التي تشكلت منها العينة، باستثناء رصيد ميزان مدفوعات دولة السعودية الذي تعرض إلى ثلاثة صدمات هيكلية رئيسية، كانت الأولى والثانية في اتجاه الفائض أما الثالثة فكانت باتجاه العجز، مما استدعى إضافة متغيرات وهمية في نموذج الدراسة لامتناس هذه الصدمات.

بالنسبة لرصيد ميزان مدفوعات الدولة الجزائرية، كان تطوره في نفس سياق تطور متوسط أرصدة موازين مدفوعات عينة الدراسة، غير أنه كان أكبر من المتوسط خلال المراحل الأولى من فترة الدراسة، ثم أصبح خلال المراحل الأخيرة أصغر من المتوسط، وهذا التحول تزامن مع انخفاض أسعار البترول، وهو ما يشير إلى ضعف استراتيجيات التخلص من التبعية للمحروقات التي تتبعها الدولة الجزائرية مقارنة بتلك التي اتبعتها باقي دول العينة.

أما من الجانب القياسي، والذي تم باستخدام بيانات بانل، فوجد أن نموذج الانحدار التجميعي المحسن هو الأنسب للتعبير عن العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث تفسر المتغيرات المستقلة أكثر من 83% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، والذي يتمثل في رصيد ميزان المدفوعات، ولعل تفوق نموذج الانحدار التجميعي عن نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية يرجع إلى الخصائص المشتركة بين دول العينة خاصة من حيث التبعية لأسعار البترول.

وفي ما يتعلق بالعلاقة بين رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف فإن النموذج يبين أن هناك علاقة طردية، حيث بلغ معامل تأثير سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات $+0.0084$ وهذا بمستوى معنوية جزئية قدرها 0.0006 وهي أصغر من 0.05 المعمول به، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة لهذه الدراسة.

خاتمة

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة، تم التوصل أن موضوع سعر الصرف يعتبر من المواضيع الجديرة بالاهتمام، لما له من آثار على مختلف المؤشرات والقطاعات الاقتصادية، ولعل من أهمها قطاع التجارة الخارجية، الذي يعبر عنه بمدى تطور وضعية ميزان المدفوعات.

كما تم التوصل أيضاً أن، أغلب الدول تلجأ إلى استخدام سياسة سعر الصرف لمعالجة اختلال ميزان مدفوعاتها، وهذا ما يشكل أيضاً لب التوصيات التي يقدمها صندوق النقد الدولي لتلك الدول التي تلجأ إليه من أجل الاقتراض.

وفي ما يلي سيتم اختبار فرضيات الدراسة، وتقديم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة بجانبها النظري والتطبيقي، يمكن الحكم على الفرضيات التي تم وضعها في بداية البحث كما يلي:

✓ تأكيد صحة الفرضية الأولى: والتي مفادها: " هناك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية أهمها سعر الصرف تؤثر على ميزان المدفوعات دول العينة؛"، حيث تبين من خلال هذه الدراسة أن، سعر الصرف كمتغير مفسر رئيسي بالإضافة إلى متغيرات مفسرة أخرى كسعر البترول، لها تأثير على المتغير التابع المتمثل في ميزان المدفوعات لدول العينة خلال الفترة محل الدراسة.

✓ تأكيد صحة الفرضية الثانية: والتي مفادها: "عدم وجود فروق جديرة بالدراسة بين تطور ميزان مدفوعات الجزائر وباقي دول العينة خلال فترة الدراسة؛"، حيث تبين من خلال من هذه الدراسة أن،

— من جانب المقارنة بين رصيد ميزان مدفوعات الجزائر ومتوسط العينة محل الدراسة، وُجد أنهما يأخذان نفس الاتجاه في التطور، وهذا ما يدلي بعدم وجود فروق جديرة بالدراسة بين تطور ميزان مدفوعات الجزائر وباقي الدول خلال فترة الدراسة؛

— من جانب المقارنة بين موازين مدفوعات مختلف الدول التي تشكل عينة الدراسة ، وُجد أن وقوع الاختبارات الاحصائية على اختيار نموذج الانحدار التجميعي على حساب نموذجي التأثيرات الثابتة أو العشوائية، يدل أن هناك العديد من النقاط المشتركة والمتشابهة بين اقتصادات هذه الدول، دون وجود فروق جديدة بالدراسة؛

✓ تأكيد صحة الفرضية الثالثة: والتي مفادها: " توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لسعر الصرف على موازين مدفوعات الجزائر وباقي الدول العربية " ، حيث تبين من خلال هذه الدراسة أنه : من جانب تأثير سعر الصرف على موازين مدفوعات الدول محل الدراسة، وُجد أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف كمتغير مستقل ورصيد ميزان المدفوعات كمتغير تابع.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة، تم التوصل إلى عدد من النتائج، من أهمها:

✓ بينت الدراسة أن آلية الصرف تعتبر من أهم الآليات التي تعمل على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وهو ما جاءت به كل النظريات التي درست العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، بدءاً بالنظرية التقليدية التي اهتمت بالمرونات في تحليل العلاقة بين تخفيض قيمة العملة وأثرها على الميزان التجاري ومرورا بالتوجه الكينزي وتحليله المرتكز على علاقة سعر الصرف بالطاقة الإستيعابية للإقتصاد والأثر الناجم على مستوى ميزان المدفوعات ثم انتهاءً بالمنهج النقدي الذي يربط الآثار المختلفة لآلية الصرف على ميزان المدفوعات بعامل العرض النقدي؛

✓ لا يوجد نظام صرف صالح لكل البلدان وفي كل زمان، بحيث أن فعالية أنظمة الصرف الأجنبي على أداء الإقتصاد الكلي تتوقف على حسب درجة التنمية الإقتصادية والتطور المالي للبلد، وهذا ما يوافق مقولة الإقتصادي " **Frankel (1999)** " بأنه لا يوجد نظام صرف أمثل يصلح لكل البلدان في أي وقت وفي كل الظروف، بحكم أن مختلف أنظمة الصرف تتمتع بمزايا وعيوب؛

✓ يشكل سعر الصرف أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الاقتصادات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير وتخصيص الموارد بين القطاعات الإقتصادية وعلى ربحية الصناعات

- التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والنتائج والعمالة، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية؛
- ✓ تتسم اقتصادات الدول العربية بسياسة نقدية ضعيفة وغير قادرة على رفع معدلات التنمية؛
- ✓ تخضع ظروف كل دولة وقوة اقتصادها إلى تعاملاتها في سوق الصرف الدولية وقوة مصارفها التجارية، فهي تتأثر حتما بالتغيرات الكلية الدولية لتؤثر على ميزان مدفوعاتها؛
- ✓ يشكل الإعتماد على الصادرات من المحروقات والتبعية الغذائية مصدران لضعف الاقتصادات العربية وتزيد هذه الوضعية هشاشة خاصة في ظل تقلبات أسعار الصرف؛
- ✓ تتعامل الدول العربية المصدرة للنفط في أسواق عالمية لا تمتلك فيها القدرة على تحديد أسعار صادراتها ولا وارداتها، مما يعرضها لمخاطر التقلبات الإقتصادية والمالية، لتجد نفسها أمام وضع غير متكافئ إذ صادراتها تكون بأسعار منخفضة وواردتها تكون بأسعار مرتفعة، وبالتالي يكون هذا هو أساس الإختلال الحاصل على مستوى موازين مدفوعاتها؛
- ✓ أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول في الأسواق الدولية إلى دخول اقتصادات دول العينة في أزمة مما أدى إلى اختلال موازين مدفوعاتها وتسجيل حالات عجز متفاوتة بين البلدان.

توصيات ومقترحات الدراسة:

- تتويجاً لما جاء في البحث من دراسة وتحليل، وبناءً على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح وتقديم جملة من التوصيات يمكن إجازها فيما يلي:
- ✓ تنويع الاحتياطات من الصرف الأجنبي وعدم الإعتماد على العملات التي تتميز بعدم الإستقرار؛
- ✓ ضرورة الإهتمام بإدارة أسعار الصرف والعمل من أجل قابلية تحويل عملات الدول محل الدراسة إلى المستوى الدولي.
- ✓ لا بد من إعادة تعزيز السوق العربية المشتركة والتفكير في إنشاء عملة موحدة، والسعي وراء التخلص من كل تبعية اقتصادية حتى لا تصبح التبعية الغذائية أخطر من الصدمة النفطية، والسعي كذلك في إيجاد سياسة تعمل على تحسين الوضع الإقتصادي والاجتماعي العربي؛

- ✓ تبقى المحروقات المصدر الرئيسي للطاقة بالنسبة للدول العربية المصدرة لها، ومصدراً للعملة الصعبة، لهذا لا بد من محاولة إيجاد مصادر أخرى وتشجيع القطاعات الإنتاجية الأخرى خلقاً للتوازن، كما يلزم البحث عن بدائل أخرى للنفط في ظل الإمكانيات المادية المتاحة، أيضاً، يجب على الدول العربية المصدرة للنفط تسيير الإيرادات الخاصة بقطاع المحروقات بعقلانية أكثر بما يضمن لها على الأمد المتوسط والبعيد إمكانية الخروج من دائرة النفط؛
- ✓ يجب تنفيذ سياسات اقتصادية في البلدان العربية ضمن استراتيجيات تعمل على تحقيق التوازنات الخارجية والداخلية على حد سواء، فإهمال جوانب التنمية الاقتصادية الداخلية على الأمد البعيد سوف يؤدي إلى زعزعة الاقتصاد وعودة الاختلالات الخارجية المبنية أساساً على الاقتصاد الريعي؛
- ✓ لقد أصبحنا في زمن يتم فيه الإعتماد على المؤسسات الأجنبية، وعلى الدول العربية البحث عن إطار تعاوني تشاركي قوي تمارس فيه تجارة متنوعة؛
- ✓ يجب ترشيد النفقات واستغلال التدفقات المالية من صادرات النفط، في النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وتنمية القطاع السياحي وقطاع الخدمات كبديل مستقبلي لقطاع النفط والغاز وخاصة لما تملكه البلدان العربية من مقومات في هذا المجال على غرار دول العينة المختارة، كما يجب العمل على تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات غير النفطية وذلك برسم سياسات فعالة لتطوير القطاع الإنتاجي، وذلك تشجيعاً للاستثمار المحلي والأجنبي في ذات القطاع؛
- ✓ ضرورة انتقال الاقتصادات العربية من بنية الأحادية الاقتصادية وتنوع الهيكل الاقتصادي الخاص بها، فهي دول تمتلك كل المقومات والإمكانيات الهائلة التي تستطيع من خلالها تحقيق نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
- ✓ ضرورة القيام التكامل الاقتصادي العربي وتحقيق التنمية الشاملة، وذلك بما تمتاز به دول العينة من امتلاكها وتوفرها على كل المقومات والثروات والموارد والقواسم المشتركة الداعمة، ويمكنها لو أحسنت استغلالها ان تكون قوة اقتصادية مخيفة.

آفاق الدراسة:

أثناء دراسة هذا الموضوع أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة مقارنة مجموعة من الدول العربية - خلال الفترة 2000-2016، بدت فيه جوانب مهمة ومسائل بحثية تستدعي من الباحثين الاقتصاديين التطرق لدراستها وتحليلها وفي هذا السياق يمكن توسيع هذا البحث مستقبلاً وإنجاز بحوث مكتملة لمختلف جوانب موضوعنا، لذلك تبادر في أذهاننا بعض المواضيع التي نراها جديرة لأن تكون إشكاليات أبحاث أخرى من بينها:

1. أثر معدل التضخم على ميزان المدفوعات - دراسة مقارنة مجموعة من الدول العربية-؛
2. أثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي - دراسة مقارنة مجموعة من الدول العربية-.

قائمة المراجع

مراجع اللغة العربية

I. قائمة الكتب

1. أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ط 2، 2001.
2. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007.
3. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2، 2003.
4. أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، بيروت، الطبعة الأولى، 2013/1434.
5. إبراهيم محمد الفار، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
6. إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.
7. باسم الحمودي، محمد ناصر أبو عاقولة، المالية الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2013.
8. بول سامولسون، الاقتصاد السياسي، ترجمة: هشام عبد الله، دار الأهلية، عمان، الأردن، 2001.
9. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
10. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.
11. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي في المزايا النسبية في التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، مصر، 1992.
12. جون هرسون، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله وآخرون، دار المريخ، السعودية، 1987.
13. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
14. خالد وهيب الراوي وآخرون، نظرية التمويل الدولي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 2002.
15. دومينيك سالفادور، نظرية اقتصاديات الوحدة-نظريات ومسائل-، ترجمة: سعد الدين محمد الشيال، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1973.
16. رمزي زكي، محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، دار العالم الثالث، الطبعة الأولى، القاهرة، 1991.
17. رمضان محمد مقلد وعبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2007.
18. رعد حسن صدق، أساسيات التجارة الدولية، دار الرضا، الجزء 2، دمشق، د س ن.
19. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
20. رضوان حميدي، الاقتصاد الدولي، دار البيان للطباعة، القاهرة، 2002.

21. ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2006.
22. شمعون شمعون، البورصة، دار الأطلس للنشر، الجزائر 1993.
23. طالب عوض، التجارة الدولية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2013.
24. طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر، 2010.
25. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
26. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
27. عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1993.
28. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
29. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
30. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003.
31. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية " تحليل جزئي و كلي للمبادئ"، الدار الجامعية، مصر، 2000.
32. عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
33. عرفان تقى الحسيني، التمويل الدولي، دار المجدلاوي، عمان، 1999.
34. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.
35. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط 3، 2013.
36. قدي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
37. قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
38. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
39. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الوراق للنشر، 2004.
40. محمد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية طبع نشر-توزيع، مصر، 2000.
41. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، د س ن .
42. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

43. محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، مركز الكتب الثقافية، بيروت، 1993.
44. محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.
45. محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2010.
46. محمد صالح القريش، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
47. محمد ويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2003.
48. محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، دار النشر، منشأة المعارف، الإسكندرية، سنة 2004.
49. مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، جامعة القاهرة، مصر، 2007.
50. مطر موسى سعيد وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء، الأردن، 2008.
51. منجد عبد اللطيف الخشالي، نواز عبد الرحمان الهيتي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
52. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، مصر، 1998.
53. ميراندا زغلول، التجارة الدولية، د د ن ، جامعة بنها، مصر، 2010.
54. ندى عبد المجيد، مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2001.
55. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
56. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المهمل، لبنان، 2001.

II. قائمة الأطروحات والرسائل

1. بدر اوي شهبناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية-دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)-، أطروحة دكتوراه في علوم الإقتصاد النقدي والمالي، تخصص مالية، جامعة تلمسان، سنة 2014/2015.
2. برياطي حسين، أنظمة الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي، جامعة شلف، 2016/2017،
3. بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني-دراسة حالة الدينار الجزائري-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2014.
4. بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2013.
5. بن شلاط مصطفى، إمكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، تخصص التحليل الاقتصادي، 2015/2016.

6. بن حمودة فاطمة الزهراء، اثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية : حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2012.
7. بنين بغداد، تأثير أسعار الصرف على النمو الاقتصادي : دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2015/2016.
8. ترقو محمد، إمكانية تحرير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في ظل اختيار نظام الصرف الأمثل في الجزائر دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2015/2016.
9. جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و نمو الاقتصادي : دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك و مالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2013.
10. حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة بسكرة، 2015/2016.
11. درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير إختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010/2011.
12. دوحى سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2014/2015.
13. زراقة محمد، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة قياسية- حالة الجزائر للفترة 1990/2014، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي، بنكي ومالي، جامعة تلمسان، 2015/2016.
14. صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2009/2010.
15. عزي خليفة، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات 1985-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2011/2012.
16. قليل زينب، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية على مجموعة من الدول النامية باستخدام بيانات بانل في الفترة من 1970-2013-، أطروحة دكتوراه في علوم الإقتصاد النقدي والمالي، تخصص: مالية، جامعة تلمسان، 2015/2016.
17. لخضر زكراوي، تطور نظام الصرف في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، 2000.

18. محمد راتول، سياسة التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي التجريبية الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2000.
19. محمد بربري أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.
20. يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، فرع التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2001.

III. قائمة المقالات، التقارير والملتقيات

1. بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية- دراسة حلة صرف الدينار الجزائري-، جامعة الشلف، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 09/2011.
2. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، إصدارات مجلة جسر التنمية العدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
3. جاسم المناعي، الاقتصاديات العربية على أعتاب الألفية الثالثة بين دروس الأزمات المالية وتحديات الإصلاحات القادمة، ورقة عمل، صندوق النقد العربي، بيروت، 2001.
4. حسان خضر، ميزان المدفوعات و دوره في آلية الإصلاحات، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 22، الكويت، 2004.
5. زهير سعدي، محمود جمام، سعر الصرف وتعادل القوة الشرائية دراسة حالة الجزائر باستخدام اختبار التكامل المشترك للفترة (1970-2016)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 2، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2017.
6. زكريا يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، عدد 21، 2012.
7. عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، مجلد 12، عدد 1، 2010.
8. عبد الحق بوعتروس، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2000.
9. عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، لبنان، 2009.
10. ستانلي فيشر، أنظمة سعر الصرف، هل النظرة الثنائية القطب على صواب، مجلة التمويل والتنمية، العدد 2، 2001.

11. صلاح الدين حامد، أسعار صرف العملات، مجلة إضاءات مالية و مصرفية، معهد الدراسات المصرفية، العدد 12، الكويت، 2011.
12. فيليب طول كرم، محاضرة بعنوان: نظم أسعار الصرف نظرة جديدة، معهد صندوق النقد الدولي، للشرق الأوسط، 2005.
13. لزعر علي وآيت يحيى سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.
14. مجدي الشريجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 2013.
15. محمد الناصر حميدات، عبد القادر
16. ر شويرفات، أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة (1989-2014)-، مجلة الباحث، العدد 16، جامعة ورقلة، 2016.
17. نورة عبد الرحمان اليوسف، تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 01، المجلد العشرون، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، يونيو 2004.
18. وليد عبيد عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، 2012.

IV. قائمة المواقع الالكترونية

1. <http://amf.org.ae/ar>
2. <http://www.bank-of-algeria.dz>
3. <http://www.imf.org/external/arabic/index.htm>
4. <https://data.albankaldawli.org/>

مراجع اللغات الأجنبية

1. Baltagi, Badi H, **Econometrics Analysis of Panel Data**, Wiley and Sons, 03rd Edition, 2005.
2. Claude Dufloux et Michel Karli, **la balance de paiement**, Edition Economica, paris, 1994.
3. Damodar N. Gujarati, **Basic Econometrics**, The McGraw-Hill, International Edition, 04th Edition.
4. Dielman, **Pooled Gross-Sectional and Time Series Data Analysis**, Texas Christian University, USA, 1989.
5. Dominique Plihon, **Les taux de changes**, Edition la découverte, paris, 1991.
6. Dornbusch. R and Fisher, **Macroeconomics**, 6th edition, international edition New York, 1994.
7. Gregory N Mankiw, **Macroéconomie**, édition de Boeck, Paris, 2003
8. Goghlan.R, **The theory of money and finance**, Mac Milan press, London, 1980.
9. Henri Bourguinat, **Finance International**, presses universitaires de France, paris.
10. Hervé Joly et d'autres, **Le Taux de Change Réel D'équilibre Une introduction**, Ministère de L'économie et des Finances, PARIS, 1996.
11. J.A. Hausman, **specification tests in econometrics**, Econometrica, Vol 46, N° 6, 1978.
12. Jean Marc Siroën, **Finances Internationales**, Arnaud colin , Paris, 1993
13. J. Zambujal-Oliveira Miguel Faria e Castro, **Mapping a country's competitive position: a real exchange rate approach**, Studies in Economics and Finance, Vol. 28 Iss 3, 2011.

14. Lassudrie- Duchene et alii, **investissement international et cycle long des balances des paiements**, Economica, paris, France
15. Mohamed Daouas, et autres, **Techniques Financières Internationales et Couverture Du Risque De Change**, Centre De Publication Universitaire, Tunis, 2007.
16. Mondher cherif, **le taux de change**, édition Economica, paris, 1999.
17. Paul Krugmen, **économie international**, édition de boeck, bruscelle, 2003.
18. Philippe d'arvisenet, Jean pierre petit, **économie internationale la place des banques**, dunod, paris, 1999.
19. Régis Bourbonnais, **Econometrie (Cours et exercices corrigés)**, dunod, paris, 9e édition, 2015.
20. Simon, **Techniques financiers internationales**, Ed economica, paris, 1998.
21. Yannick Marquet, **conférence sur commerce et finance international**, université de bordeaux, 2006.

قائمة الملحق

قائمة الملاحق

ملحق رقم (01): سعر الصرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2016).

المملكة العربية السعودية									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
RAS/USD Exch	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
RAS/USD Exch	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على تقارير صندوق النقد العربي من 2000 إلى 2016.

ملحق رقم (02): سعر الصرف الدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2016).

الإمارات العربية المتحدة									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
AED/USD Exch	3.67	3.67	3.67	3.67	3.67	3.67	3.67	3.67	3.67
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
AED/USD Exch	3.67	3.67	3.67	3.67	3.67	3.67	3.67	3.67	

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على تقارير صندوق النقد العربي من 2000 إلى 2016.

ملحق رقم (03): سعر الصرف الدينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2016).

مملكة البحرين									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
BHD/USD Exch	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
BHD/USD Exch	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	0.38	

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على تقارير صندوق النقد العربي من 2000 إلى 2016.

ملحق رقم (04): سعر الصرف الريال القطري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2016).

دولة قطر									
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
QAR /USD Exch	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
QAR /USD Exch	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على تقارير صندوق النقد العربي من 2000 إلى 2016.

ملحق رقم (05): مصفوفة الارتباط للمتغيرات الأصلية

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 02/14/18 Time: 11:15
Sample: 2000 2016
Included observations: 102

Correlation Probability	BOP	EXCH	GDP	GOVR	INFL	PP
BOP	1.000000 -----					
EXCH	-0.018586 0.8529	1.000000 -----				
GDP	0.004956 0.9606	-0.043126 0.6669	1.000000 -----			
GOVR	-0.081462 0.4157	0.003576 0.9715	-0.111097 0.2663	1.000000 -----		
INFL	0.109206 0.2746	0.099874 0.3179	-0.068706 0.4926	-0.278920 0.0045	1.000000 -----	
PP	0.270549 0.0060	-0.014600 0.8842	0.170656 0.0864	-0.229143 0.0205	0.293140 0.0028	1.000000 -----

ملحق رقم (06): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: BOP
Method: Panel Least Squares
Date: 02/14/18 Time: 11:54
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 102

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7.967768	13.66794	-0.582953	0.5613
EXCH	-0.019744	0.102855	-0.191959	0.8482
GDP	-0.000359	0.000874	-0.410911	0.6821
GOVR	-0.105154	0.606872	-0.173271	0.8628
INFL	0.232448	0.984407	0.236130	0.8138
PP	0.255187	0.101561	2.512639	0.0137
R-squared	0.076292	Mean dependent var		7.353069
Adjusted R-squared	0.028182	S.D. dependent var		29.96214
S.E. of regression	29.53692	Akaike info criterion		9.666182
Sum squared resid	83753.24	Schwarz criterion		9.820592
Log likelihood	-486.9753	Hannan-Quinn criter.		9.728707
F-statistic	1.585788	Durbin-Watson stat		0.972524
Prob(F-statistic)	0.171396			

ملحق رقم (07): نتائج تقدير التأثيرات الثابتة.

Dependent Variable: BOP
Method: Panel Least Squares
Date: 02/14/18 Time: 12:03
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 102

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	60.36838	19.84261	3.042360	0.0031
EXCH	-0.588723	0.652247	-0.902609	0.3691
GDP	-0.000237	0.000815	-0.290688	0.7720
GOVR	-3.195484	1.008379	-3.168932	0.0021
INFL	-0.424858	0.952299	-0.446139	0.6566
PP	0.148716	0.096161	1.546528	0.1254

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.279170	Mean dependent var	7.353069
Adjusted R-squared	0.199958	S.D. dependent var	29.96214
S.E. of regression	26.79965	Akaike info criterion	9.516228
Sum squared resid	65358.14	Schwarz criterion	9.799313
Log likelihood	-474.3276	Hannan-Quinn criter.	9.630859
F-statistic	3.524338	Durbin-Watson stat	1.157257
Prob(F-statistic)	0.000576		

ملحق رقم (08): نتائج تقدير التأثيرات العشوائية.

Dependent Variable: BOP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 02/14/18 Time: 13:10
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 102
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.887465	14.39123	0.409101	0.6834
EXCH	-0.036830	0.124295	-0.296315	0.7676
GDP	-0.000412	0.000801	-0.513615	0.6087
GOVR	-0.813443	0.655925	-1.240146	0.2179
INFL	0.044376	0.908669	0.048837	0.9612
PP	0.234978	0.093072	2.524681	0.0132

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	5.858928	0.0456
Idiosyncratic random	26.79965	0.9544

Weighted Statistics

R-squared	0.092852	Mean dependent var	5.461712
Adjusted R-squared	0.045605	S.D. dependent var	29.34858
S.E. of regression	28.67155	Sum squared resid	78917.55
F-statistic	1.965236	Durbin-Watson stat	1.010151
Prob(F-statistic)	0.090731		

ملحق رقم (09): نتائج اختبار LM test.

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses : No effects

Alternative hypotheses : Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others alternatives)

	Cross-sectio...	Test Hypothesis Time Both	
Breusch-Pagan	2.035124 (0.1537)	0.089516 (0.7648)	2.124650 (0.1449)

ملحق رقم (10): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي لنموذج الانحدار التجميعي.

Residual Cross-Section Dependence Test

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals

Equation: Untitled

Periods included: 17

Cross-sections included: 6

Total panel observations: 102

Note: non-zero cross-section means detected in data

Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	58.27257	15	0.0000
Pesaran scaled LM	7.900453		0.0000
Pesaran CD	3.136177		0.0017

ملحق رقم (11): مصفوفة الارتباط للمتغيرات المحسنة.

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 02/15/18 Time: 11:02
Sample: 2000 2016
Included observations: 102

Correlation Probability	LRBOP	LEXCH	LGDP	LGOVR	RINFL	LPP
LRBOP	1.000000 -----					
LEXCH	0.055831 0.5773	1.000000 -----				
LGDP	0.046368 0.6435	0.342851 0.0004	1.000000 -----			
LGOVR	-0.135801 0.1735	-0.069684 0.4865	0.004974 0.9604	1.000000 -----		
RINFL	0.066868 0.5043	0.137138 0.1693	0.156153 0.1171	-0.306644 0.0017	1.000000 -----	
LPP	0.183330 0.0651	-0.005505 0.9562	0.452045 0.0000	-0.216033 0.0292	0.338320 0.0005	1.000000 -----

ملحق رقم (12): نتائج تقدير النموذج المحسن.

Dependent Variable: LRBOP
Method: Panel EGLS (Period weights)
Date: 02/15/18 Time: 11:42
Sample: 2000 2016
Periods included: 17
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 102
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEXCH	0.007693	0.004000	1.923092	0.0574
LGDP	0.003386	0.007029	0.481773	0.6311
LGOVR	0.001826	0.022094	0.082654	0.9343
LRINFL	-0.002163	0.017397	-0.124357	0.9013
LPP	0.027323	0.016309	1.675332	0.0971
C	4.885099	0.092993	52.53212	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.103913	Mean dependent var	12.14766
Adjusted R-squared	0.057241	S.D. dependent var	8.825928
S.E. of regression	0.189435	Sum squared resid	3.445032
F-statistic	2.226483	Durbin-Watson stat	1.188816
Prob(F-statistic)	0.057775		

ملحق رقم (13): نتائج تقدير النموذج المحسن بعد اضافة المتغيرات الوهمية.

Dependent Variable: LRBOP
 Method: Panel EGLS (Period weights)
 Date: 02/15/18 Time: 12:48
 Sample: 2000 2016
 Periods included: 17
 Cross-sections included: 6
 Total panel (balanced) observations: 102
 Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.852908	0.057494	84.40781	0.0000
LEXCH	0.008414	0.002372	3.547098	0.0006
LGDP	0.001776	0.004166	0.426348	0.6708
LGOVR	0.008005	0.013084	0.611798	0.5421
LRINF	-0.001568	0.013933	-0.112558	0.9106
LPP	0.033001	0.009531	3.462564	0.0008
DUM	0.505969	0.032033	15.79537	0.0000
DUN	-1.229718	0.131757	-9.333203	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.830793	Mean dependent var	11.96149
Adjusted R-squared	0.818192	S.D. dependent var	9.997345
S.E. of regression	0.115275	Sum squared resid	1.249104
F-statistic	65.93312	Durbin-Watson stat	1.614632
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (14): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

Residual Cross-Section Dependence Test
 Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals
 Equation: EQ11
 Periods included: 17
 Cross-sections included: 6
 Total panel observations: 102
 Note: non-zero cross-section means detected in data
 Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	16.45029	15	0.3528
Pesaran scaled LM	-0.830660		0.4062
Pesaran CD	0.718496		0.4725

ملحق رقم (15): نتائج اختبار عدم تجاني التباين (heteroskedasticity).

Panel Cross-section Heteroskedasticity LR Test

Null hypothesis: Residuals are homoskedastic

Equation: EQWITHDUMMY

Specification: LRBOP C LEXCH LGDP LGOVR LRINFL LPP DUM DUN

	Value	df	Probability
Likelihood ratio	188.1274	6	0.0000

LR test summary:

	Value	df
Restricted LogL	66.56115	94
Unrestricted LogL	160.6248	94